ترجمات



الحرب الهادئة

مستقبل التنافس العالمي

تأليف : د. نوح فلدمان

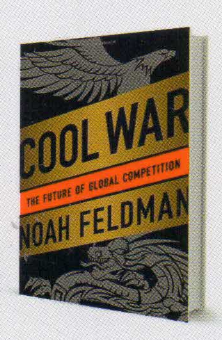


ترجمة: هشام سمير

الحرب الهادئة

امتداداً لاهتمام نوح فليدمان -أستاذ القانون الدولي بجامعة هارفارد- بالدراسات المقارنة بين النظم والأفكار السياسية ضمن إطار العلاقات الدولية والصراع الحضاري، وبعد أن كتب دراسة مهمة في التعارضات والتوافقات بين الإسلام والديموقراطية؛ يأتي كتاب "الحرب الهادئة" ليقدم الأطر النظرية اللازمة لفهم تعقيدات العلاقة بين قوتين كبيرتين في عالمنا المعاصر: الولايات المتحدة الأمريكية، والصين.

يسعى الكتاب لتحليل تناقضات العلاقة الملتبسة بين هاتين الدولتين، ففي الوقت الذي ابتدأ الصراع بالنشوب بين الولايات المتحدة والصين نمت وتصاعدت معدلات علاقاتهم الاقتصادية. كما يكشف عن خفايا البنية السياسية والاقتصادية للحكومة الصينية التي تخلت عن أيدولوجيتها الشيوعية إلى حد كبير، لتبقى بتجميع عقائدي معقّد، وبسياسات هجينة وبراجماتية.

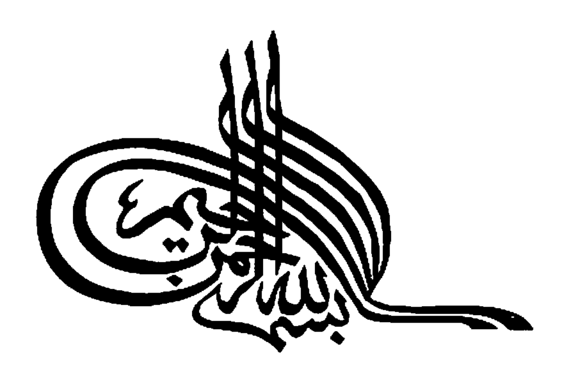




www.takween-center.com
info@takween-center.com
@takweencenter
/takweencenter

الحرب الهادئة

مستقبل التنافس العالمي


بسم الله الرحمن الرحيم

الحرب الهادئة

مستقبل التنافس العالمي

نوح فيلدمان

المترجم: هشام سمير

Cool War

The Future of Global Competion

Noah Feldman

Published in the United States by Random House, an imprint of the Random House Publishing Group, a division of Random House, Inc., New York.

2013

الحرب الهادئة

مستقبل التنافس العالمي

نوح فيلدمان

المترجم: هشام سمير

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

طبعت في



الفهرس

الموضوع	الصفحة

تصدير

(١)

في السنوات الأخيرة تتصدر أخبار الصحافة ونشرات الأخبار من فينة لأخرى إشارات سياسية واقتصادية تعبّر عن تصاعد التوترات بين قوتين عالميتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ويحاول المحللون السياسيون والمعلقون والمراقبون المستقلون تقديم الأطر النظرية المساعدة على فهم طبيعة النزاعات السياسية والاقتصادية بين الدولتين. ومن هنا يشارك نوح فيلدمان ـ أستاذ القانون الدولي بجامعة هارفارد ـ في هذا النقاش الشائع بكتابه هذا، والذي وضعه بعنوان مثير وذكي «الحرب الهادئة». يحمل العنوان لمحة من التناقض، فالحرب بطبيعتها صاخبة، وتثير الكثير من الضجيج. ولذلك يبرر فيلدمان ـ بصورة ضمنية ـ التناقض المقصود من العنوان، بأنه يعبّر عن تناقض في نفس الموضوع المدروس، فالصراع بين الولايات المتحدة والصين بدأ يظهر في نفس الوقت الذي أصبحت فيه علاقتهم الاقتصادية أقوى وأعمق.

يضع فليدمان كتابه هذا في سياق اهتمامه بالدراسة المقارنة بين الأفكار والأنظمة التي تشكّل أطراف الصراع الحضاري في عالم اليوم. ويلاحظ المراقب أنه إبان الحرب الباردة كان الصراع الدائر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ينطوي على تناقض عقائدي بين الشيوعية والديموقراطية الليبرالية، وبين الاشتراكية والرأسمالية، فهو صراع مفاهيمي، وحرب فكرية

وثقافية، أما في حالة «الحرب الهادئة» فالأمر ليس بهذا النحو، فبرغم أن الصين لا تعد دولة ديموقراطية، فهي محكومة من قبل الحزب الشيوعي، إلا أن الصين تخلت كثيراً عن أيديولوجيتها الشيوعية، وانتقلت إلى صيغة هجينة من سياسات رأسمالية ممزوجة بسلطة مركزية استبدادية، وحتى التعاليم الكونفوشيسية لا تزال محدودة التأثير على المستوى الثقافي الدولي، ولا يمكن مقارنتها بالأيديولوجية الشيوعية ـ التي كانت بمثابة الديانة الرسمية للاتحاد السوفيتي ـ وهذه نقطة ضعف في الحالة الصينية، ففي صراع القوى تستعين كل الدول بمخزونها العقائدي وبتراثها المعنوي والرمزي للحجاج، والتعبئة الداخلية، وحشد الأنصار، وهذا يبدو واضحاً في توظيف الولايات المتحدة لأيديولوجية حقوق الإنسان، ونشر الديموقراطية، وتمكين المرأة، وسوى ذلك، في الترويج لغزواتها الإمبريالية في العالم، كما حدث إبان احتلالها البربري لأفغانستان، والعراق. ففي الساحة الدولية وفي بلاط المجتمع الدولي الجميع يتحدث كالمسيح، والكل يعمل طبقاً لتعاليم ميكافيلي. إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثير المكاييج والادعاءات الخادعة لتبرير وشرعنة التدخلات الأمريكية في أنحاء العالم، ولإعطاء هذه التدخلات طابعاً رسالياً وأخلاقياً معقولاً، فلا تزال هذه المظاهر الخدّاعة تؤثر في قطاع من الجمهور العالمي، نظراً لضخامة القوة الأمريكية وعظمة أجهزتها الإعلامية والثقافية، المتزامنة مع الانتصار المادي الساحق لقيم الحداثة الغربية.

(٢)

قسّم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أجزاء، وفي الجزء الأول وضع المؤلف الصراع الأمريكي ـ الصيني في سياقه التاريخي والجيوسياسي، أما الجزء الثاني فخصصه لدراسة وتحليل البنية السياسية للنظام الصيني.

فليدمان ينطلق في توصيف النظام السياسي الصيني من المسلمات الليبرالية الديموقراطية، ويوضح آليات تدوير النخبة السياسية الصينية، وعلاقتها بالمجتمع، وطرائق المساءلة والمحاسبة، وهو يرى أن النموذج السياسي

الصيني «نموذج مختلف ـ تماماً ـ عن نموذج الديمقراطية الليبرالية، لكنه مختلف ـ أيضاً ـ عن نموذج الديكتاتورية»، فالصين «دولة استبدادية، لكنها ليست ديكتاتورية»، وهذا يذكرنا بتحليل تييري كوفيل في كتابه (إيران ـ الثورة الخفية) للنظام الإيراني، حيث يقول: يصعب القول بأن النظام في إيران ثيوقراطي وتوتاليتاري (ص١٤٦)، ويرى أنه نظام سياسي مركب، يحمل عدة متناقضات، وتتعايش فيه شرعية ديموقراطية، وشرعية دينية مطبوعة بدور قيادي لمؤسسات ذات طبيعة استبدادية (١٢٩). فحالة الصين وإيران تستدعي بحثاً أكثر عمقاً لإدراك تعقيدات البنية السياسية لكل منهما؛ لأن النبز الأيديولوجي والهجاء السياسي لا يكفي لفهم طبيعة تكوين النخبة السياسية ومؤسساتها، ليس المراد هنا ـ بطبيعة الحال ـ تزكية نظام ما، ولا الإشادة أو الدفاع عن تجربة سياسية معينة، وإنما القصد التنبيه إلى ضرورة الخروج من القسمة الثنائية للنظم السياسية، والتي تتعامل مع الأنماط السياسية (ديكتاتورية، شمولية، ديموقراطية، . . .إلخ) باعتبارها قوالب نظرية ساكنة ومغلقة، وتغفل عن استكشاف تعقيدات وتداخلات البنى السياسية المركبة والهجينة، فعند التعمق في النظر والدراسة والتحليل نرى تنوع النماذج السياسية المعاصرة (الصين وإيران كمثال)، وهذا التنوع يعود في بعض مسبباته لكون كل نظام يحاول موائمة احتياجاته ومقتضيات توجهاته الهوياتية، وأسسه وخلفياته الدينية والثقافية؛ لينجز نظاماً سياسياً قادراً على التعبير عن هذه التعقيدات والتعالقات السياسية والاجتماعية المتعددة.

(٣)

في الجزء الثالث تناول المؤلف بعض تداعيات «الحرب الهادئة» على مستقبل العلاقات الدولية، وحقوق الإنسان، ثم خصص الفصل التاسع لتوضيح علاقة الشركات ورؤوس الأموال العابرة للقارات بهذا الصراع، وكشف عن دور شركة «جوجل» تحديداً في العلاقات الأمريكية ـ الصينية، وهذا ما يضيف الكثير إلى الملف المثير والمتجدد في دور مثل هذه الشركات الضخمة في ترسيخ ودعم ومساندة الهيمنة الغربية على بقية العالم.

(٤)

نكتفي بهذه اللمحة القصيرة عن أفكار الكتاب، فنحن لا نسعى هنا لتلخيصه أو استعراض تفاصيله. وقد بادر مركز تكوين لترجمة ونشر هذا الكتاب لأهميته ولمكانة مؤلفه الرصينة، ولكونه يقدم للقارئ إضاءات أساسية تساعد في فهم وتحليل العلاقات السياسية الدولية المعاصرة، بإبراز تناقضاتها وتعقيداتها السياسية وخلفياتها الأيديولوجية، ومن منظور مقارن.

مركز تكوين للدراسات والأبحاث

المقدمة

هل نحن على شفا حرب باردة جديدة؟!

الولايات المتحدة هي القوة المتوَّجة، لكنها تواجه منافسة كبيرة تتمثل في القوة الصينية الصاعدة. تماماً كما نافس القرطاجيون روما قديماً، وكما نافس الألمان بريطانيا في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى. هل يجعلنا ذلك مضطرين لأن نفكر في الولايات المتحدة والصين كما فكرنا من قبل في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي؛ كمصارِعَين محكوم عليهما بخوض قتال آخذ في التوسع على الصعيد العالمي حتى يتلاشى أحدهما؟!

أم نحن مقبلون على عصر جديد، يشهد تعاوناً اقتصادياً متنوعاً، من شأنه أن يقضي على فكرة القوة الإمبريالية السياسية القديمة؟! هل علينا أن ننظر إلى الولايات المتحدة والصين كمثال أقرب إلى ألمانيا وفرنسا فيما بعد الحرب العالمية الثانية، خصمان يملكان من الحكمة ما يكفي ليجعلهما يقتربان من بعضهما في دائرة مغلقة من التعاون الذي يصنف الجيران، ويأتي بالتبادل الاقتصادي كبديل للمواجهة الجيوسياسية؟!

هذا هو السؤال المحوري العام للَّحظة التاريخية التي لم نسمِّها بعد: ما الذي يحدث الآن بعدما انتهت ارتباطات الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وتحول اهتمامها نحو آسيا؟ هل من الممكن أن تتشارك الولايات المتحدة مع الصين، في حين تحتاط ـ في الوقت نفسه ـ للمخاطر الإستراتيجية التي تفرضها؟ هل يمكن أن تستمر الصين في النظر إلى الولايات المتحدة

كنموذج للمحاكاة، وفي الوقت نفسه كحاجز أمام وضعها الذي تستحقه على المسرح العالمي؟

الإجابة هي عبارة عن تناقض: تناقض «الحرب الهادئة».

يهدف مصطلح «الحرب الهادئة» إلى الإمساك بتطورين تاريخيين مختلفين ومتناقضين فيما بينهما، ويحدُثان بوقع متزامن. فهناك صراع من أجل القوة يكشف عن نفسه، في نفس الوقت الذي يصبح فيه التعاون الاقتصادي أكثر عمقاً وأهمية.

يختلف الوضع الحالي عن صراعات الهيمنة العالمية في السابق؛ فهناك درجة غير مسبوقة من الترابط الاقتصادي بين أهم قوة عالمية وأقرب منافسيها. تريد الصين من الولايات المتحدة أن تستمر في شراء منتجاتها، في حين تريد الولايات المتحدة من الصين أن تستمر في إقراضها النقود. مصيرهما الاقتصادي شديد الترابط في المستقبل المنظور.

مفتاح فهم ما سيأتي هو تحديد المزيج المشترك بين الصراع الجيوإستراتيجي، والترابط الاقتصادي، والخيارات التي لدينا للتأثير فيه.

هذا الكتاب هو استكمال لعمل قمت به في بدايات القرن الحادي والعشرين حول تعارضات وتوافقات الإسلام والديمقراطية. كنت آمل في أن يساعد الفهم الدقيق للتفاعلات الموجودة بين هذه الأفكار والأنظمة على إعادة التفكير في الصورة السائدة لدينا عن الصراع الحضاري. لقد شهد العقد الثاني من ذلك القرن ـ الذي ما زال في بدايته ـ بعض التحولات في القضايا الكبرى المتعلقة بالصراع والتعاون. فرِيادة الولايات المتحدة والديمقراطية الغربية ـ الآن ـ تسيران جنباً إلى جنب مع تطلعات الصين وقدرة نظامها الحكومي على التلوُّن.

كما فعلتُ في السابق؛ فإن هدفي هو إضافة بعض التعقيدات إلى الاعتبارات السائدة!

لا يمكن لدعائم هذا الجدل أن تكون أعلى من هذا. فأحد الأطراف

يحاجُّ بأنه على الولايات المتحدة أن تقبل أو ترفض أو تستعد للحرب! فقط باستخدام القوة العسكرية ستتمكن الولايات المتحدة من إقناع الصين بأن الدخول في منافسة معها على وضعها كقوة عالمية لا يستحق بذل أي جهد فيه!

إظهار الضعف من شأنه أن يقود إلى انعدام الاستقرار مما يجعل الحرب أكثر احتمالاً.

سيجادل الطرف الآخر بأن محاولة تحجيم الصين هي أسوأ ما يمكن للولايات المتحدة فعله؛ سيُضعِف الإنفاق العسكري الكبير من قدرة الولايات المتحدة على المنافسة اقتصاديا. وأسوأ من ذلك؛ فإنه سيشجع الصين على أن تصبح عدوانية، وسيقود إلى سباق تسليح لا يريده أي من الطرفين، وهو - في ذاته - قد يزيد من فرص العنف.

أفضل من هذا: التشارك السياسي والاقتصادي مع الصين، وتشجيعها على مشاركة بعض الأعباء التي تتحملها القوة العظمى.

أؤمن بأن ما نحتاج إليه هو تغيير الطريقة التي نفكر ونتحدث بها عن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، أن نطوِّر بديلاً للتصورات البسيطة حول صراع لا مفر منه أو تعاون طوباوي. نحتاج إلى طريقة تمكننا من فهم البنية الجديدة التي تسير على نفس نسق بعض السوابق التاريخية، في حين نتعرف - في الوقت نفسه - على كيفية اختلاف الأمور في الوقت الحالي. نحتاج إلى أن نفهم المواضع التي يمكن للولايات المتحدة والصين أن يتحدثا فيها وجهاً لوجه، والمواضع التي لا يمكنهم تقديم أي تنازلات حيالها. وقبل كل هذا، نحتاج إلى سبيل للمضي قُدُماً فيه، يُمَكِّنُنا من تجنب المخاطر الحقيقية التي تنتظرنا[١].

---

(١) من أجل التوسع حول الآراء المطروحة في هذا الموضوع، انظر:

[Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins, "Interdependence and Conflict: An Introduction," in *Economic Interdependence and International Conflict: New Perspectives on an Enduring Debate*, ed. Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2003), 1-28].

يوضح كل من مانسفيلد وبولينز أن البحث التجريبي لم يحسم الجدل، حيث إن الأدلة الموجودة تدعم =

يقدم هذا الكتاب: فحصاً لموقفنا، وتحليلاً لأفكار ودوافع القيادة الصينية، ورصداً للكيفية التي من الممكن للدول، والشركات، والمؤسسات الساعية للسلام أن تتفاعل بها حيال التنظيم العالمي المتغير[1].

أعرض في **الجزء الأول** من الكتاب كيف أن مصالح الولايات المتحدة والصين غالباً ما تلتقي في مجالات التجارة والاقتصاد، في حين تتعارض ـ تماماً ـ عندما يتعلق الأمر بالقوة الجيوسياسية والأيديولوجيا. هذا الوضع الجديد الذي يشهد تزامنَ التعاون والصراع يحتاج إلى اسم جديد («الحرب الهادئة») يمسك بالسمات المتباعدة لهذا الوضع.

في **الجزء الثاني** أُقدِّم تفسيراً للقيادة الصينية؛ فمن غير الممكن أن نستوعب حركية «الحرب الهادئة» إلا إذا كان لدينا فهم مركب للحزب الشيوعي الصيني، الذي بدوره لم يعد شيوعياً على المستوى الأيديولوجي! فالقيادة الحالية تتسم بالبراجماتية، وملتزمة بالحفاظ على موقعها في السلطة، تسعى إلى الحفاظ على شرعيتها عبر استمرار التنمية الاقتصادية، والتداولات المنتظمة للسلطة، وصيغة تجريبية للمُساءلة العامة، تسعى إلى السيطرة على الانقسامات الداخلية العميقة بين فصيل الأمراء وفصيل أصحاب الكفاءات الذين صنعوا أنفسهم داخل الحزب عن طريق نظام هجين يعطي مساحة للنُّخبتَين.

= الجانبين (٤، ٨ ـ ١٠). مع ذلك نجدهما يطالبان بإيلاء الفاعلين المرتبطين بالأمر، التفاعل الإستراتيجي بينهم و«الدور الذي تلعبه الروابط الاقتصادية الدولية في عملية توليد الصراع» (٥) اهتماماً خاصاً. وقد أضيف إلى هذه الأشياء الأطر المؤسساتية التي تهدد هذه التفاعليات.

(١) لهذا نجد هذا الكتاب يتبع المخطط الذي صممه العقل المدبر لسياسات الحرب الباردة جورج كينان George Kenan. في وثيقتين ["long telegram"] وهي وثيقة سرية كتبها إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وهي متاحة على هذا الرابط:

http://nsarchive.gwu.edu/coldwar/documents/episode-1/kennan.htm

ومقالة منشورة اسمها:

[X, "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs* 25, no. 4 (1947): 566-82]

حيث فحص كينان Kenan موقف ما بعد الحرب العالمية الثانية الجيوسياسي؛ من أجل تأطير ما سمي لاحقاً بالحرب الباردة. لقد قدّم اعتبارات مؤثرة حول سلوكيات ومعتقدات القيادة السوفييتية، على نحو يوضح كيفية إدارة النظام السوفييتي للسلطة. وفسّر كيف يمكن للولايات المتحدة في ضوء مصالحها الخاصة وقيمها أن تخوض الحرب الباردة وتبقيها باردة. ما أخلص إليه ليس الدعوة إلى نظرية مبسطة للتحجيم، ولا أظن أن كينان كان يدعو لذلك ـ أيضاً ـ إذا ما فهمناه على نحو صحيح.

وأخيراً، في **الجزء الثالث** من الكتاب آخذ في الاعتبار عواقب «الحرب الهادئة» الناشئة. وأُقَيِّم أهمية الوضع الجديد بالنسبة لدول العالم، وللمؤسسات التي صُنِعت من أجل حفظ السلام عن طريق التعاون الدولي، وللشركات متعددة الجنسيات عبر العالم، ولمستقبل حقوق الإنسان.

النتائج تهمنا . .

سوف يشكل التفاعل المُعقَّد بين الولايات المتحدة والصين صورة الحرب والسلام حول العالم، ويكشف عما إذا كان حلم وجود تعاون سلمي دوليا ـ المتجسد، ولو بصورة مهتزة، في الاتحاد الأوربي ـ قد يمتد لدول أخرى لا تملك نفس القدر من الجوانب المشتركة بينها. سوف يحدد مستقبل الديمقراطية كحركة عالمية تنبني عليها الإستراتيجيات الدولية للقوى الصاعدة مثل الهند والبرازيل، وتقود تحركات الشركات ورأس المال. سوف يؤثر في الأمم المتحدة، ومستقبل القانون الدولي، وتقدم أو تراجع حقوق الإنسان.

في النهاية ـ مثل الحرب الباردة من قبلها ـ فإن هذا النوع الجديد من التشارك الدولي سوف يشمل كل دولة على سطح الأرض.

لقد حرصتُ على تجنب الحديث عن الشعب الأمريكي بصيغة «نحن»، حيثما أمكنني ذلك. فالأفكار المطروحة هنا يجب أن تكون قابلة للاستخدام في الصين، وفي الغرب، وفي كل مكان. خطرُ الصراع ـ سواء أتى من سوء الفهم المتبادل بين القادة، أو من الحكم الصحيح حيال تعارض المصالح ـ يجب أن يؤخذ على محمل الجد[١]. تقليل المخاطر الكبيرة للصراع العالمي من شأنه أن يخدم الولايات المتحدة، لكنه سيفيد الصين وبقية العالم ـ أيضاً ـ على نحو عام. هدف هذا الكتاب هو أن نبدأ في اكتشاف الطريقة التي نقوم بها بهذا، قبل أن يفوت الآوان.

---

(١) انظر الإنتاج الهام المشترك:

[Kenneth Lieberthal and WangJisi, *Addressing U.S.-China Strategic Distrust* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, February 2012)]

متاح على هذا الرابط:

http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2012/3/30-us-china-lieberthal/0330_china_lieberthal.pdf

الجزء الأول

الحرب الهادئة

الفصل الأول

مترابطون معاً

الحرب الباردة، من المنتصر؟!

ظنت الديمقراطيات الغربية لأكثر من عشرين عاماً ـ أي ما يزيد عن نصف مدة الحرب نفسها ـ أنها هي التي انتصرت. فقد شهد العقد الذي تلا انهيار أكبر خصومهم الإستراتيجيين (الاتحاد السوفييتي) تعاظم قوة الولايات المتحدة وأوربا بشكل كبير: أحدثت الولايات المتحدة ثورة معلوماتية، وزادت أوربا من أوجه التعاون المشترك بين دولها، ووحدت عملتها، وضمت إلى الاتحاد الأوربي أفضل الأجزاء المنفصلة عن إمبراطورية الاتحاد السوفييتي السابقة. ولدينا سابقة تاريخية جيدة لكل من النمو والوحدة: فبعد هزيمة نابليون بونابارت Napoleon Bonaparte في معركة واترلو Waterloo، بدأت بريطانيا ـ الفائز الرئيس من هزيمة نابليون Napoleon ـ ثورتها الصناعية، في حين مثَّل المجمع الأوربي Concert of Europe مساعي دول أوربا نحو تحقيق التعاون المشترك وإدارة شؤونهم الأمنية[1]

لكن شهد العقد الأول الذي تلا الحرب الباردة حدوثَ مفاجئتين:

أولاً: قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان والعراق بمشاركة أوربية، ثم قاموا بإنفاق تريليونات من الدولارات، وضخ رؤوس أموال سياسية ضخمة للغاية، وحياة آلاف من الجنود كذلك في سبيل بناء دولة قادرة في كل منهما.

(١) René Albrecht-Carrié, *The Concert of Europe* (New York: Walker & Co., 1968), 27.

وقد أسفر هذا عن نجاح جزئي في حالة وفشل تام في الأخرى. ولم يكن الانكماش الاقتصادي الذي حدث مع نهاية العقد سببه هذه الوقائع المؤسفة، لكن إذا ما جمعناها معاً فإنها قد تكون مؤشراً على انهيار للإمبريالية[١].

في حين قامت في الوقت نفسه الصين - التي كانت لاعباً ثانوياً في الحرب الباردة - بتعميق تجربة الإصلاح السوقي، التي كانت قد بدأتها تحت إشراف الدولة، وكانت نتيجة تنمية اقتصادية مستدامة وبنسب مذهلة. تحولت الصين إلى أقوى ثاني اقتصاد عالمي، متفوقة على اليابان وأي دولة من دول الاتحاد الأوربي منفردة. ثم انحدرت سرعة النمو الاقتصادي فجأة من معدلها الثابت على ١٠٪ أو أكثر إلى ٧,٥٪ في ٢٠١٢، وما زال هناك احتمال لحدوث انحدار أكبر[٢]. مع ذلك، عبرت الصين الأزمة المالية العالمية بشكل أفضل بكثير من الولايات المتحدة وأوربا. يؤمن المراقبون الجادون للمشهد بأن اقتصاد الصين قد يصبح الأكبر في العالم خلال عقد من الزمن، ربما قبل ذلك[٣].

أصبح اعتقاد ديمقراطيات الغرب بأنها هي المنتصرة في الحرب الباردة -

---

(١) تأمل التصريح التالي لكيرت كامبل Kurt Campbell قبل أن يصبح مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ: «المطالبات غير المتوقعة - في الغالب - بحملات عسكرية في الشرق الأوسط كان لها تأثير إضافي في إبعاد الولايات المتحدة عن المشهد الإستراتيجي سريع التغير في آسيا تحديداً، في وقت تسير فيه الصين بخطوات واسعة في التحديث العسكري، والتوسع التجاري، والانتصارات الدبلوماسية، وتطبيق القوة الناعمة. *من النادر في التاريخ أن تنجح قوة صاعدة في تحقيق مثل هذه المكاسب الواعدة في قلب النظام العالمي، في الأغلب بسبب توابع أفعال وعدم انتباه القوة العظمى*. بالفعل تكاد واشنطن تكون غير مدركة للمكاسب التي حققتها الصين خلال السنوات القليلة الماضية، التي تحقق العديد منها على حساب الولايات المتحدة». (الخط المائل هو من كلام المؤلف).

[[Richard Baum, Kurt M. Campbell, James A. Kelly, and Robert S. Ross, " "'Whither U.S.-China Relations?' Roundtable Discussion," *NBR Analysis* 16 (2005): 25].

(٢) بالفعل تشير بعض التقديرات إلى أن نمو الصين بلغ ٩,٩ بالمئة سنوياً عبر الثلاثين سنة الماضية. انظر: Justin Yifu Lin, *Demystifying the Chinese Economy* (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2012), 1-2, 222-33.

(٣) انظر، على سبيل المثال:

OECD Report, "Looking to 2060: Long-term Growth Prospects for the World" (November 2012).

الذي يتوقع تخطي اقتصاد الصين لاقتصاد الولايات المتحدة بحلول ٢٠١٦.

فجأة ـ في حاجة إلى إعادة تقييم. لقد حققت الرأسمالية انتصاراً كبيراً على مستوى الأفكار فعلياً؛ فلم يعُد هناك أنصار كُثُر للفكر الشيوعي، المبني على اقتصاد غير سوقي بشكل كامل، خارج كوريا الشمالية، وربما كوبا. فلقد قَبِل الحزب الشيوعي بالرأسماليين ـ بما يشمل أصحاب أعمال خاصة ـ لعضويته. ما زالت دولة الصين تمتلك شركات كبرى وتدير الاقتصاد عن طريق التحكم في البنوك وضبط بعض الصناعات، لكن النظرية الرئيسة التي تُعمِلها هي رأسمالية السوق، وليست الشيوعية ولا حتى الاشتراكية[١]

ومع ذلك لم تحقق الديمقراطية الانتصار الذي كان يطمح إليه مؤيِّدُوها[٢]؛ فالنُّخبة الحاكمة في الصين ترفض الانتخابات وحقوق الفرد، كما أنها تمكنت من تحقيق نمو، ومن فرض شرعيتها بدون الحاجة إلى أي منهما. وارتدَّت روسيا إلى النظام الديكتاتوري عقب تجربة ديمقراطية غير ناجحة بالمرة. كما يبدو أن عدداً كبيراً من الجمهور الروسي يقبل بهذه النتيجة، وربما يعتنقونها، على الرغم من وجود بعض المعارضة. لم تنته تجارب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق على نحو جيد، ولم يكن سبب ذلك وجود مشاكل كامنة في الإسلام، لكن لصعوبة إقامة ديمقراطية في ظل غياب دولة قوية عاملة من أجل حفظ النظام. لقد نجحت تظاهرات ضخمة في إنهاء حكم الديكتاتوريين بمصر وتونس، ومع ذلك بقي الربيع العربي يعاني.

في الوقت نفسه نجد موقف الولايات المتحدة أضعف بكثير مما كان يكون عليه حال انتهاء الحرب الباردة بانتصار حاسم. استمرت فترة السلام البريطانية Pax Brittanica من سنة ١٨١٥ إلى ١٩١٤، قبل أن ينهي صعود ألمانيا على قرن كامل من الهيمنة البريطانية بنهاية مؤلمة. على النقيض من ذلك، فإن صعود الصين سنة ٢٠١٣ جعل من وضع الولايات المتحدة كقوة

---

(١) Joseph Kahn, "China's Communist Party, 'to Survive,' Opens Its Doors to Capitalists," *New York Times*, November 4, 2002.

(٢) انظر:

Noah Feldman, *After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2003).

العالم العظمى الوحيدة = يبدو هشّاً. يمكننا القول بأن الولايات المتحدة كانت تتوسع تماماً، كما كانت تفعل بريطانيا في القرن التاسع عشر[1]. الحقيقة المؤلمة هو أن النمو المذهل للاقتصاد الصيني صحبه نمو شديد البطءِ في الولايات المتحدة، إذا كان هناك أي نمو من الأساس، لدرجة أن معدل ٢٪ الذي تحقق سنة ٢٠١٢ كان يبدو وكأنه انتصار.

يمهد صعود الصين والانحدار النسبي للولايات المتحدة = الطريق لاحتمال أن تكون الصين هي المنتصر الحقيقي في الحرب الباردة. بخلاف ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev، فإن دينج كياوبينج Xiaoping رفض سياسة الغلاسنوست Glasnost وأصر على أن يستمر حكم الحزب[2]. وبخلاف الاتحاد السوفيتي، فإن الصين تخلت عن الفكر الشيوعي في الوقت المناسب لتتجنب الانهيار. إذن؛ إن الدولة الرأسمالية الصاعدة التي تديرها الأحزاب = متهيئة لأن تأخذ مكانها كقوة دولية عظمى منافسة للولايات المتحدة.

الترابط:

لكنْ هناك رأي قوي آخر يمكن أن يُقدَّم، وهو: أنه رغم صعود الصين الاقتصادي، إلا أنها لن تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة على مكانتها كقائد العالم الأوحد. ينطلق هذا الرأي من حقيقة أن النمو الاقتصادي المذهل للصين لم يحدث بمعزل، بل بالعكس؛ فإن الجزء الأكبر من هذا النمو قد تحقق عن طريق التصدير إلى الولايات المتحدة واقتصادات استهلاكية أخرى. تمثل التجارة اليوم نصف ناتج الدخل القومي للصين، ويتقدم التصدير على

---

(١) كان التمدد الإمبريالي المبالغ فيه مصدراً للقلق قبل ١١ سبتمبر. انظر:

[Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1610 to 2000* (New York: Random House, 1987)].

لكن الحرب في العراق وأفغانستان كانت بمنزلة التجسيد الوقتي لهذه المخاوف العامة.

(٢) من أجل تحليل حديث لكيفية حدوث هذا، انظر:

Ezra Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2011).

الاستيراد بصورة كبيرة، كما تمثل الولايات المتحدة ٢٥٪ من مبيعات الصين[١]، ويصل حجم التجارة بين البلدين إلى ٥٠٠ بليون دولار في السنة[٢]

لا تتوقف الروابط الاقتصادية بين البلدين على بيع البضائع؛ كدولة مدينة تعتمد الولايات المتحدة على الصين كأكبر مشترٍ لسنداتها المالية. حكومة الصين لديها ما يساوي حوالي ١,٢ تريليون دولار من ديون خزانة الولايات المتحدة، أو ٨٪ من إجمالي المستحقات. ولا توجد مؤسسة تملك أكبر من هذا، سوى أذرع الدولة المتمثلة في الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وصندوق الضمان الاجتماعي، في حين تملِك جميعُ أسر الولايات المتحدة مجتمعة أقلَّ من هذا الرقم[٣].

تعكس تلك الدرجة العميقة من الترابط الاقتصادي الحقائق الجيوإستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة، العالم الذي تحملت فيه الولايات المتحدة مسؤولية الاستقرار العالمي والمياه المفتوحة. وفي ظل عالم آمن بما يكفي للتجارة، بدأت الصين والولايات المتحدة في الارتباط على أصعدة أوسع. فاليوم تتعاون الدولتان ومواطنوهما، ليس فقط خلال النظام العالمي، لكن عبر مستوى واسع ومتكرر من التفاعلات الاقتصادية والثقافية.

طبقاً لآخر إحصاء؛ فإن جامعات الولايات المتحدة تضم ١٩٤,٠٠٠ طالب من الصين، ينجحون على كل المستويات: بداية من الدراسة الجامعية الأساسية، إلى الدراسات العليا وزمالة ما بعد الدكتوراه، خاصة في مجالات

---

(١) للحصول على أمثلة، انظر الإحصاءات التي أجراها مجلس الأعمال الصيني الأمريكي، متاحة على هذا الرابط:

https://www.uschina.org/statistics/tradetable.html

(٢) ومن أجل نظرة عامة شاملة حديثة، انظر:

[Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues," Congressional Research Service, RL33536 (2012)].

(٣) انظر:

[["U.S. Treasury," Major Foreign Holders of Treasury Securities]

متاحة على هذا الرابط:

(http://ticdata.treasury.gov/Publish/mfh.txt)

العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات[1]. حوالي ٧٠,٠٠٠ أمريكي يعيشون ويدرسون ويعملون في الصين[2]. المعماريون الأمريكيون هم أصحاب امتياز ازدهار المباني، ويقومون الآن بتصميم آلاف من المباني العظيمة التي لا يمكن بناؤها في مكان آخر في ظل المناخ الاقتصادي الحالي. تستثمر شركات الأعمال الأمريكية والصينية بعضها في بعض بصورة يومية، بأرقام تصل إلى بلايين الدولارات. لسنا هنا أمام سياسة أعطِ لتأخذ، لكننا في عالم الشراكة الاقتصادية والثقافية.

تتطلب المشاريع التعاونية المتعددة: الثقة، والمصداقية، والالتزام، وهو ما لم يوجد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. لم يتفق الخصمان سوى على شيء واحد في أثناء الحرب الباردة، وهو الحفاظ على نظام عالمي مهيأ لإدارة التنافس الدائر بينهما، وعلى اتفاقهم الضمني (غير المستقر على كل حال) ألا يهاجم أي منهما الآخر. وحتى في مسألة الانفراج السياسي، فإن التعاون قد تركز على تقليل احتمالية الحرب النووية، والاعتراف بحدود مستقرة. بخلاف ذلك كان الفريقان متخاصمين بشدة[3].

---

(١) من أجل أرقام تجميعية، انظر:

[Institute of International Education in partnership with the Bureau of Educational and Cultural Affairs, U.S. Department of State,*Open Doors 2012 Report on International Educational Exchange*

متاح على هذا الرابط:

< http://www.iie.org/Research-and-Publications/Open-Doors >

وانظر:

[Ruth Ellen Wasem, "Immigration of Foreign Nationals with Science, Technology, Engineering, and Mathematics (STEM) Degrees," Congressional Research Service, November 26, 2012, 5,)

متاح على هذا الرابط:

http://www.fas.org/sgp/crs/misc/R42530.pdf

(٢) National Bureau of Statistics of China, "Major Figures on Residents from Hong Kong," Macao and Taiwan and Foreigners Covered by 2010 Population Census

متاح على هذا الرابط:

http://www.stats.gov.cn/english/newsandcomingevents/t20110429_402722638.htm

(٣) لكن انظر:

[Dale C. Copeland, "Trade Expectations and the Outbreak of Peace: Détente 1970-74 and the End of the Cold War 1985-91," Ãð ÜPower and the Purse: *Economic Statecraft, Interdependence, and National Security*, ed. Jean-Marc F. Blanchard, Edward D. Mansfield, and Norrin M. Ripsman (London: Frank Cass, = 2000), 15, 25-40].

أحد الأسباب الرئيسة للغياب النسبي للتعاون في أثناء الحرب الباردة هو أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد كانت شديدة الضعف؛ فكان كل فريق يعتبر أن تدعيم اقتصاد الطرف الآخر هو بمنزلة إضعاف لاقتصاده هو. فالجبهتان الشرقية والغربية كان يفصلهما الحدود، والفكر، و- أيضاً - الاقتصاد. فلا الأمريكيون ولا السوفييت (ولا أي طرف آخر) كان يثق في الدخول في السوق المفتوح.

على النقيض؛ فإن الولايات المتحدة والصين يتعاونان بشكل مستمر في سبيل دعم حجم التبادل الاقتصادي المثمر بينهما. العمل معاً هو الطريق الوحيد للتقدم نحو عالم مترابط مؤسس على التجارة. على المُصنِّع أن يهتم برخاء المستهلكين، كما يجب أن يقلق المدين على وضع دائنيه، على الأقل خلال الفترة التي قد يحتاج فيها إلى الاقتراض. كلما زاد حجم التجارة، ازداد عمق التعاون المطلوب. إذا أرادت الولايات المتحدة - على سبيل المثال - أن تبيع منتجات تعتمد على الملكية الفكرية إلى الصين (أفلام، أو ألعاب، أو برامج حاسوبية، أو أدوية) فإنها ستحتاج من الصين أن تتعاون معها من أجل تجنب السرقة الممنهجة[1]. إذا أرادت الصين أن تستثمر في شركات أمريكية، فإنها ستحتاج إلى ضمانات بأنها سوف تُعامل معاملة أي مستثمر آخر.

تعاون تنافسي:

قد يبدو توصيف العلاقة الاقتصادية بين كل من الولايات المتحدة والصين على أنها - بالضرورة - علاقة تعاون غريب! فرغم كل شيء، تتنافس

= حيث يزعم كوبلاند أن معدلات التجارة «بقيت منخفضة خلال الحرب الباردة»، كان التوافق الموجود مبنياً على توقع التبادل التجاري في المستقبل على الجانب السوفييتي خاصة. ثم خلص بعد ذلك إلى استنتاجات مباشرة فيما يتعلق بالارتباط بالصين أم تحجيمها في صفحات (٥٧ - ٥٨).

(١) [Morrison, "China-U.S. Trade Issues," 29-32].

يرصد أن الصناعات المرتبطة بالملكية الفكرية تسهم بحوالي ٣٤,٨٪ من إجمالي ناتج الدخل القومي الأمريكي، وأن تهديد الملكية الفكرية في الصين يمثل مصدر قلق للمؤسسات الأمريكية.

المؤسسات الأمريكية والصينية بشدة في مجال الأعمال، كما تتنافس الدولتان في سبيل جذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل. تجد السياسيين - في كل من الدولتين - دائمي الحديث عن الحرب الاقتصادية بينهما، حيث يسعى كل فريق إلى الانتصار على الآخر.

يعود الأصل الذي ارتكزنا عليه في التعامل مع التنافس الاقتصادي على أنه أحد صور التعاون = إلى الرأي القائل بأن النمو الاقتصادي لبعض الدول لا يعتمد بالضرورة على تقليل ثروات دول أخرى. قال الفيلسوف ديفيد هيوم David Hume منذ ٢٥٠ سنة مضت: «غيرة التجارة» لا أساس لها بالمرة؛ لا يجب أن أقلق إذا ما اغتنت دولة أخرى. «الشائع هو أن زيادة ثروات وتجارة دولة ما لا يؤذي جيرانها، لكن يساهم في دعم ثرواتهم وتجارتهم»[١]. يمكن للتنافس الاقتصادي أن يجعل الجميع في وضع أفضل.

ومن هذا المنطلق، يحدث التنافس بين الدول المنخرطة في شبكة التجارة العالمية، لكنهم يتنافسون في مناخ من التعاون الجماعي الذي يخلق المنفعة المتبادلة. تعريف الاختيار الحر للصفقات هو: أن كل طرف يكون في موقف أفضل إذا اشترك في التجارة عما كان يكون عليه في حال لم يفعل. ويزيد من تشابك الأمر أن هناك قواعد يجب أن تُرسى؛ من أجل جعل التبادل التجاري ممكناً: يجب أن تتفق الأطراف المتشاركة على عُملة، كما يجب أن يثق كل طرف منهم في أن الآخر سيقوم بدفع الأموال المطلوبة. وبذلك يمكن مقارنة المشاركين في منظومة تجارة عالمية بالمواطنين داخل الدولة؛ يتنافسون من أجل تحقيق الثراء، لكنهم في الوقت نفسه يتعاونون تحت مظلة الحكم، مما يجعلهم جميعا في وضعية أفضل مما يمكن أن يكونوا عليه بدون هذا التعاون.

---

(١) David Hume, "Of the Jealousy of Trade," in *Political Essays*, ed. Knud Haakonsen (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1994), 161];

ثم قراءة سريعة في:

Istvan Hont, *The Jealousy of Trade: International Competition and the Nation-State in Historical Perspective* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2005).

تجعل علاقة الترابط الوثيق هذه احتمالية نشوب حرب بين أطرافها تبدو غير محتملة؛ لأنها ستكون غير منطقية. إذا ما هاجمت الدول الدائنة الدول المدينة فإن هذا سيدمر قيمة أصولها هي. غزو شركائك في التجارة قد يعني نهاية التجارة إلى حين انتهاء الحرب وبعدها.

ظهر هذا الرأي أولاً عن طريق صحفي بريطاني، اسمه نورمان أنجل Norman Angell في كتابه «الوهم الكبير The Great Illusion»، الذي نشره عام ١٩٠٩، وهو كتاب ذو شهرة عريضة، مقروء على نطاق واسع، يقول بأن سباق التسليح بين بريطانيا وألمانيا كان نتيجة لخطأ تأسيسي[١]. فكل طرف كان يظن أن النجاح الاقتصادي كان يعتمد على الهيمنة العسكرية. لكن الاقتصاد الحديث المشتق من المنظومة الرأسمالية يعتمد على الأرصدة الائتمانية. في عالم تسوده الديون فإن احتلال دولة أخرى كان غير ذي فائدة؛ لأن ثروات الدولة التي يتم غزوها معرضة للتبخر في نفس اللحظة التي تدخلها فيها.

ورغم إصرار أنجل Angell على عدم منطقية الحرب العالمية الأولى إلا أنها حدثت، وبدا أن فرضية أنجل Angell لم تلقَ اهتماماً، لكنها عادت للحياة سنة ١٩٧٠ في صورة أكثر تعقيداً عن طريق متخصصي الشؤون الخارجية أصحاب النزعة الليبرالية، الذين دفعوا بأن الترابط الاقتصادي بين المؤسسات الدولية وعمليات التحول للديمقراطية قد تقلل من احتماليات

---

(١) الطبعة الأصلية هي

[Europe's *Optical Illusion* (London: Simpkin, Marshall, Hamilton, Kent & Co., 1909)],

ثم أضيف إليه وأعيد نشره تحت هذا الاسم:

[*The Great Illusion* (New York: Cosimo, 2007) (reprint of 1912 edition, n.p)].

وظل كتاب أنجل يطبع تحت هذا الاسم حتى سنة ١٩١٤. وتمت ترجمته إلى اثنتي عشرة لغة ومناقشته على نطاق واسع في الصحافة. وقد استوحى الفيلم الرائع المناهض للحروب سنة ١٩٣٧ [The Grand Illusion (La Grand Illusion) اسمه من هذا الكتاب. حول حياة أنجل Angell انظر:

Martin Ceadel, Living the Great Illusion: Sir Norman Angell, 1872-1967 (Oxford:] Oxford University Press, 2009].

نشوب الحروب[1]. وأكبر دليل يستعين به الليبراليون الأمميون هو الاتحاد

---

(1) وقد عاد الأمميون الليبراليون إلى أنجل مرة أخرى سنة ١٩٧١. انظر:

[(Robert Keohane and Joseph Nye, "Transnational Relations and World Politics: Conclusion," International Organization 25 (1971): 721, 724).].

الأممية الليبرالية Liberal internationalism يشار إليها - أيضاً - باسم (المؤسساتية الجديدة neo-institutionalism) بسبب تركيزها على المؤسسات؛ بل ونسمع - أيضاً - عن (الليبرالية الجديدة المؤسساتية Neoliberal institutionalism). النص التقليدي المعاصر هو

[Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984)]

يرى أبناء هذه المدرسة أن العلاقات الدولية هي علاقات يفوز فيها جميع الأطراف. انظر مثلاً:

[Andrew Moravcsik, "Robert Keohane, Political Theorist," in *Power, Interdependence, and Nonstate Actors in World Politics*, ed. Helen V. Milner and Andrew Moravcsik (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2009), 243, 246: *Stated preferences about the management of world politics are a potentially positive sum variable, rather than a zero-sum constant, as realists had claimed]*

(الخط المائل كما هو من المرجع).

مقالان لهما أهمية شديدة في تحديد الفوارق بين الأنواع المختلفة من منظري العلاقات الدولية المتعلقة بالصين، يظهر كل منهما صعوبة رسم المواقف المختلفة للمفكرين من خلال التصنيفات الفرعية الغامضة الآخذة في التزايد للنظرية الدولية. أحدهما:

[Christensen, "Fostering Stability or Creating a Monster?" 81-126],

ويعرض مقارنة لتحليلات الخسائر المشتركة والمكاسب المشتركة في العلاقات الأمريكية الصينية. يرصد كريستينسين بحكمة أن اصطلاحات الخسارة المشتركة والمكسب المشترك هي: «أنواع مثالية، فتقريباً تقف كل العلاقات داخل السياسة الدولية - حتى أكثرها صراعاً - في مكان ما بين كليهما» (n181). كما يشير - أيضاً - إلى أنه: بدءاً من ٢٠٠٦ بدأ بعض رواد الواقعية في التفاؤل حيال العلاقات الأمريكية الصينية.

المقال الهام الآخر هو:

[Aaron L. Friedberg, "The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable?," *International Security* 30 (2005): 7-45,]

يفضل تصنيفات «المتفائل» و«المتشائم» فيما يخص العلاقات الأمريكية الصينية. (ظهرت هذه التصنيفات - أولاً - في:

[Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," *International Security* 18 [1994]: 5-33)]).

تصنيفات فريدبيرج الأساسية هي «الليبرالي المتفائل» و«الواقعي المتشائم»، وهو ما ينتمي بدرجة بسيطة إلى تصنيفاتي. ولكنه مضى إلى تفسير موقف الليبرالي المتشائم والواقعي المتفائل، ناهيك عن المتفائلين والمتشائمين بالمدرسة الإنشائية في العلاقات الدولية التي تعد مدرسة منفصلة. حتى أنه قام بوضع رسم بياني (٣٩). بعد ذلك قام فريدبيرج بنشر كتابه الرائع

[*A Contest for Supremacy: China, America, and the Struggle for Mastery in Asia* (New York: W. W. Norton, 2011)],

يعرض فيه رؤية هجينة «للارتباط المتبادل Congagement» في العلاقات الأمريكية الصينية. في رأيي الخاص، لا يعد التفاؤل والتشاؤم أفضل التصنيفات لهذه المجادلة، حيث إنهما لا يأخذان في الاعتبار =

الأوربي، الذي جلب السلام (والرخاء في أغلب الحالات) إلى دول كان العداء بينها دائماً منذ الحرب العالمية الثانية، بل ولمئات السنين قبل ذلك. حقق الاتحاد الأوربي هذه المعجزة عن طريق الزيادة التدريجية في حجم الروابط الاقتصادية بين أعضائه، في حين يقوم بدمجهم أكثر فأكثر في مؤسسات قانونية وحكومية. أحد الأسباب التي تُصعِّب من تصور نشوب حرب بين بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا هو وجود الكثير من الثروات التي سوف يخسرونها حال قيام هذه الحرب.

أحد الدروس الأممية الفاصلة لما بعد الحرب العالمية الثانية هو أن تحول القوى الاقتصادية الكبرى إلى قوى عسكرية كبرى لم يكن حتمياً. صعدت كل من ألمانيا واليابان بسرعة شديدة كفاعلين في المجتمع الدولي، في فترة ما قبل الحرب. بعد هزيمتهما، فرضت عليهما الولايات المتحدة (برضى من الاتحاد السوفييتي) عدم إنشاء قوة عسكرية، حتى لو أصبحا منافسين اقتصاديين، لن يُمكِّنهم ذلك من أن يصبحا منافسين إستراتيجيين مرةً أخرى.

وقد نجح هذا؛ فقد تمكنت ألمانيا بعد دخولها في الاتحاد الأوربي من العودة تدريجياً كقوة اقتصادية إقليمية، لكن بدون أي طموحات توسعية مصاحبة لصعودها كدولة قومية. حتى بعد توحد ألمانيا؛ فإنها بقيت ملتزمة بالمفهوم السلمي للمشروع الأوربي. إنها تركز على الثروة، وليس على القوة العسكرية.

في يابان ما بعد الحرب أيضاً، حدث نمو اقتصادي شديد السرعة، من غير أن يكون ذلك مدفوعاً بأي طموحات نحو الهيمنة. عندما بلغ الاقتصاد الياباني أوج قوته سنة ١٩٨٠، أثار هذا مخاوف قومية في الولايات المتحدة حيال قيام اليابان بشراء الشركات الأمريكية. لكن لم يقلق أحد حيال عودة

= إمكانية أن نجد واقعيا أمريكيا متفائلا بقدرة الولايات المتحدة على تحجيم الطموح الصيني ودحره. (أو متفائلاً صينياً يؤمن بالعكس).

اليابان كمنافس يسعى لتأسيس إمبراطورية عسكرية خاصة بها. رغم ـ أو ربما بسبب ـ أن تاريخ اليابان الإمبريالي الحديث لم يشهد ـ وحتى الآن ـ حركة داخل الدولة من أجل تحويلها إلى قوة عالمية مسلحة[١]

لم تكن قصة النجاح التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية لتتحقق لولا وجود الدرع العسكري الذي أقامته الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة[٢]. وقد أسهم هذا في ألا تبدأ أي دولة بإقامة بنيتها العسكرية، إلا وتجد الولايات المتحدة تقوم بسحقها. ومثلهم في ذلك مثل التحالف، فقد جرَّبوا طريق الهيمنة الدولية وخسروا. ورغم هذا الإطار الجديد المنزوع السلاح لدى كل من ألمانيا واليابان إلا أنهما تحركا بعقلانية تجاه خطط النمو الاقتصادي، بدون وجود أي طموحات جيوإستراتيجية. وعندما لم يعد ممكناً لهما أن يكونا لاعبين عسكريين ذوي أهمية، لم يؤثر هذا في مخططاتهم بعيدة المدى ليتحركا في هذا الاتجاه.

الصعود والمنطق:

هل تشبه الصين اليوم ألمانيا واليابان بعد إعادة تأسيسهما، مجرد قوة اقتصادية صاعدة لا تمتلك من الأسباب ما يجعلها تسعى إلى منافسة الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة وتخاطر بالصراع معها؟

ينطبق هذا التوصيف على البرازيل، وروسيا، والهند، ودول البريك BRIC[٣] السريعة النمو الاقتصادي الأخرى. لا تُعرف البرازيل ـ مثلاً ـ

---

(١) كما يجب أن نرى، فإن صعود الصين بدأ في إثارة ضجيج يابان مستمرة في التسليح.

(٢) انظر:

[Robert Kagan, *Of Paradise and Power: America and Europe in the New World Order* (New York: Vintage, 2004)].

(٣) دول البريك BRIC هي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) وسميت بهذا الاسم اختصاراً للحروف الأولى لأسماء هذه الدول، ويجمع هذه الدول أنها صاحبة أسرع نمو اقتصادي عالمي، وقد انعقد أول لقاء على مستوى قادة هذه الدول في يوليو عام ٢٠٠٨م لبحث التعاون في مجال الاقتصاد والتنمية، وفي سنة ٢٠١٠م انضمت دولة جنوب أفريقيا لهذه الدول، ليصبح اسم التجمع البريكس BRICS. (الناشر)

أنها ذات طموحات عسكرية، كما أن موقعها يمنحها هيمنة قارية، بل أكثر قليلاً. وفوق كل هذا فإن نموها الاقتصادي تباطأ بصورة أكبر بكثير من دول البريك BRIC الأخرى في ٢٠١١ ـ ٢٠١٢. بالنسبة لروسيا: فإن بنيتها التحتية المتدهورة، والفساد المتفشي، ووضعها كقوة عظمى مهزومة، وغير ذلك؛ كل هذه عوامل تقف في طريق عودتها إلى أي شيء مما كانت عليه، رغم قومية فلاديمير بوتين Vladimir Putin، وامتلاكه لسلاح نووي.

الهند التي تستحوذ على أغلب مساحة شبه القارة الهندية لديها تاريخ من الصراع مع أهم جيرانها، يشمل حربها سنة ١٩٦٢ مع الصين. ترسانتها النووية موجهة في المقام الأول ضد باكستان. الفقر يحجِّم الهند: فقر الناس، وفقر البنية التحتية. الديمقراطية تجلب الاستقرار وتأتي بفوائد أخرى، لكن من الممكن أن تعوق التطويرات الأساسية للبنية التحتية. لم تنجح التكنولوجيا في خلق فرص عمل جديدة كافية. وعلاوة على ذلك؛ فإن الهند لديها شركات عالمية كبيرة جالسة فوق أطلال بنية تحتية منهارة.

يجوز أن نقول بأن موقف الصين مماثل لألمانيا واليابان بعد الحرب: اقتصاد مؤسس على التجارة يعتمد على الاستقرار الدولي، الذي قد تعرقله محاولة التحول إلى قوة عسكرية. يظن بعض المحلِّلين من ذوي الخبرة أن الصين إذا حاولت منافسة الولايات المتحدة في هيمنتها العسكرية ـ مع أنها مستمرة في مساعيها نحو التنمية الاقتصادية ـ فإن هذا سيكون بمنزلة غباء إستراتيجي[١].

علاوة على ذلك، إذا ما نظرنا من منظور الترابط الاقتصادي، فإن الصراع العسكري بين الولايات المتحدة والصين سيبدو غير منطقي بنفس درجة عدم منطقية نشوب صراع عسكري بين القوى الأوربية. قبل أن تنشِئ الصين

---

(١) [Edward N. Luttwak, *The Rise of China vs. the Logic of Strategy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2013)].

من أجل التأكيد، فإن لوتواك يعتقد بأن الصين قد تفشل في اتباع اهتمامها العقلاني بتبني الانضباط العسكري والدبلوماسي.

سوقاً استهلاكياً داخلياً ذا قدرة شرائية ضخمة، لن يكون هناك من لديه شهية أكبر من شهية الولايات المتحدة تجاه شراء البضائع الصينية. وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من زيادة إيراداتها بنسبة كبيرة، مع تقليل إنفاق الرعاية الاجتماعية = فإنها ستبقى بحاجة إلى دول أخرى لتقرضها الأموال، بنسبة دَين تصل إلى ١٣٦٠٠٠$ لكل أسرة، ونسبة دَينٍ واحد لواحد من ناتج الدخل القومي، فإن الولايات المتحدة مضطرة إلى أن تقترض بأسعار زهيدة حتى تبقي على اقتصادها في حالة جيدة.

تخلق الروابط الاقتصادية القوية احتمالية نشوب حرب اقتصادية. ستكون خسارة الصين فادحة إذا ما قررت الولايات المتحدة إغلاق أسواقها في وجه منتجاتها. فبكل تأكيد، إذا ما خسرت الصين ربع إيراداتها فإن الضربة الاقتصادية التي سيخلفها ذلك يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار حكم الحزب الشيوعي، كما أن تخلص الصين من سندات الولايات المتحدة قد يكون خطيراً هو الآخر بالنسبة للولايات المتحدة. قد تخسر الصين الكثير من الأموال على طول الطريق، لكن يمكننا أن نتصور أن فقدان الثقة في رصيد الولايات المتحدة الائتماني سيكلفها الكثير إذا ما أرادت أن تقترض من مكان آخر.

حتى لو كانت الحرب الاقتصادية جزئية، وليست شاملة، كحرب تحديد التداول التجاري على سبيل المثال، فإن الآثار السلبية لذلك ستكون شديدة القوة. بحكم حجم الترابط الاقتصادي بينهما، فإن أي انهيار في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين سيكون كارثياً. الحرب التجارية، التحكم في الأسواق المالية، تصعيد الحرب الاقتصادية الإلكترونية، كل هذا سيكون له قوة تدميرية كبيرة قد يتعذر تحديد مدى فداحتها.

جدية هذه المخاطر وتشابكها تجعل حدوثها غير ممكن. ستكون الخسائر كبيرة إلى الحد الذي يجعل البعض يميل إلى اعتبار هذه الاحتمالات محض خيال؛ فقوتها التدميرية تجعل حدوثها في عالم الواقع غير ممكن. تماماً كما كان للاتفاق النووي المتبادل بين الولايات المتحدة والصين دور في

تحجيم الصراع بينهما في أثناء الحرب الباردة، فإن الاتفاق المتبادل حيال التدمير الاقتصادي يسري عليه نفس الأمر ـ أو شيء من هذا القبيل على أقل تقدير ـ أي: سيكون كافياً لإبعاد الولايات المتحدة والصين عن التحارب الاقتصادي المباشر. سيكون من الجنون التام خوض حرب يعلم طرفاها أنه ليس بمقدور أي منهم أن يحسمها لصالحه.

بالنسبة لما يمكننا التنبؤ به مستقبلاً؛ فإن العلاقة الاقتصادية الأمريكية الصينية ستبقى علاقة قريبة متبادلة، وهذا يمنح الصين سبباً كافياً لتجنب السعي نحو الصعود كقوة عظمى عالمية، إذا كان هذا سيزيد من احتمالية الصراع مع الولايات المتحدة. على المدى البعيد فإن الصين قد ترغب في تقليل الاعتماد على التصدير وإلى تنويع قاعدة عملائها؛ لكي تزيد من استقرارها وحتى تقلل من مخاوفها إذا ما قررت شن حرب تجارية محتملة. الولايات المتحدة قد ترغب في تفريق ديونها بين عدد من الملاك من أجل تجنب خطر الرفع المالي الذي يمكن أن يأتي من جانب دائن واحد. لكن الآن كل طرف منهم عالق[1].

مسألة التاريخ:

فيما سبق، لم تنجح دائماً الروابط الاقتصادية القوية بين القوى الصاعدة

---

(١) يفرق باحثو الترابط الاقتصادي بين «ارتباط استجابي Sensitivity interdependence» و«ضعف الارتباط Vulnerability interdependence»، بناء على نوعية الآثار المترتبة على انهيار العلاقات. انظر:

[David A. Baldwin, "Interdependence and Power: A Conceptual Analysis," *International Organizations* 34 (1980): 471;]

وانظر أيضاً:

[Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins, "Interdependence and Conflict: An Introduction," in *Economic Interdependence and International Conflict: New Perspectives on an Enduring Debate*, ed. Edward D. Mansfield and Brian M. Pollins (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2003), 11].

تجد الولايات المتحدة والصين ـ نفسيهما ـ في كلا النوعين من العلاقات. يؤثر انخفاض طلب المستهلك لدى الولايات المتحدة في الإنتاج لدى الصين (علاقة استجابية تقليدية)، وسيؤثر انخفاض طلب الصين للسندات الأمريكية في الولايات المتحدة بنفس القدر. وكلاهما معرض لآثار مؤلمة حال انقطاع العلاقة بينهما.

والقوى العظمى في تجنيب الصراع بينهم[١]. كان حجم التبادل التجاري بين القوى الأوربية العظمى كبيرا فيما قبل الحرب العالمية الأولى واقتصادهم كان شديد الترابط. ألمانيا التي كان يرى البريطانيون فيها أخطر منافس لمكانتهم العالمية كانت شريكاً تجارياً مهمّاً للمملكة المتحدة[٢]. ومع ذلك فإن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والإمبراطورية البريطانية كان أقل بكثير مما هو عليه بين الصين والولايات المتحدة. لم يكن اقتصاد ألمانيا يعتمد على التصدير. الاقتصاد البريطاني الذي كان يعتمد بالأساس على التصدير، كان يمتلك قاعدة عملاء شديدة التنوع، لم تمثل ألمانيا سوى جزء منها[٣].

اعتمدت أطروحات نورمان أنجل Norman Angell حول عدم عقلانية الصراع على أن يكون حجم الترابط الاقتصادي الدولي أكبر بكثير، وليس على التبعية المتبادلة بين طرفي المنافسة.

في نفس العصر تعاونت الولايات المتحدة (القوة الصاعدة الجديدة)

---

(١) انظر على سبيل المثال:

[G. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West," *Foreign Affairs* 87 (2008): 23, 26

(٢) من أجل مقارنة مباشرة بين العلاقات الأمريكية الصينية والعلاقات الألمانية البريطانية فيما قبل الحرب العالمية الأولى، انظر:

[Paul A. Papayoanou and Scott L. Kastner, "Sleeping with the (Potential) Enemy: Assessing the U.S. Policy of Engagement with China," in Blanchard, Mansfield, and Ripsman, *Power and the Purse*, 156, 167-72].

ويأخذ الكتاب في الاعتبار العلاقات الفرنسية الروسية ـ أيضاً ـ في نهايات القرن التاسع عشر (١٦٥ ـ٦٧). اعتمدت ألمانيا على بريطانيا في ٢٠ بالمئة من «طلبها الضخم على السلع الغذائية»، و«كانت بريطانيا هي أهم سوق بالنسبة للصادرات الألمانية» (١٦٧ ـ ٦٨). كان حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وألمانيا يستخدم كأحد التفسيرات لرفض بريطانيا ضمان انضمامها لروسيا وفرنسا إذا تعرضوا لهجوم من ألمانيا، وهذا الرفض ـ في حد ذاته ـ يعد أحد الأسباب التي جعلت ألمانيا مستعدة للذهاب للحرب! انظر:

[Paul A. Papayoanou, *Power Ties: Economic Interdependence and War* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999), 62-87; and Jack S. Levy, "Economic Interdependence, Opportunity Costs, and Peace," in Mansfield and Pollins, eds., *Economic Interdependence and Conflict*, 127, 139].

(٣) مثّلت التجارة من ٥٥ إلى ٦٠ بالمئة من إجمالي الدخل القومي لبريطانيا في فترة ١٦٠٦ ـ ١٣، في حين مثلت من ٢٥ إلى ٣٠ بالمئة بالنسبة لألمانيا في نفس الفترة. [Papayoanou, Power Ties, 64]. كانت ألمانيا تمثل ٨ بالمئة فقط من حجم التجارة البريطانية، في حين مثلت الولايات المتحدة من ١٣ إلى ١٥ بالمئة وحوالي ٦ بالمئة بالنسبة لفرنسا [Papayoanou, Power Ties, 63].

تجارياً مع بريطانيا على مستوى يمكن مقارنته بما بين الولايات المتحدة والصين الآن. في الفترة بين ١٨٨٥ إلى ١٨٩٥ كانت نصف صادرات الولايات المتحدة تذهب إلى بريطانيا. انخفضت تلك النسبة خلال العقدين التاليين، لكن بقيت مع ذلك تقدر بحوالي ربع الصادرات قبيل مشارف الحرب العالمية الأولى، وبقيت ثابتة خلالها. ومن ناحية بريطانيا فإن حوالي ١٠ إلى ١٥٪ من صادراتها ذهبت إلى الولايات المتحدة خلال تلك الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى[(١)].

يلغز علينا قليلاً استيعاب الأسباب التي لم تجعل الإمبراطورية البريطانية ترى في الولايات المتحدة أي خطر إستراتيجي في ذلك التوقيت (وربما لم تر ذلك في أي وقت على الإطلاق)، رغم أنها هي الإمبراطورية التي خلفتها في مكانتها بشكل نهائي[(٢)]. لكن الولايات المتحدة لم تكن تسبب خللاً في موازين القوى في أوربا بقدر ما كانت تفعل ألمانيا. توسع نفوذ الولايات المتحدة ودائرة نفوذها كان في المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، حيث كان الطموح الإمبريالي البريطاني ضئيلاً نسبياً[(٣)]. ومما يؤكد على هذا: أن

(١) H. C. Allen, *Great Britain and the United States* (New York: St. Martin's Press, 1955), 61-62].

حول هذه الفترة انظر:

[Aaron L. Friedberg, *The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988)].

وانظر أيضاً:

[Bruce Russett, "Violence and Disease: Trade as a Suppressor of Conflict when Suppressors Matter," in Mansfield and Pollins, eds., *Economic Interdependence and Conflict*, 159, 171],

مع ملاحظة أن «روابط التجارة والاستثمار كانت شديدة الأهمية بالنسبة للدخل القومي، لكل من بريطانيا والولايات المتحدة في أثناء الفترة الانتقالية بينهما. انظر أيضاً:

[Bruce Russett, *Community and Contention: Britain and America in the Twentieth Century* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1963)].

(٢) [Allen, Britain and the United States, 559].

(٣) يعد النزاع الحدودي بين فنزويلا وغويانا البريطانية سنة ١٨٩٥، والذي يعرف - أيضاً - باسم «الأزمة الفنزويلية»، هو موضع التوتر الوحيد بين بريطانيا والولايات المتحدة في أثناء فترة التوسع الإمبريالي للولايات المتحدة، وانتهى لصالح الولايات المتحدة. من رؤية عامة مختصرة، انظر:

[Jerald A. Combs, *The History of American Foreign Policy from 1895*, 4th ed. (New York: M. E. Sharpe, 2012), 9-12].

الولايات المتحدة لم تخض أي حرب ضد المملكة المتحدة في العصر الحديث. لقد أخذت نصيب المملكة المتحدة في كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية، وورثت مكانتها كقوة عظمى عالمية فقط، بعدما عانت المملكة المتحدة من ذلك الدمار الذي خلفته هذه الحروب.

لم يكن هناك انفصال فكري عميق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ديمقراطيتان ليبراليتان مخلصتان للرأسمالية والتجارة الحرة. لو كان شيء يذكر؛ فإنه يكمن في أن المملكة المتحدة كانت تنظر للولايات المتحدة على أنها ملحق إضافي لها، يوفر لهم نفقات التوسع أكثر. لم تلق الولايات المتحدة عندما قامت باحتلال الفلبين، وجوام، وبورتوريكو في أثناء الحرب الأسبانية الأمريكية أي مساندة من القوى الأوربية سوى من المملكة المتحدة. وقد رد روديارد كيبلينج Rudyard Kipling في العام التالي بقصيدته الشهيرة «The White Man's Burden» والتي أشادت بالإمبريالية الأمريكية الناشئة على المحيط الهادئ[١] (إلا إذا قرئت على نحو ساخر).

اقتصادياً؛ فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين أكثر عمقاً من العلاقة التي كانت بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لم تكن الحكومات في العصور السابقة تمتلك ديون دول أخرى ذات سيادة مستقلة، وكان من النادر أن يخزن أي من البنكين المركزيين الأمريكي أو البريطاني سندات خزانة الآخر. فكرة صندوق الثروة السيادية الذي يسعى إلى الاستثمار في أسواق رأس المال، وفي الوقت نفسه يدعم اهتمامات مُلَّاكه القومية كانت ما تزال فكرة بعيدة في المستقبل[٢]

---

(١) Rudyard Kipling, "The White Man's Burden," *McClure's Magazine*, February 12, 1899].

ومن أجل آراء موازية لبريطانيين آخرين، انظر:

[Charles S. Campbell, Jr., *Anglo-American Understanding, 1898-1903* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1957), 25-55].

ومن أجل رؤية حديثة حول العلاقات البريطانية الأمريكية، انظر:

[Kathleen Burk, *Old World, New World: Great Britain and America from the Beginning]*

(٢) قبل سنة ١٩٣٠، كانت البنوك المركزية في الغالب تخزن الذهب والسندات الداخلية للتغيير =

كان لملاك السندات الأجانب تأثير في الحكومات، امتد لفترة طويلة عبر دفعهم إلى القيام بإصلاحات مالية ودستورية. في الحقيقة يمكننا أن نكتب تاريخاً كاملاً حول التغييرات الدستورية التي حدثت على خلفية ضغوطات ودوافع سوقية، لكن المِلْكية الوطنية لدولة خارجية لديون دولة يختلف عن امتلاك حكومة تلك الدولة لنسبة مرتفعة من السندات المستحقة على دولة ما. يسير الترابط بين الدول على نحو أكثر عمقاً عندما لا يكون مالك السندات مصرف شخصي، لكن حكومة لن تسمح بتعثر المدين. وتأثير مالك السندات قد يسري على الدولة الدائنة بصورة أكبر بكثير.

في الأساس، أطروحة أن الولايات المتحدة والصين لن يدخلا في سجال عسكري من أجل الهيمنة العالمية تعتمد على قاعدة واحدة، حقيقة تاريخية: لم يحدث أبداً في السابق أن تكون القوة العظمى العالمية في حالة ترابط شديد مع القوة الصاعدة التي يتحتم مواجهتها. في ظل هذه الظروف؛ فإن التجارة والدين يعطيانا دوافع اقتصادية كبيرة من أجل تجنب الصراع الذي قد يدفع الجميع ثمنه غالياً. مع مرور الوقت فإن الاهتمامات المشتركة بين البلدين سوف تغرق المشاكل التي قد تنشأ بينهما. أي شيء آخر سيكون غير عقلاني بمنتهى البساطة، فقط: إذا ما كان العالم بهذه البساطة.

= Domestic Bills of Exchange. فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية سعت البنوك المركزية إلى تحقيق مكاسب أكبر فبدؤوا في شراء تأمينات بريطانية قصيرة الأجل. يصعُب السجل التاريخي من الوصول لصيغة أكثر دقة، على سبيل المثال: لم تكن الولايات المتحدة حتى سنة ١٩٣٠ تقوم بتسجيل حاملي الديون الأمريكية. حول التاريخ وصعود صناديق الاستثمار السيادية، انظر:

[Lauder Institute of Management and International Studies, University of Pennsylvania, *The Brave New World of Sovereign Wealth Funds* (2010),]

متاح على هذا الرابط:

http://d1c25a6gwz7q5e.cloudfront.net/papers/download/052810_Lauder_Sovereign_Wealth_Fund_report_2010.pdf

الفصل الثاني

الصراع المحتوم

لا تبدو تساي إنج ـ وين Tsai Ing-wen من نوعية الأشخاص التي قد تكون سبباً في حرب عالمية ثالثة. امرأة ذات ملامح شبابية، في السابعة والخمسين من عمرها، ترتدي نظارات، ولديها قصة شعر رصينة، يعكس مظهرها ما هي عليه حقيقة: نموذج مثالي لسياسي تايواني عاقل وناجح. أستاذة قانون سابقة وحاصلة على شهادات متقدمة من جامعتي وكورنل Cornell، وجامعة لندن للاقتصاد London School of Economics. وقد كانت هي المرشحة الخاسرة للحزب الديمقراطي التقدمي Democratic Progressive Party في الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة ٢٠١٢، بعد حصولها على ٤٧٪ من إجمالي الأصوات المشاركة في العملية الانتخابية.

لكن في حالة فوز حزب تساي إنج ـ وين Tsai ing-wen الديمقراطي التقدمي DPP، كان ذلك ليؤدي إلى ارتفاع وتيرة التوتر في الشارع التايواني بسرعة شديدة. تساي Tsai مثّل ٥٥٪ من مواطني تايوان (تزيد النسبة بين الفئات الأصغر عمراً) تفضل الاستقلال الرسمي لتايوان عن الصين[١]. وبالنسبة للحزب الشيوعي الصيني فإن فكرة استقلال تايوان في ذاتها تعد سبباً كافياً لإعلان الحرب. أفضل عرض تملكه الصين هو دولة واحدة، بنظامين

(١) Chris Wang, "Taiwanese Independence More Popular, Survey Says," *Taipei Times*, August 11, 2012],

متاح على هذا الرابط:

http://www.taipeitimes.com/News/taiwan/archives/2012/08/11/2003540007

سياسيين مختلفين، وهو ما «يرفضه»[1] ثلثا مواطني تايوان.

قد يتصالح التايوانيون مع حقيقة موقفهم مع مرور الزمن، ويخففون من حدة تعاملهم مع مسألة تحولهم إلى جزء من الصين. لكن الاحتمال الأقرب هو أن أغلب التايوانيين سيظلون على موقفهم. تايوان تملك منظومة ديمقراطية يتمتع فيها المواطنون بحرية التعبير والخيارات السياسية بشكل كامل، كما أن اقتصادها قوي، وتملك إمكانية استغلال قربها من الصين من أجل فتح مجالات لتكوين منظومة تجارية واسعة النطاق، وهو ما يعد أكبر مثال على تناقض «الحرب الهادئة»[2]. لماذا لا يريد المواطن التايواني العادي الحفاظ على حريته جنباً إلى جنب مع رفاهيته؟!

من بين كل مَواطن الاشتعال المحتملة التي من الممكن أن تؤدي إلى صراع عنيف حقيقي بين الولايات المتحدة والصين، فإن تايون هي الأكثر رُعباً. قد يُنتخب سياسي تايواني في المستقبل على أساس تبني برنامجه السياسي لمشروع استقلالي. في الوقت نفسه، فإن القيادات الصينية قد ترغب في دعم شرعيتها عن طريق تحويل انتباه الجمهور عن التراجع الاقتصادي. قد يدفع قائد متشدد يتمتع بعلاقات قوية مع جيش التحرير الشعبي بحاملة طائرات إلى المضيق. مما قد يضع رئيس الولايات المتحدة مباشرة أمام: الرد بالمثل، أو إعلان الحرب، أو التراجع وإضعاف وضعها كالقوة العظمى الوحيدة في العالم في لحظة.

أزمة الصواريخ الكوبية شابهت هذا الوضع إلى حد بعيد. في أعنف وقت في الحرب الباردة، سنة ١٩٦٠، ساعد الكتمان في منح جون كينيدي ومستشاريه بضعة أيام قبل اتخاذ القرار المناسب. أما الآن فإن عملية اتخاذ القرار يجب أن تحدث في غضون ساعات، وربما في دقائق.

---

(١) انظر: التصريح الرسمي على موقع وزارة الشؤون الخارجية الصينية،
["A Policy of 'One Country, Two Systems' on Taiwan," November 17, 2000],
متاح على هذا الرابط:
http://www.fmprc.gov.cn/eng/ziliao/3602/3604/t18027.htm

(٢) Scott L. Kastner, *Political Conflict and Economic Interdependence Across the Taiwan Strait and Beyond* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2009)].

الواقعية والدفاع عن حتمية الصراع:

باعتبار أن الصين والولايات المتحدة مترابطان اقتصادياً، لماذا يؤمن العديد من خبراء الشؤون الدولية أنهما محكوم عليهما بصراع لا فكاك منه؟ لا تكمن الإجابة في فارق الثروة الآخذ في التناقص بين البلدين. لا تعد الصين - بعدُ - دولة غنية بالمقاييس الأمريكية والأوربية، رغم حجم اقتصادها الذي يقترب بسرعة من حجم الاقتصاد الأمريكي، ومازال أمامها الكثير قبل أن يكون معدل ناتج دخلها القومي للفرد في وضع يمكننا حتى من مجرد مقارنته بنظيره في الولايات المتحدة. نمو الصين الاقتصادي لا يمثل أي خطر في ذاته بل قد يكون سبباً للبهجة، وفرصة لتخفيف حدة أزمة الفقر العالمية.

سبب القناعة الراسخة بأن الصراع سيأتي لا محالة يكمُن - أساساً - في الفارق المفصلي بين الصين وكل القوى الاقتصادية الصاعدة الموجودة حالياً. لا توجد بين كل الدول الصاعدة اقتصادياً الآن دولة قادرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً سوى الصين. الصعود الاقتصادي للهند والبرازيل قد يغيّر موازين التجارة عالمياً، لكنه لن يؤثر في موازين القوى.

على النقيض تماماً؛ فإن نمو الصين، وموقعها الجغرافي، وحجمها، وتاريخها، كل ذلك يعني أنها لو أرادت أن تفعل، يمكنها أن تسعى نحو التحول إلى قوة عظمى عالمية. حقيقة أن الصين من الممكن - فعلياً - أن تسعى إلى تغيير توزيع القوة عالمياً = تفتح الباب لاحتمال آخر: وهو أنه من بين اهتمامات الصين تغيير الطريقة التي تتم بها عملية توزيع القوة الإستراتيجية عالمياً.

تحقيق المستحيل لا يكون أبداً موضع اهتمام أي فرد. ربما كان هناك اهتمام من قبل دولتي اليابان وألمانيا بعد إعادة إعمارهما عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في الصعود كقوى عظمى عالميّاً، لكن حال إقدامهما على ذلك، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيوقفانهما، مما جعلهما يبتعدان عن التفكير في ذلك. مع ذلك، فإن الصين لديها خيار التحرك نحو اكتساب وضعها كقوة عظمى. وهذا يدفعنا للتساؤل حول ما يتعين على الصين فعله حتى تكتشف ما ستفعله فعلياً.

من الخارج، قد يبدو التساؤل حول ما إذا كان التحول إلى قوة عظمى عالمية هو أمر يتعين على الصين فعله تساؤلاً غبياً. أليس من الأولى أن نسأل عما إذا كانت ترغب في فعل ذلك من الأساس؟! أليس القرار في النهاية بيد قيادتها ومواطنيها؟!

السبب الذي يجعلنا نبدأ من قدرات الصين واهتماماتها ـ بدلاً من رغباتها الشخصية ـ يتعلق برؤية موضوعية صلبة حول كيفية تحرك الدول في الإطار الدولي. في كتابه الأخير عن الصين يفسر هنري كسينجر Henry Kissinger ـ أهم محلل أمريكي للشؤون الصينية لمدة أربعين سنة، والابن البار للمدرسة الواقعية ـ المشكلة بعزوها إلى مذكرة تعود إلى سنة ١٩٠٧ كتبها البيروقراطي البريطاني إير كرو Eyre Crowe. زعمت مذكرة كرو Crowe السرية أن ألمانيا قد تسعى إلى إنهاء الهيمنة البريطانية كضرورة حتمية من أجل نموها الاقتصادي، ومن أجل إخلال ميزان القوى القائم. لم تشكل الإرادة الشخصية للطبقة السياسية الألمانية فارقاً، ولا حتى أن الكثير من الثروة العالمية قد يتم تدميرها كنتيجة طبيعية لاستخدام القوة: كانت الحرب لتأتي كنتيجة لتعارض المصالح[1]. وبالطبع كان كرو Crowe محقاً ليس فقط بشأن الحرب العالمية الأولى، لكن ـ أيضاً ـ بشأن الحرب العالمية الثانية.

وقد أضاف واقعيو السياسة الخارجية الحاليون شيئاً يسيراً إلى مفهوم المصلحة الوطنية الذي يمكننا القول بأنه يعود إلى تأكيد ثوسيديديس[2] Thucydides على أن حرب بيلوبونيز Peloponnese كان سببها خوف سبارتا من

---

(١) [Henry Kissinger, *On China* (New York: Penguin Press, 2011), 518-21].

ومن أجل نص مذكرة كرو، انظر:

[F.O. 371/257, Eyre Crowe, "Memorandum on the Present State of British Relations with France and Germany," January 1, 2007, in *British Documents on the Origins of the War, Vol. III: The Testing of the Entente 1904-6*, ed. G. P. Gooch and Harold Temperley (London: H.M. Stationery Office, 1928), appendix A].

متاح على هذا الرابط:

http://tmh.floonet.net/pdf/eyre_crowe_memo.pdf

(٢) مؤرخ يوناني (حوالي ٤٦٠ ـ ٣٩٥ ق.م) ومؤلف كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيزية. (الناشر)

صعود أثينا[١]. يجب أن تستوعب المصالح في ضوء الأهداف المتعددة لمختلف الفاعلين السياسيين الداخليين، والتي تتعارض في بعض الأحيان. على سبيل المثال، قد تسعى طبقة الفرسان الألمانية الأرستقراطية نحو الحرب، مع أنه قد يعارضها أولئك الذين اعتمدت مصالحهم التجارية على العلاقات الدولية[٢].

هناك عدد من الواقعيين منفتح على الاعتراف بدور الأيديولوجيا في تحديد كيفية تحرك الدول. وقد لاحظ أكثرُهم استنارةً أن المصالح هي نماذج للأفكار، مما يجعل أهميتها ليست فيما هي عليه، لكن فيما نؤمن نحن به تجاهها، أصبنا في ذلك أم أخطئنا. ويتفق جميع الواقعيون في إيمانهم الثابت بأن كل من لديه القدرة على اكتساب القوة سوف يسعى نحو ذلك في كل الحالات تقريباً[٣]. إذا وجدت الصين الفرصة لتحسين وضعها بين القوى الدولية على نحو يجعلها تستفيد من وضعها الجديد = فسوف تفعل.

من منظور واقعي؛ فإن صعود الصين الاقتصادي ـ مع التراجع النسبي

---

(١) [Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, 1.23.6].

(٢) Paul A. Papayoanou, *Power Ties: Economic Interdependence and War* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999), 78-87].

(٣) يعود أصل هذه المدرسة الواقعية إلى كتاب: [Kenneth Waltz, Theory of International Politics (New York: Random House, 1979)] أشير بمصطلح «الواقعيين» إلى «الواقعيين البنيويين Structural realists» أو «الواقعيين الجدد Neorealists»، وهم المفكرون الذين لديهم شكوك حيال العلاقات الدولية بسبب تحول البنية الفوضوية للنظام العالمي. يصور العديد من هؤلاء الواقعيين صراعات القوة الدولية على أنها لعبة خسارة متبادلة، والعديد منهم يعتبرون العلاقة بين الولايات المتحدة والصين علاقة خسارة متبادلة. من أجل الاطلاع على رؤية أحد رواد الواقعية لعلاقة الخسارة المتبادلة هذه بين الولايات المتحدة والصين، انظر:

[John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W. W. Norton, 2001), 400ff].

وانظر أيضاً:

[Joseph M. Grieco, "China and America in the World Polity," in *The Rise of China* in Asia, ed. Carolyn W. Pumphrey (Carlisle Barracks, Pa.: Strategic Studies Institute, 2002), 24-48].

من المهم أن نلاحظ أن بعض من يعتبرون أنهم ينتمون للمدرسة الواقعية لا يتفقون مع الرأي القائل بأن العلاقات الدولية هي ـ دائماً ـ علاقات خسارة متبادلة، انظر على سبيل المثال:

[Charles L. Glaser, "Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help," *International Security* 19 (1995): 61-90].

للاقتصاد الأمريكي ـ قد أحدث تغيراً في ميزان القوة. إن ذلك يحدث تغيراً جوهرياً في الميزان؛ لأنه يمنح الصين الوسائل، والفرصة، والدوافع لتغيير النظام العالمي الذي يجعل من الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. طبقاً لمنطق الواقعية؛ فإن كلا الدولتين على خلاف في صراع نحو الهيمنة الجيوسياسية. واحدة هي القوة العظمى الحالية، والأخرى هي أهم منافسيها. في ظل هذه المعطيات المعقدة؛ فإن الحرب العسكرية لا مفر منها، لكن الصراع يمكن تجنبه.

الخيار التايواني:

كيف يمكن للصين أن تصبح قوة عظمى قادرة على منافسة الولايات المتحدة إذا ما وجدت لديها الرغبة؟ القول بأن القدرات العسكرية لجيش التحرير الشعبي قادرة على منافسة القوة العسكرية للولايات المتحدة غير وارد، لكنها حقيقة خادعة. حيث أن حدوث تغير جوهري في موازين القوة لا يتطلب تساوي الصين مع الولايات المتحدة في قوتها العسكرية.

كل ما عليك فعله لكي تدرك كيفية اكتساب صفة القوة العظمى بدون الحاجة إلى التساوي في القوة هو أن تنظر إلى تايوان التي تمثل الأولوية العسكرية القصوى للصين[١]. دولة غنية لها مكانتها، كما أن لديها علاقات وثيقة مع الصين، في الوقت نفسه فإن تايوان تعد حليفاً عسكرياً هاماً بالنسبة للولايات المتحدة. الفوز بتايوان يمثل أهمية جيوإستراتيجية واقتصادية شديدة بالنسبة للصين. تمثل رغبة الصين في دمج تايوان في مدارها السياسي أهم رمز

---

(١) «الاستعداد لحالات الطوارئ في المضيق التايواني يبقى المحرك الأساس لكثير من الاستثمار العسكري الصيني. في ضوء هذا وخلال العام الماضي، استمر جيش التحرير الشعبي الصيني في بناء قدراتها وتنمية معتقدها وتعاليمها والتي تعتبرها ضرورية من أجل منع تايوان من إعلان استقلالها. لإعاقة، وتأخير، ومنع أي تدخل فعال من الولايات المتحدة في أي صدام محتمل في المضيق. إضافة إلى هزيمة القوات التايوانية في حالة قيامها بأي اعتداء».

U.S. Department of Defense, Annual *Report to Congress: Military and Security Development Involving the People's Republic of China 2012*, iv, available at http://s3.documentcloud.org/documents/357540/the-pentagons-assesment-on-chinas-military.pdf

أو مكون فكري يعكس سياستها الخارجية. وقد تمكنت الصين حتى الآن من إثناء تايوان عن إعلان استقلالها. لكن طبقاً للوضع الحالي القائم بين البلدين، فإن تايوان لا يمكن أن تتحد مع الصين في دولة واحدة بدون التهديد باستخدام القوة العسكرية، ولو ضمنيا على الأقل[1].

حتى وقت إعلان الولايات المتحدة فتح مجال التعاون الدبلوماسي رسمياً مع الصين، فإن حماية تايوان كانت أحد أهم التزامات الميثاق المبرم بين الولايات المتحدة وتايوان. ومنذ أن قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter بإلغاء المعاهدة من طرف واحد سنة ١٩٧٩، اتخذت سياسة الحماية الأمريكية لتايوان صورة «الغموض الإستراتيجي». لا يوجد التزام رسمي يجبر الولايات المتحدة على التدخل نيابة عن تايوان، كما أن الأسباب التي تستدعي التدخل تركت ـ عن عمد ـ غير محددة. ورغم كل هذا، قام الكونجرس الأمريكي بتمرير قانون يطالب فيه الرئيس بإبقائهم مطلعين حال وجود أي تهديد لأمن تايوان. كما أن تمركز البحرية الأمريكية ما زال على وضع استعداد لحماية تايوان ضد أي هجوم صيني محتمل.

الحماية هي عنصر أساسي في ترتيبات أمنية إقليمية على نطاق أكثر اتساعاً. تعتمد التحالفات التي تشكَّل بين الولايات المتحدة والدول الآسيوية الأخرى إلى حد كبير على رفض هيمنة الصين على بلادهم. قد ترى هذه

---

(١) طبقاً لأحد الرؤى، فإن الصين لا ترغب في ضم تايوان لسياداتها إلا من أجل أن تضمن عدم إعلان تايوان لاستقلالها، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى عرقلة ذلك «فقط من أجل منع الضم القسري».، انظر مثلاً:

[Aaron L. Friedberg, "The Future of U.S. China-Relations: Is Conflict Inevitable?," International Security 30 (2005) 22]:

وما يزال الضم تحت التهديد باستخدام القوة له نفس التأثير الجيوإستراتيجي للضم بالقوة. ويوجد ـ على الأقل ـ بعض القادة الفاعلين المؤثرين في الصين الذين يفضلون الضم، وليس مجرد استمرار للوضع الراهن. من أجل رؤية عميقة مفصلة حول علاقة الصين وتايوان، انظر:

[Kastner,Political Conflict and Economic Interdependence].

ومن أجل أهداف وخطط قادة الصين بشكل خاص، انظر: صفحات ٦٧ ـ ١٠٥.

البلاد في تخلي الولايات المتحدة عن تايوان تمهيداً للتخلي عن حمايتها في المستقبل. ولذلك فإن تخلي الولايات المتحدة عن تايوان لن يحدث إلا إذا قدرت الخسائر المتوقعة من الحرب تقديراً ضخماً.

الحل الأمثل من وجهة نظر الصين ليس مواجهة عسكرية مباشرة في مضيق تايوان قد تؤدي إلى إثارة الرأي العام الأمريكي، وتكون سبباً لدعم فكرة الدفاع عن تايوان، لكن أن تبني قوتها العسكرية لتحصل على تايوان بدون التورط في مواجهة عسكرية. وهناك سابقة معروفة لهذة العملية التي تنتهي بالاستحواذ على ما تريد عن طريق عدم ترك أي حلول أخرى، وهي عملية دمج الصين لهونج كونج تحت سيادتها.

كانت هونج كونج أحد القواعد الأخيرة المتبقية للإمبراطورية الإنجليزية، وكانت هناك رغبة لدى رئيسة وزراء بريطانيا في ذلك الوقت (مارجريت ثاتشر Margaret Thatcher) في الإبقاء على بعض الصلاحيات الإدارية لبريطانيا حتى بعد انتهاء عقد الإيجار لأرض هونج كونج، الذي امتد لتسعة وتسعين عاما انتهت بحلول عام ١٩٩٧. من حيث المبدأ فإن ثاتشر Thatcher كان لديها الاستعداد لاتخاذ موقف، فقد ذهبت لتحارب دفاعاً عن جزر فوكلان Falkland Islands عديمة القيمة، والتي تقع في النصف الآخر من العالم. (في الواقع قد يكون قرار ثاتشر Thatcher بالذهاب للدفاع عن جزر فوكلان Falkland Islands ضد الأرجنتين مرتبطاً بالخطر الذي تهدد هونج كونج، لم تكن تريد للصينيين أن يؤمنوا بأن حصولهم على هونج كونج سيحدث بدون عقاب).

اتضح مع ذلك أن قدرة الصين العسكرية تعني أن بريطانيا لا يمكنها أن تنظر لحربها مع الصين نفس نظرتها للطريقة التي حاربت (وهزمت) بها الأرجنتين. عندما أعلن دينج كياو بينج Deng Xiaoping أنه ينتظر عودة أرض هونج كونج لهم لم يكن أمام ثاتشر Thatcher سوى أن توافق. وقد عرضت الصين ما كان بمنزلة «ورقة تين» تحفظ لبريطانيا شيء من كرامتها عند استسلامها لسياسة القوة المفروضة عليها، تمثلت في «دولة واحدة، ونظامين».

بعد أن أفصح دينج Deng عما ينتظره سقطت ثاتشر Thatcher في أثناء خروجها من قاعة المؤتمرات الشعبية[١]

في حالة تايوان فإن الولايات المتحدة قد تكون مستعدة للتخلي عن حليفها التاريخي ـ الدولة الديمقراطية المستقلة حالياً ـ على أساس أنها قد تزعم احترامها لحقوق الإنسان والحكم الذاتي. وقد تهدف الصين إلى إتمام العملية في صورة تبدو خلالها بمظهر من يحترم الأنظمة الديمقراطية. قد يستسلم التايوانيون إلى دخولهم تحت السيادة الصينية بمجرد الولايات المتحدة عدم قدرتها، أو عدم ترحيبها بالدفاع عن دولتهم. فسيبقون بلا خيارات في النهاية مثلهم مثل الولايات المتحدة.

هناك سؤال محدد يتعين علينا أن نطرحه إذا ما أردنا أن نرى الأسباب التي تجعل هذا المسار وارداً: حال خوض رئيس الولايات المتحدة لحرب مع الصين نيابة عن تايوان غير ذات الشأن، أليس ذلك قد يؤدي إلى إشعال أزمة داخلية كبيرة قادرة على حشد الرأي العام؟ ستكون تكلفة الحرب باهظة. لا يوجد رئيس يمكنه أن يفكر حتى في خوض حرب في ظل ضعف فرص الفوز بها. سيكون هدف الصين خلق وضع يجعل خيار الحرب بعيداً عن تفكير الولايات المتحدة، ثم تتجنب بعد ذلك استخدام القوة أو المواجهة معا كنتيجة مباشرة لتعاظم قوتها العسكرية.

إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في التخلي عن تايوان، فإنه سيتعين عليها أن تؤكد، للصين، واليابان وكوريا الجنوبية، ولمواطنيها؛ أن تايوان تختلف عن باقي دول آسيا. ولكي تتمكن من فعل ذلك سيتعين عليها أن تقبل بمزاعم الصين المستمرة بأن تايوان تعد جزءاً تاريخياً من الصين، رغم لغتها المختلفة وثقافتها المتباينة. سيتعين عليها التأكيد على الأصول الجغرافية التي تعود لها لهجة الهاكا ووجود سكان على الجزيرة منذ سنة ١٩٤٩، بل سيتيعين

(١) تسجيل للحظة السقوط على هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=dh1N1GIYxDw

عليها تتبنى كل الحجج الخطابية التي تستخدمها الصين لإثبات ملكيتها. ليكون الهدف من هذا إقناع العالم بأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تحارب من أجل حماية الديمقراطيات الآسيوية الحليفة الأخرى، باستثناء تايوان.

الفشل في هذا قد يحول التخلي عن تايوان إلى نهاية للهيمنة العسكرية الأمريكية في آسيا[١]، قد يعني انقلاب نتائج الانتصارات التي تحققت في المحيط الهادئ إبان الحرب العالمية الثانية. قد يضع جزءاً كبيراً من القوة الاقتصادية العالمية بين يدي الصين مباشرة، وليس فقط في المحيط الذي يمكنها التأثير فيه. ببساطة قد يعني أن الصين كانت تصبح على قدم المساواة مع الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية.

فوائد البناء المتدرج:

الوعد الصادق الذي قدمته الولايات المتحدة بالدفاع عن دول آسيوية أخرى يعتمد تحقيقه إلى حد بعيد على الأطروحة الشبه تاريخية المجردة حول ما إذا كانت تايوان ـ طبيعياً ـ جزءا من الصين. ففي النهاية، الروابط التاريخية بين كوريا والصين شديدة القرب، حتى أن القرن السادس عشر شهد تحول الثقافة العليا لكوريا بالكامل إلى الديانة الكونفوشيسية؛ لمحاكاة القوة الإمبريالية التي كانت عليها روافدها. الثقافة اليابانية لديها روابط قديمة مع الأراضي الصينية. إذا كانت تايوان جزءاً «طبيعياً» من الصين، إذن، فكوريا واليابان قد يكونان «طبيعياً» في داخل نطاق تأثير ـ بل وتحكم ـ الصين.

لذلك؛ فإن من وجهة نظر سياسات عالم الواقع، يكون السؤال الأجدى هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تلتزم بصدق في الدفاع عن اليابان وكوريا

---

(١) من أجل هذا التوصيف للهيمنة الليبرالية، انظر:

[G. John Ikenberry, "American Hegemony and East Asian Order," *Australian Journal of International Affairs58*, no. 3 (2004): 353-67].

حيث يقول إكينبيري بأن صعود الصين سوف يقود: إما إلى ثنائية قطبية في المنطقة، أو إلى انسحاب الولايات المتحدة تدريجياً منها. ولا يبدو أن باراك أوباما Barack Obama يتبنى المسار الأخير؛ ولذلك فإن المسار السابق هو المطروح في المشهد.

حال كان خيارها هو عدم حماية تايوان. يقول منطق الواقعية السياسية غير القابل للتغير بأن المأزق وشيك، وليس محتمل. اللحظة التي سيكون تصور تخلي الولايات المتحدة عن تايوان ممكناً، سيكون ضرورياً معها أن تقدم الولايات المتحدة مؤشرات قابلة للتصديق على أنها ستحمي حلفاءها الآخرين.

ونحن نعيش هذه اللحظة بالفعل، حتى لو كان لخبراء الدفاع الأمريكي رأي آخر، فإن العديد من المراقبين للسياسة الداخلية الأمريكية يرون أن تخلي الولايات المتحدة عن تايوان قد يعيد السيادة الصينية. المستقبل نحن نعيشه الآن. قد يتبع تنازل الولايات المتحدة عن هيمنتها الآسيوية لصالح الصين تراجع أمريكا عن كونها القوة العظمى الوحيدة إلى واحدة من بين قوتين متنافستين. لكن انظر ما يعنيه هذا! الطريقة الوحيدة التي تمكن الولايات المتحدة من الالتزام بحماية حلفائها في آسيا هي بقاؤها القوة العظمى الوحيدة في العالم. يبدو هذا سهلاً، ما دام لا يتطلب دفع أي تكاليف. الحقيقة صعبة؛ إذا ما أردت أن تكون القوة العظمى الوحيدة سيتعين عليك أن تكون مستعداً للقتال دفاعا عن وضعك.

الصين من ناحيتها لا تحتاج إلا إلى تعظيم قدرتها العسكرية إلى الحد الذي يجعلها ليست في حاجة لاستخدامها. عندما يتواجه خصمان عاقلان فإن حجم جيوشهما يمكن أن يخبرهما الكثير مما يريدان معرفته حول من يمكن أن يفوز بالحرب، وكم سيكون الثمن. يمكنهما تعديل موازين القوة بينهما بناء على الواقع العسكري الجديد، بدون الحاجة إلى الدخول في حرب. يشير محللو الإستراتيجيات العسكرية الصينية إلى الأولويات الإستراتيجية للصين بأنها «تطويق» بدلاً من المواجهة المباشرة، وكأن هذه الإستراتيجية مقتصرة على الصين فقط[١]. بالتأكيد أفضل طريقة للفوز بأي معركة هي أن تجعل خصمك يستسلم قبل أن يطلق أي طرف النار. التطويق هو طريقة الصين لتطبيق هذه الاستراتيجية.

---

(١) [Kissinger, *On China*, 23-24, 89, 103, 346, 537, 541-42].

ولا يعني كل هذا بالضرورة أن الصين سوف تدخل في حرب برية مباشرة ضد الولايات المتحدة، أو أنه يتعين عليها أن تفعل. الصعود العسكري يحدث عبر عقود، وليس في شهور. قد يخيف الولايات المتحدة التطور السريع في القدرات العسكرية، ويثير لديها كراهية عنيفة ضد الصين. كما أن إتمام هذا التطور في سرية تامة يعد أمراً مستحيلاً. قد يقول منظرو العلاقات الدولية بأنه: حتى إذا ما نجحت الصين في إخفاء عملية التطوير، فإنها ستنعكس لتظهر عبر اهتمامات الصين ومصالحها. مع ذلك؛ فإن الصين لديها من الأسباب ما يكفي لإقناع الرأي العام الأمريكي بأنه لا توجد لديها نوايا عدائية. كما أن الصين تستفيد من ميزة كون الولايات المتحدة ـ كمنظومة ديمقراطية ـ لا تولي المناورات العسكرية التي يقوم بها منافسها المحتمل اهتماماً.

الأفضل هو التقدم بأكثر قدر ممكن من الصمت، وفي أطول مدة، ثم الخروج فجأة بجيش عظيم كأمر واقع. وقد نجح الحزب الحاكم في الصين ـ تماماً ـ في إقناع الرأي العام لديهم بأن عملية صعود الدولة يجب أن تحدث ببطء عبر النمو الاقتصادي أولاً. وهو ما يساعد الحزب على تجنب الدورات الانتخابية التي تمر بها الحكومات الديمقراطية، مما لا يمنحها ما يكفي من الوقت لتطبيق هذا البناء.

السبب الآخر الذي يدعو إلى البناء ببطء شديد البساطة: تظل الصين متأخرة عن الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقدرات العسكرية والتقنية، ربما ليس لعقود للوراء كما يدعي بعض الخبراء العسكريون الصينيون الطامحون إلى التقليل من مخاوف الولايات المتحدة. عملية بناء جيش ضخم، فعال، يمتلك تقنية معقدة = هي عملية مستهلكة للوقت، كما أن تكلفتها كبيرة. الميزة النسبية التي تضع الصين في وضع أفضل من الولايات المتحدة هي أنها لا تنفق الكثير من ناتج دخلها القومي على تعزيز دفاعها. عليها أن تتجنب الخطأ الذي وقعت فيه الولايات المتحدة بإنفاقها الذي وصل إلى حد التبذير ـ فقط ـ من أجل أن تبقي على نفسها داخل سباق التسليح. الأفضل هو تكوين الثروة

أولاً، ومن ثم الإنفاق في أثناء تناميها، عن أن تنفق تحت خطر عدم تحصيل الثروة الكافية. الإنفاق الزائد على دعم أنظمة الدفاع خطر شديد، ويتعاظم خطره في الأنظمة التي يعود فيها عدد كبير من روافد الاقتصاد إلى الدولة، والصناعة الخاصة لا تملك القدرة الكافية لتغطي إنفاق الدولة.

أفضل منهج يمكن للصين أن تنتهجه هو أن تزيد من قدراتها العسكرية ـ نسبياً ـ بنفس المعدل الذي ينمو به اقتصادها؛ مما يبقي على قدرتها على دعم الزيادة التي تحدث في قدراتها العسكرية والحفاظ عليها.

يرينا المشهد في تايوان بوضوح أن الصين ليست في حاجة لأن تتساوى في القدرات العسكرية مع الولايات المتحدة حتى تشاركها كقوة عظمى عالمية. كل ما تريده هو القدر الكافي من القوة لردع الولايات المتحدة عن التفكير في مواجهتها عسكريا من أجل تايوان. والمفاجأة الكبرى هي أنها قد تكون قد حققت هذا بالفعل.

المصالح المتعارضة:

واقعياً، فإن الصين قادرة على التحول إلى قوة عظمى عالمية تضاهي الولايات المتحدة في آسيا. لكن هل لدى الولايات المتحدة أي نية لمنع هذا من الحدوث؟ وبعيداً عن المكاسب التي يمكن أن تتحقق بضم تايوان، هل تتطلع الصين إلى هذه النهاية من الأساس؟

الولايات المتحدة لديها اهتمام كبير باستعادة المكانة التي وصلت إليها بعد تفتت الاتحاد السوفييتي، حيث كانت القوة العظمى العالمية الوحيدة. الانفراد بالمركز الأول له مكاسب عديدة على الصعيدين النفسي والعملي. قد لا تكون القوةُ أساسية في خلق الدوافع الإنسانية، لكنها من بين الدوافع الأكثر أهمية. تستطيع الدولة التي تملك من القوة ما يفوق بكثير أي دولة أخرى أن تحمي مواطنيها بصورة أكثر فاعلية (وأكثر تهوراً) من غيرها. يمكننا القول أنه بحسب التعريف، فإن دولة بهذا القدر من القوة يمكنها أن تجبر الدول الأخرى وشعوبها على فعل أشياءلم يكونوا ليفعلوها في ظروف أخرى. إذا ما أرادت،

يمكنها أن تملي توزيع القوة في أي منطقة على وجه الأرض، مهددةً الدول التي لا تسعى لاكتساب صداقتها.

معرفة الأمريكيين بسطوة دولتهم تمنحهم قدراً من الراحة في ظل الطبيعة المتقلبة لهذا العالم. فالسياسيون لا يُنتخبون إذا ما قالوا لناخبيهم: إنهم لن يتمكنوا من الإبقاء على دولتهم كأعظم دولة في على سطح الأرض. على اختلاف مخاوفهم، فإن الرأي العام الأمريكي يصر على أنه ـ لزاماً ـ على الولايات المتحدة أن تحافظ على ريادتها لا أن تخسرها. ربما سيختبر الأمريكيون ـ يوماً ما ـ معنى أن تكون قوة عظمى سابقة. رغم أن فرص حدوث هذا ما زالت بعيدة، كما أنه لن يحدث بدون قتال.

من المنظور العملي؛ فإن وضعية القوة العظمى العالمية الوحيدة تحقق العديد من المنافع المادية. كمثال واضح، فإن الدولار الأمريكي هو عملة الاحتياط العالمي. وهذه ليست صدفة فقد كانت هناك عملة احتياط عالمي أخرى، وهي الجنيه الإسترليني البريطاني، وكان ذلك إبان فترة الهيمنة البريطانية عالمياً. ورغم عدم وضوح مدى جدوى هذا، إلا أن الولايات المتحدة تستطيع الاقتراض بنسب فائدة أقل من التي كانت ستُفرض عليها في ظروف أخرى؛ وذلك لأن الدول الأخرى تحتاج إلى الدولار الأمريكي لاحتياطيها النقدي[١].

منفعة مادية أخرى متعلقة بوضعية الولايات المتحدة كقوة عظمى تكمن في الإقبال العالمي على سندات خزانتها؛ حيث يلجأ إليها المستثمرون في فترات الاضطراب الاقتصادي؛ حيث يعتبرونها أكثر الملاذات أمناً.

ومن اللافت للنظر أننا نرى ظاهرة الإقبال على الجودة تستمر حتى عندما يكون دين الولايات المتحدة نفسه هو مصدر الاضطراب. في صيف ٢٠١١

---

(١) هناك ثمن تعويضي في أن سعر صرف الدولار يتم رفعه عن عمد مما يرفع من سعر صادرات الولايات المتحدة. مع ذلك فإن المكاسب قُدِّرت بحوالي ٩٠ مليار دولار سنوياً. انظر:

[Richard Dobbs et al., *An Exorbitant Privilege? Implications of Reserve Currencies for Competitiveness* (McKinsey Global Institute, December 2009)].

متاح على هذا الرابط:

http://www.mckinsey.com/insights/economic_studies/an_exorbitant_privilege

عندما وضع أعضاء الكونجرس، المنتخبون حديثاً عن حزب الشاي، الدولة على حافة التعثر المالي، وجدنا أن معدلات الفائدة على أذون الخزانة لم تزد بل انخفضت. استمرار الناس حول العالم في شراء ديون الولايات المتحدة - رغم انخفاض معدلات الفائدة إلى حدٍ غير مسبوقهو مؤشر على مدى فائدة أن تكون القوة العظمى الوحيدة في العالم. يؤمن المشترون بأن الولايات المتحدة أكبر من أن تسقط، وهو إيمان نابع من الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في النظام العالمي. إذا فقدت الولايات المتحدة فرص الاستفادة المالية مجاناً، والتي اكتسبتها من قوتها الجيوسياسية، فإن خسارتها ستكون كبيرة.

وفي الوقت نفسه تعتمد مصالح الصين الجيوسياسية - على المدى البعيد - على إزاحة الولايات المتحدة من موقعها كقوة عظمى. والمنفعة هنا نفسية ومادية مرة أخرى. تشبه الصين الولايات المتحدة في كونها قوة قارية مساحتها شاسعة. كما أن لديها تاريخاً إمبريالياً حافلاً، يتضمن هيمنتها إقليمياً على معظم العالم المعروف لها في ذلك الوقت. نجد - أيضاً - أن الصين تفتخر بانتشار عقيدتها الحضارية الثرية المتمثلة في الكونفوشيسية، تماماً كما تفتخر الولايات المتحدة بانتشار المنظومة الديمقراطية التي تتبناها عالمياً. إبان فترة صعود الصين، تأثرت ثقافات تايوان، واليابان، وكوريا، وفيتنام - أو ما يعرف أحياناً باسم صينوسفير[١] - كثيراً بأفكار الصين. الكونفوشوسية ما تزال تلعب دوراً فكرياً هاماً لما لا يقل عن ١,٧ بليون إنسان[٢].

الحس القومي مرتفع لدى الشعب الصيني، وهو أمر مهم بالنسبة للقيادة

---

(١) دائرة التأثير الثقافي الصيني.

(٢) حول الصينوسفير، انظر مثلاً:

[Joshua A. Fogel, *Articulating the Sinosphere: Sino-Japanese Relations in Space and Time* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2009)].

وحول إعادة إحياء الكونفوشوسية، والتغيرات التي تطرأ عليها، انظر:

[Daniel A. Bell, *China's New Confucianism: Politics and Everyday Life in a Changing Society* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2008), especially 3-37. For a strikingly different, neo-Confucian alternative to Bell's left Confucianism, see Yan Xuetong, *Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2011)].

السياسية غير المنتخبة في الصين بنفس قدر أهمية القومية الأمريكية للسياسيين الأمريكيين. فترى الشعب الصيني يشعر بفخر عميق حيال النمو الاقتصادي السريع لدولته، وبوضعها القوي دولياً. تحوّل الاقتصاد الصيني إلى الاقتصاد الأضخم عالمياً يصاحبه ضغط شعبي قوي في اتجاه تحسين وضع الدولة كقوة عالمية. أي شيء آخر سيكون مخزياً. والصينيون يعرفون أن الصين مرّت بما يكفي من الخزي عبر القرنين الماضيين.

لدى الصين ـ أيضاً ـ مصالح إستراتيجية تعيقها الهيمنة الأمريكية، ومن أبرزها رغبة الصين في تضمين تايوان داخل منظومتها القومية، وهو هدف سهل المنال، لكن حماية الولايات المتحدة لتايوان تصعب تحقيقه. وعلى نطاق أوسع، فإن الصين مهتمة ـ وقادرة ـ على العودة إلى وضعها التاريخي السابق عندما كانت صاحبة اليد العليا إقليمياً في آسيا؛ حيث تهيمن الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية(١).

لا يعني هذا تحول اليابان أو كوريا الجنوبية إلى جزء من الصين، لكن يعني إعادة صياغة المنظومة الأمنية الإقليمية الحالية والمصممة من أجل استقرار واحتواء المنطقة. لا تملك الصين في الوقت الحالي من القدرات العسكرية ما يسمح لها بتحقيق ذلك الهدف، ومن ثم سيكون الحديث عنه علناً ضد مصالحها بالكلية. لكن الصراعات العسكرية على الجزر الصغيرة الموجودة حول المياه الإقليمية الصينية شرقاً وجنوباً هي انعكاس لحقيقة أن الجميع يعلم ما ترنو إليه الصين. عندما أعلن باراك أوباما Barack Obama التزامه بتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة على خلفية جولته الآسيوية في خريف ٢٠١١، لم يكن ذلك سوى أول رد فعل منه تجاه معرفته بحقيقة ما تفكر فيه الصين.

من منظور اقتصادي، تؤمن الصين بأنها تدفع في مقابل الدولار الذي هو

---

(١) قارن:

[Avery Goldstein, *Rising to the Challenge: China's Grand Strategy and International Security* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2005), 29-40].

في رأيي: فإن المرحلة الانتقالية لإستراتيجية الصين الكبرى التي عرضها جولدستين قد تمت.

عملة الاحتياط العالمي. وضع الدولار دولياً يمنح الاحتياطي الفدرالي القدرة على طبع المزيد من النقود (عبر سياسة التسهيل الكمي)، مما يضعف من قيمة مخزون الصين من الدولار خاصة مع عدم وجود بديل لتخزين أموالها خلاله، أو طريقة أخرى لشراء احتياجاتها. أفصحت الصين بصراحة عن مخططاتها طويلة المدى حيث تعمل على تغيير الاحتياطي الدولي، بحيث يمكن لعملات أخرى أو وسائل مالية دولية حديثة أن تؤدي بعض وظائف الدولار الحالية.

ما يبقى طي الكتمان هو صعوبة إضعاف الدولار كعملة الاحتياطي العالمي بدون إضعاف القوة الجيوسياسية للولايات المتحدة. على الأسواق أن تقبل بأي عملات احتياط نقدي جديدة. معنى هذا أنهم يجب أن يؤمنوا بقدرة الدول المصدرة لهذه العملات على عبور أي أزمة دولية، أياً كان نوعها. إذا كانت الولايات المتحدة هي ضمان الأمن الجيوسياسي لهذه الدول، فهذا يعني أنهم تحت سيطرة الولايات المتحدة على أرض الواقع. وجود تغير في الهيئة الحالية للاحتياط النقدي العالمي هو بمنزلة معادلة القوة الجيوسياسية للولايات المتحدة عن طريق فاعلين آخرين.

الدليل:

من منظور واقعي، تفرض مصالح الصين الكامنة في تحولها إلى قوة عظمى دولية، مع قدرتها على فعل ذلك = بأنها سوف تسعى إلى التحول إلى قوة عظمى عالمية. سُأل لي كوان يو Lee Kuan Yew ـ القائد السنغافوري الذي ألهم كل قادة الصين بداية من دينج كياو بينج Deng Xiaopeng ـ مؤخرا عّما إذا كان قادة الصين يسعون إلى أخذ مكان الولايات المتحدة كأعظم قوة في آسيا؟! «بالطبع، ولم لا؟!... فلشعورهم المستيقظِ بقدرِهم قوةٌ طاغية» هكذا كانت إجابته. وقد أجاب لي Lee بشكل قاطع «الصين تنوي أن تصبح القوة العظمى في العالم»[١].

---

(١) Graham Allison and Robert Blackwill with Ali Wyne, *Lee Kuan Yew: The Grand Master's Insights on China, the United States, and the World* (Cambridge, Mass.: Belfer Center Studies in International Security, 2013), 2].

هناك العديد من الأدلة القوية التي تدعم هذا التفسير. ارتفع الإنفاق العسكري للصين بنسبة ١٠٪ خلال عدة سنوات، ارتفع رسمياً إلى ١١٦ مليار دولار بحسب آخر التقارير الرسمية المعلنة، وبحجم إنفاق حالي يبلغ ١٨٠ مليار دولار[١]. في ٢٠١١ قامت الصين بشراء أول حاملة طائرات في قواتها (موديل سوفييتي معدل)، وأعلنت عن نيتها تصنيع العديد منها، واختبرت أول طائرة شبح. وأعلن الإعلام الذي يتحكم فيه الحزب الشيوعي عن تطلعه إلى تطوير صواريخ باليستية متعددة الرؤوس، مما يجعلها قادرة على تخطي منظومة الدفاع الأمريكية المضادة للصواريخ. كما تعمل الصين على تطوير صواريخ تطلق من الغواصات قادرة على تفادي أنظمة الإنذار المبكر الأمريكية التي لم تشهد أي تطور منذ الحرب الباردة[٢]. وتقوم أيضاً بتطوير برنامجها الفضائي على الصعيدين المدني والعسكري[٣].

كما أن الخطاب الرسمي الصيني لا يخفي تشوقها إلى عالم متعدد الأقطاب، وأقل خضوعاً لهيمنة الولايات المتحدة. الأصوات المؤثرة داخل القواعد العسكرية الصينية وفي داخل منظري الدفاع يتحدثون بوضوح عن أن الصين عليها أن تتطلع إلى الصعود لتكون القوة العظمى الأولى في العالم[٤]. عملياً؛ فإن تصرفات الصين تدل على أنها ـ كدولة ـ لديها نية التوفيق بين وضعها الجيوإستراتيجي ووضعها الاقتصادي ليكونا سواء.

---

(١) [Kathrin Hille, "China Boosts Defence Spending by 10.7%," *Financial Times*, March 5, 2013].

تقدر وزارة الدفاع الأمريكية إنفاق الصين العسكري سنويا بتقدير من ١٢٠ إلى ١٨٠ مليار دولار. «تقرير وزارة الدفاع السنوي إلى مجلس الشيوخ».

(٢) [Keith Bradsher, "China Is Said to Be Bolstering Missile Capabilities," *New York Times*, August 24, 2012].

(٣) ما هو أكثر لفتاً للانتباه هو: أن معظم الخبراء في الولايات المتحدة لا يعتقدون الآن في أن استكشاف الفضاء له أهمية علمية أو تكنولوجية. إذا كان هذا صحيحاً، فإنه يشير إلى أن اهتمامات الصين هي على سبيل الكبرياء القومي الذي عفى عليه الزمن، وكان أكثر تناسباً مع الحرب الباردة.

(٤) [Leon E. Panetta, "Remarks by Secretary Panetta on Cybersecurity to the Business Executives for National Security, New York City," October 11, 2012],

متاح على هذا الرابط:

http://archive.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=5136

لا يمثل الصعود العسكري التقليدي سوى جانب واحد من الجهود التي تبذلها الصين في سبيل تغير وضع قوتها نسبة إلى الولايات المتحدة. وتمثل الحروب الشبكية جانباً آخر، وهي جبهة جديدة سريعة التطور في داخل الصراع العالمي. حذّر وزير دفاع الولايات المتحدة في شتاء ٢٠١٢ من أن «بيرل هاربر شبكي» كان سيشل أهداف البنية التحتية لدى الولايات المتحدة؛ حيث قال: إن بعض الفاعلين الخارجيين حاولوا زرعه وحققوا بعض النجاح في ذلك[١]. يؤمن الخبراء بأن حكومة الصين تطلق آلاف الهجمات الشبكية سنوياً تجاه أهداف داخل الولايات المتحدة، كما لو كانوا يضخون الغاز داخل شبكات الإمداد. وقد ألمح وزير الدفاع بأن الولايات المتحدة لا تكتفي بتطوير وسائل دفاعية، بل إنها ترد بهجمات شبكية شرسة في المقابل[٢]. تشير التقارير إلى أن جيش الولايات المتحدة الشبكي سوف يتضاعف عدد العاملين فيه خمسة أضعاف؛ ليصل إلى ما يزيد عن خمسة آلاف عضو في المستقبل القريب، وهذا لا يشمل العاملين بالاستخبارات الآن بالفعل.

من منظور الصين فإن الهجمات الشبكية وسيلة مثمرة للغاية؛ لأنهم لم يشركوا (حتى الآن) عمليات التحريك العسكري التقليدية، فهم يستغلون البعد الذي تتماثل فيه قوة الولايات المتحدة مع قوة الصين. يقومون بإدخال تقنيات إنكار؛ حيث يبذلون جهداً في تغطية مصدر الهجمات، مما يصعب من نسبتها إليهم. يمكنهم أن يحققوا صعوداً اقتصادياً كبيراً، خاصة إذا ما تمكنوا من

---

(١) [Jack Goldsmith, "The Significance of Panetta's Cyber Speech and the Persistent Difficulty of Deterring Cyberattacks,"]

متاح على هذا الرابط:

https://www.lawfareblog.com/significance-panettas-cyber-speech-and-persistent-difficulty-deterring-cyberattacks

(٢) يؤكد تقرير لمدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية: «الفاعلون الصينيون هم الأكثر نشاطاً وإصراراً على التجسس الاقتصادي». مدير الاستخبارات الوطنية، المكتب التنفيذي لمكافحة التجسس: «يسرق الجواسيس الخارجيون أسرار الولايات المتحدة الاقتصادية عبر فضاء الإنترنت». «تقرير إلى مجلس الشيوخ حول حصيلة الاقتصاد والتجسس الصناعي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١١». (أكتوبر ٢٠١١)

[*Report to Congress on Foreign Economic Collection and Industrial Espionage:* 2009-2011 (October 2011)].

سرقة حقوق الملكية الفكرية من المؤسسات الأمريكية. الحرب الشبكية قائمة على نطاق واسع، لكن سرّاً، وغير معلومة للجمهور من الجانبين. وتستفيد الصين بشكل خاص من عدم وضوح قواعد الحرب الشبكية؛ ما يبعد احتمالية تدخل العلاقات العامة في ذلك، وهو ما يقلل من مخاطر التعرض للإحراج العلني إذا ما آلت الأمور إلى مآل سيئ. وبناء على ذلك؛ فإن الحروب الشبكية هي أحد الجوانب المرجح استمرارها في تلك «الحرب الهادئة».

بالنسبة للصين؛ فإن مشروع تفتيت قوة الولايات المتحدة وتقليل الفارق هو مشروع طويل الأمد لن يتم بين يوم وليلة. بالرغم من ذلك، فإن لديها أهدافاً محددة، قابلة للقياس في ذلك المسار. فالصين مطالبة بتعزيز وجودها العسكري في الشرق، وفي المساحات البحرية التي تقع في جنوب الصين تدريجياً. في الوقت الحالي، تهيمن الولايات المتحدة على المنطقة عبر اتفاقاتها الأمنية مع تايوان، وكوريا الجنوبية، واليابان. ويجب على الصين كي تتمكن من أن تحل محل الولايات المتحدة في هذا الموضع أن تتجنب إزعاج جيرانها إلى حد قد يؤدي إلى جنوحهم أكثر ناحية الولايات المتحدة. على الصين أن تقنع الدول الأخرى بأن العلاقات الاقتصادية القريبة بينها وبينهم سيجعلها أفضل ضامن للهيمنة الإقليمية. وقبل كل هذا عليها أن تقنع الدول التي اعتادت أن تعمل تحت حماية الولايات المتحدة أنها لن تصبح قادرة على حمايتهم على المدى البعيد.

القومية والمصالح الوطنية:

لا تزيد جزر الدياو (أو سينكاكو باليابانية) عن كونها خمسة أكوام متراصة من الصخور البائسة غير المأهولة بالسكان، تقع على السواحل الشرقية للصين، وتبعد حوالي ١٢٠ ميل عن تايوان وحوالي ٢٠٠ ميل عن أقرب مسافة لها من الصين واليابان. تخضع هذه الجزر لحكم اليابان، لكن تزعم كل من

الصين وتايوان أحقيتهما بها. ومع بداية صيف سنة ٢٠١٢ تحولت هذه الجزر إلى موضع جدل دولي كبير.

وصلت في البداية بعض مراكب الصيد حاملة بعض المدنيين، وقد رفعت تلك المراكب أعلام الصين وتايوان و- أخيراً - اليابان. وقد كان اختيار اليابان لعلمها مفاجئاً؛ حيث اختارت علم الشمس الساطعة الذي يعود إلى إمبراطورية اليابان قبل الحرب العالمية الثانية. وفي ظل هذه الأحداث توجهت حكومة اليابان إلى العائلة المعترف بها من قبل الحكومة اليابانية كملاك للأرض لتشتري منها الجزر، وقد وُوجِه هذا باعتراضات شديدة من الصين. في المقابل، قامت الصين بإرسال مراكب حماية مدعومة من قبل منظومة المراقبة البحرية الصينية، كحراسة ساحلية موازية، والسبب المعلن هو تأكيد السيادة.

وكان التصعيد الذي تلا ذلك عسكريا وسريعا؛ فقد قامت الصين بإرسال مقاتلتين جويتين من طراز J-10 صينية الصنع، في حين ردت اليابان بطائرات F-15 أمريكية الصنع. وقد تعهد مجلس الشيوخ الأمريكي باتخاذ اجراءات تضمن قدرة اليابان على الدفاع عن الجزر ضد الهجوم المسلح. وقد حذرت مجلة الإكونوميست Economist من أن الصين واليابان كانا في طريقهما إلى الحرب[١].

تكمن الأهمية الإستراتيجية لتلك الجزر في كونها تشكل جزءاً من سلسلة جزر تمتد من اليابان حتى تايوان ثم فيتنام، في خط يكاد يكون موازياً للساحل الشرقي للصين. ومن ثم فهي تمثل جزءاً من مخططات الصين المتعلقة بأمنها القومي[٢]. لكن لا توجد قوات عسكرية على تلك الجزر، كما لم تطرأ أي

---

(١) [China and Japan Square Up: The Drums of War," *Economist*, January 19, 2013].

(٢) انظر:

[U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2011 *Report to Congress* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 2011), 180.]

متاح على هذا الرابط:

http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/annual_reports/annual_report_full_11.pdf

تغيرات على وضعها الجيوإستراتيجي. قد يكون هناك نفط بالقرب من تلك الجزر، لكن لم يكن شيء من ذلك مؤثرا في مواطني ثلاث دول. في الحقيقة، تلك الإثارة لها أسباب مختلفة؛ فالجُزر لها مكانة هامة في قلب صراع عالمي رمزي تحركه المشاعر القومية.

لا يمكن وصف المشاعر القومية الطاغية على ذلك النزاع حول جزر ديايو/سينكاكو Diaoyu/Senkaku بأنها آتية من بقايا صراعات قديمة. بل هي نتيجة لتحركات جيوسياسية: صعود الصين، والتهديد الذي تمثله لجيرانها الذين طالما كانوا يتمتعون بحماية الولايات المتحدة. أياً كانت الحالة التي عليها القومية في أوربا الآن فهي ما تزال حية، وبالأخص في الصين، وفي آسيا على نطاق أوسع. ومهما بلغت عدم عقلانية القومية ظاهرياً، إلا أنها بالتأكيد تمثل جزءاً أساسياً ومتزايداً من تورط الصين والولايات المتحدة في «حرب هادئة».

كانت القومية هي المحرك الوحيد الأكثر قوةً وتأثيراً في شرعية الحكومات والحركات السياسية لقرابة قرنين من الزمن؛ فقد ولدت من رحم المواجهة. يجب على الدولة أن تضع نفسها في مقارنة دائمة مع تجمعات أخرى لا تشاركها العرق، أو اللغة، أو المكانة.

فبعد تخلي الحزب الشيوعي عن الأفكار الماركسية الماوية تجده يسعى الآن إلى تعديل وضعه كحزب حاكم. كان النمو الاقتصادي السريع كفيلاً بمنح الحزب المشروعية المطلوبة خلال السنين الأخيرة. لكن يعلم الحزب تمام العلم أن معدلات النمو الاقتصادي الحالية لا يمكن الحفاظ عليها إلى الأبد؛ ولذلك فهو يحتاج إلى مصادر أخرى تمنحه المشروعية الفكرية.

دولة الصين سواء عرّفناها على أنها الدولة المنحدرة من عرق هان، أو عرّفناها على نطاق أكثر شمولاً كدولة حديثة متعددة عرقياً - تظل - وبفارق

كبير - أكبر دولة في تاريخ العالم. إذا ما تمكن الحزب الحاكم من تقديم نفسه كخادم لمصالح الهوية القومية الصينية، فإن ذلك سيكون بمنزلة سبب قوي لوجوده أكثر، حتى من مجرد أهمية وجوده من أجل تحسين ظروف الأفراد المعيشية اقتصادياً.

أحد الدروس التي تعلمناها من الحرب الباردة هو أن الصراع في سبيل الحصول على مكانة دولية، ومن ثم الحفاظ عليها يمكن أن يبقى محل اهتمام الأمة لعقود متتالية. وتأتي لحظة في دورة حياة الأيديولوجيا القومية تندمج فيها مشاعر الارتباط بالمشروع القومي مع الصالح الخاص على أرض الواقع في سبيل تحقيق أهداف الدولة القومية لتتخطى حتى شعور الكبرياء الوطني. وكلما زاد حجم الصراع زادت المكاسب المترتبة على الانتصار. أن تكون أمريكياً خلال فترة الهيمنة الأمريكية يعني أنك ستجني ثمار الانتماء لإمبراطورية عالمية. وظائف، وتجارة، وتركيز الخدمات المالية، والانتماء لثقافة عالمية طاغية. هذه المنافع التي يمكن قياسها، والتي سبق وأن تمتع بها البريطانيون في القرن التاسع عشر، وتمتع بها الأمريكيون في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

بالنسبة للصينيين؛ فإن اختبار الصعود القومي ومشاعر الفخر ليسا سوى جزء من القصة. فتحول الصين إلى دولة قوية متمكنة سيمنح مواطنيها العديد من المميزات. إحباط مساعي الصين على المستوى العالمي سيكون سبباً في خسارة الصينيين للمكانة والمنافع التي يتمتعون بها في كل مكان.

ويمنحنا ذلك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد بأن حدوث ركود اقتصادي لن يعوق بناء القومية الصينية، بل قد يؤدي إلى تسارع نموها. ولنأخذ حالة الولايات المتحدة كمثال: خلال سنوات كلينتون Bill Clinton كان الاقتصاد قوياً، ومع ذلك تراجع وجود الحس القومي كقوة سياسية في حياة مواطني الولايات المتحدة؛ فكان تبنِّي سياسة تجارة حرة أفضل من تبنِّي سياسة حماية اقتصادية. ومع اختفاء الاتحاد السوفييتي اختفت الفزاعة الأمنية التي كان يمكن التركيز عليها.

تسببت هجمات الحادي عشر من سبتمبر في توليد حس قومي ذي بعد أمني، مما دعم الحرب في أفغانستان والعراق. لكن حتى هذا الحس الوطني كان له بُعد رسالي؛ حيث إنه تزاوج مع طموحات نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. فقد كان الخطاب الرسمي للولايات المتحدة يتعامل مع شعبَي أفغانستان والعراق على أنهم حلفاء محتملون، لكن لسوء الطالع يخضعون للحكم الاستبدادي لكل من طالبان وصدام حسين[1]. كان الحس المعادي للمسلمين موجوداً في الولايات المتحدة، لكنه لم يكن موجها تجاه دولة محددة بشكل خاص.

أثر الركود الاقتصادي العالمي ـ الذي تزامن مع صعود الصين ـ في هذا الوضع. أصبحت الصين هدفاً، حيث أُلقِي اللوم عليها بسبب تعمدها تخزين عملتها؛ بغرض زيادة العجز التجاري للولايات المتحدة. زاد هذا من دوافع التحرك تجاه حماية الصناعة الأمريكية من الهزيمة على يد المنافسة الخارجية. فتحركات أوباما Barack Obama من أجل إنقاذ مصانع السيارات الأمريكية كانت تحركات اقتصادية، لكنها سياسة اقتصادية واعية بحس الكبرياء الوطني.

مع استمرار تعثر الولايات المتحدة الاقتصادي، يمكننا توقع ارتفاع الحس القومي لدى مواطنيها والسياسيين الذين يمثلونهم. فرغم كل شيء تجد القومية تصرف الانتباه بعيداً عن الأسباب الداخلية للمشاكل؛ لتوجهه نحو أسباب خارجية. وتحشد المواطنين تجاه الأسباب الشائعة التي من شأنها أن تدعم مصالحهم المشتركة. وتمنح الأمل لمن يشعر بالخطر على مستقبله الاقتصادي من الأفراد.

تفرض هذه الظروف ـ وبقوة ـ للصراع الأمريكي الصيني تزايد الأبعاد

---

(١) لا يخفى ما في هذه الدعاوى من التزييف، ولا تعدو أن تكون تنميقاً خطابياً لإضفاء الطابع الرسالي والأخلاقي على الممارسات الامبريالية الاحتلالية الغاشمة (الناشر).

التنافسية والنفسية خلال السنوات القادمة. فبعد تزايد التعارض بين المصالح المشتركة للدولتين سيجد قادتهما من الأسباب ما يجعله يلقي اللوم على الآخر. تخلق ديناميكية الشغف بالصعود ومقاومة السقوط الظروف المثالية القادرة على تحويل الصراع إلى حقيقة. سيخفف الترابط الاقتصادي من حدة هذا الصراع، لكنه لن ينهيه تماماً.

الفصل الثالث

حرب فكرية من طرف واحد

كانت الحرب الباردة معركة مفاهيم. فقد زعمت كل من الشيوعية والديمقراطية الليبرالية أنها الأرقى أخلاقياً، وأنها الأكثر تفوقاً من حيث الممارسة. لقد كانا نظامين متنافرين لا يسعهما مكان واحد.

هل ستكون «الحرب الهادئة» أيديولوجية على نفس هذا النحو؟ هل تسعى الصين أو الولايات المتحدة إلى دعم سياسة عالمية موحدة تنطبق على الجميع في كل مكان؟ إذا لم يكن هذا هو الأمر فربما تتمكن الدولتان من بناء نوع من الشراكة التنافسية في ظل غياب الصراع الأيديولوجي. حيث تعمل كل منهما في داخل مجال محدد يمكنها التأثير فيه في ظل مسؤولية مشتركة تهدف إلى حفظ الأمن والاستقرار العالمي. في ظل هيمنة الصين ستتوازن آسيا مع العالم الغربي في ظل هيمنة الولايات المتحدة. وسيتمكن الجميع من التعايش معاً، ولن تكون هناك لا حرب باردة ولا «حرب هادئة». كما سيكون لكل طرف تأثيره في النظام العالمي بحسب روبرت زوليك Rober Zoellick نائب وزير خارجية جورج بوش George Bush سنة ٢٠٠٧.

تبدو فكرة التشارك في حفظ السلم الدولي جذابة؛ فوضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم له عيوبه في النهاية حيث يتطلب حفظ الاستقرار العالمي أعباء مالية ضخمة. وقد كان للأخطاء التلقائية التي ارتكبتها الولايات المتحدة خلال انفرادها بالهيمنة تكلفة أعظم. وإن وجود نظير إستراتيجي قد يبقيها منصفة. أحد الأسباب التي دعت الولايات المتحدة إلى غزو العراق وأفغانستان هو قدرتها على تحقيق ذلك.

لكن إذا كانت أيديولوجيات «الحرب الهادئة» عالمية ومتنافرة فيما بينها بما يكفي، فإنها سوف تضع حواجز ثابتة أمام التعايش السلمي، التعاوني الإستراتيجي. مفاهيم ممارسة حكم الشعوب وأهداف وجود الدول لها تأثير عظيم في السياسات العالمية. تحدد المبادئ السياسية بجانب أدوات أخرى ماهية مصالحنا. على النقيض، من قوانين الطبيعة لا تعد المصالح حقائق مطلقة عندما تتعلق بالشؤون الدولية أو أي من مجالات الحياة. بل هي بالأحرى مجرد أهداف نحددها بناء على أفكارنا؛ نتيجة لما نعتقد أنه في صالحنا.

لا شك في أن الدول التي تختلف فيما بينها من حيث الأفكار السياسية وأنظمة الحكم لا تتعاون إلا من منطلق المنفعة المتبادلة. فالولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية حليفان قريبان لعقود، على الرغم من أن الأولى هي ديمقراطية غير مؤسسة على الدين، والثانية هي ملكية إسلامية. فكل طرف لديه شيء يحتاجه الآخر. تعرض الولايات المتحدة الأمن والسوق، في حين تعرض المملكة العربية السعودية البترول في المقابل. حتى الدول المتورطة في حروب فيما بينها، يمكن أن تصل لاتفاقات محدودة في مجالات ضيقة[١].

ولكن إذا كانت الأيديولوجيات متنافرة تماماً وتتسم بالعنف، لن يكون أي اتفاق إلا مؤقتاً، وفرصة لكلا الطرفين حتى يتمكنا من جمع الموارد اللازمة لمعركتهما النهائية. يقوي التعاون من العدو؛ ولذلك لا يجب أن يحدث إلا في ظل ظروف استثنائية محددة؛ بغاية تجنب الانهيارات المدمرة، تماما كما كان حال التعاون المتواضع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إبان الحرب الباردة.

السلام ومشكلة الأيديولوجيا:

من وجهة نظر الصين؛ فإن الاختلافات الأيديولوجية بينها وبين الغرب

---

(١) [Gabriella Blum, *Islands of Agreement: Managing Enduring Armed Rivalries* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2007)].

تقلصت كثيراً عن أيام الحرب الباردة. ما زال الحزب الشيوعي الصيني صينياً بحتاً، ولا شك في كونه الحزب الحاكم، لكن شيوعيته لم تعد تلك التقليدية التي تقفز إلى أذهاننا تلقائيا عند مرورنا بالمصطلح. فإذا ما حاكمنا الحزب لتصرفاته ولخطابه السياسي سنجد أنه لم يعد يتبنى أيّاً من التصورات الماركسية حول العلاقات الاقتصادية. وتم إعادة تفسير أفكار ماو Mao الاقتصادية من العدم.

ما بقي هو ـ القلب الصلب للحزب الشيوعي الصيني الآن ـ البراجماتية التجريبية في الاقتصاد والسياسة على حد سواء، والتي يمكن رؤيتها بوضوح في المُسَلمة التي أعلنها القائد الاصلاحي دينج كياوبينج Deng Xiaoping: «لا يهمنا كون القط أبيض أو أسود، إذا كان يستطيع صيد الفئران، فهو قط جيد»[1]. قيادة الحزب مستعدة لفعل أي شيء ترى أنه قد يدعم تقدم الوطن. وحتى مسألة حماية وضع الحزب الحاكم، والتي هي بلا شك في قلب مصالح الحزب الخاصة، يتم تفسيرها في إطار براجماتي عملي بحت.

لقد فهم الحزب ـ تماماً ـ أعباء أن تكون قوة أيديولوجية عميقة من خبرة سابق السنين، مما دعى النخبة السياسية في الصين إلى الاقتناع بأن الأيديولوجيا السياسية ليست بهذا القدر من الأهمية. لقد عاش الجيل الجديد من قادة الصين مرحلة الثورة الثقافية. كانت هذه هي خبرتهم التكوينية حول الاضطهاد السياسي؛ سواء من كانوا في صفوف الحرس الأحمر أصحاب النفوذ أو كانوا من الشباب الصغير الذين أُرسل إلى الحقول ليخوضوا سنوات من العمل اليدوي الشاق. لقد خاض أغلب القادة الحاليين كلتا التجربتين على التوالي، ولم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة إلا في العشرينيات من عمرهم. يدركون ـ تماماً ـ أن الوضع السياسي قابل للتغير السريع، وأنه من الوارد أن تكون تحولات السلطة دموية. يؤمنون بأن البراجماتية على مساوئها، لها أثر ملموس في تحسن الصين عبر الالتزام الأيديولوجي.

---

(١) حول «نظرية القط The cat theory»، انظر:

[Ezra Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2011), 391].

يمكننا رؤية الفكر البراجماتي في طريقة تعامل الحزب مع مسائل الديمقراطية، الحقوق وسيادة القانون. فقد أُدينت كل هذه الأطروحات من قبل الشيوعية المتعصبة بكونها توابع للرأسمالية. يصعب في وقتنا الحاضر أن نجد في داخل دوائر الحكم الصينية من يعارض هذه الأفكار التي اجتمعت الآراء على مدى مرونتها. وحيث أن الرأسمالية لم تعد عدواً واضحاً للشيوعية، لم تعد هناك حاجة للنظر إلى عناصر الديمقراطية على أنها وسائل تستخدم بقصد شرعنة أنظمة استغلالية ظالمة. ومن ثم، ترحب الحكومة الصينية بتجربة أي أنظمة حكم مؤسسة على قواعد من شأنها أن تستمر في دعم التطور، بدون أن تهدد استقرار نظام هو بالفعل غير مستقر. لقد قام بعض الضباط بإصدار كتب عناوينها من نوعية «الديمقراطية شيء جيد»[١].

وبالعودة إلى الوراء، سنجد أن الحملة التي شنها النظام على مناهضي الديمقراطية في ميدان تيانامين[٢] لم يكن سببها ذلك الرفض الراسخ لمبادئ الديمقراطية. بل كان سببها رفض التطبيق العملي للديمقراطية في الوقت الفعلي. أخذت قيادة الحزب الحاكم موقفاً من التطبيق المباشر للديمقراطية، وهو أنه قد يؤدي إلى انهيار. نظرة بسيطة على نموذج الاتحاد السوفييتي كفيلة بأن توضح أنه مهما بلغت درجة عدم أخلاقية موقفهم، إلا أنه قد يكون صحيحاً. فقد كان التحوّل للديمقراطية هو العنصر الرئيس الذي أدى إلى تفتت الاتحاد السوفييتي. وقد اتضح في حالة روسيا صعوبة استمرار التحوّل للديمقراطية سريعاً[٣].

---

(١) [Yu Keping, *Democracy Is a Good Thing: Essays on Politics, Society, and Culture in Contemporary China* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2009).].

تفرق ديمقراطية يو Yu عن نسختها الغربية في أنها تركز على التدرج الداخلي. من أجل تحليل لمقال يو Yu، انظر:

[Mark Leonard, *What Does China Think?* (New York: Public Affairs, 2008), 54-60].

(٢) يشير هنا إلى مظاهرات ساحة تيانامين الشهيرة في بكين، والتي جرت بين ١٥ إبريل ١٩٨٩ و٤ يونيو ١٩٨٩، وقام بها الطلاب الجامعيون، وطالبوا فيها بالإصلاح، وقد قمعت الحكومة الصينية هذه المظاهرات بقسوة، وقتلت القوات الحكومية أعداداً غفيرة من المتظاهرين. (الناشر)

(٣) من أجل ربط عملية التحول الديمقراطي بانهيار الاتحاد السوفييتي، انظر تعليقات المفكر الصيني:
[Pan Wei in Leonard, *What Does China Think?*, 61-64].

تعني الأيديولوجية البراجماتية للصين أنها مستعدة للتعاون السياسي مع الحكومات الديمقراطية ما دامت هذه الحكومات مستعدة لقبول طريقة الصين في التعامل مع الأمور. ما تزال القومية الصينية تمثل عائقاً كبيراً أمام التعاون السياسي الوثيق. أثبت الاتحاد الأوربي إمكانية التفاوض حول بناء علاقات إستراتيجية طويلة المدى انطلاقاً من وجهات نظر متقاربة، والتشارك في بعض جوانب الحكم، حتى لو كانت الشعوب تتبنى فكراً قومياً. بيت القصيد هنا هو أنه: من منظور الصين فإن الانقسام الأيديولوجي الحالي أقل أهمية منه أيام الحرب الباردة. فلم تعد الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون مجرد وسائل براجماتية توظف من أجل تحسين حياة الناس. بل على النقيض من ذلك، فإن أغلب الغربيين يعتبرونها مكونات أخلاقية ملزمة في أنظمة الحكم.

ومن هذه الزاوية، يمكننا أن نعتبر تخلي الصين عن الخطاب الشيوعي أمراً جيداً، لكن غير كافٍ؛ فالصين ليست ديمقراطية ولا يبدو أنها تسير في هذا الاتجاه. يؤمن الكثيرون في الغرب أن السياسات تجاه الصين يجب أن تكون مؤسسة على تطبيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون كمبادئ أساسية في منظومة الحكم في الصين. وليس هناك أي مبالغة في القول بأن العديد من الغربيين - ويشمل ذلك بعض القادة السياسيين في الغرب - يؤمنون بأن نظام الحكم الحالي في الصين هو نظام غير شرعي. فهم يرفضون حق الحزب في الحكم، ويفضّلون مشاهدة هذا النظام يُستبدل بنظام آخر مختلف بالكلية.

تطرح هذه المعتقدات إمكانية وجود تعايش إستراتيجي سلمي بين قوتين عُظميين. فلنفكر بالأمر من وجهة نظر قادة الصين: يجب عليهم أن يتشاركوا مع نظرائهم الذين قد يحبون رؤية منظومتهم الحكومية تنهار[١]. يظن شركاؤهم

---

(١) انظر:

[Kenneth Lieberthal and Wang Jisi, *Addressing U.S.-China Strategic Distrust* (Washington D.C.: Brookings Institution Press, February 2012).]

متاح على هذا الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2012/03/30-us-china-lieberthal

الغربيون على مائدة المفاوضات أنهم أخذوا موقعهم على هذه المائدة بغير وجه حق. وبناء على هذه الحقيقة، يتعين عليهم أن يقبلوا بأن أي صفقة يعرضها عليهم ممثلو الغرب لا تمثل ـ في حقيقتها ـ سوى خطوة ولو يسيرة في سبيل تدميرهم. وبالتأكيد، لا تعد هذه نقطة انطلاق جيدة لبناء ثقة واحترام متبادلين.

ومن منظور معين، يمكننا القول بأن الصراع الأيديولوجي أفضل من التنافر الأيديولوجي المتبادل الذي صاحب الحرب الباردة، لكنه يعمق من عدم الاستقرار. ومصدره الغرب وليست الصين.

قيم غربية:

ما مقدار المرونة التي من الممكن أن يبديها الغرب فيما يتعلق بالتزامه بعالمية القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان؟ تدعو معتقدات الغرب السياسية إلى العناية بهذه الأمور على نحو خاص مما يرجح أن تأخذ «الحرب الهادئة» صورة صراع أيديولوجي. يجب ـ إذن ـ أن يكون الهدف هو تحقيق السلام والحفاظ عليه، إذا كانت هناك أي فرصة لذلك، لا أن يُفترض ـ مسبقاً ـ بحتمية الصراع. هل يمكن فهم جوهر المعتقدات الغربية المطروحة هنا بما يقلل من فرص الصراع مع الصين بدلاً من توليده؟

قد يساعدنا تفكيك منظومة الليبرالية الديمقراطية إلى مكوناتها الصغيرة في الحصول على إجابة. ربما هناك فرصة للوصول إلى تسوية حول بعض الأمور، لكن الغرب يتمسك بهذه المبادئ أيديولوجياً بشدة، حتى إن الولايات المتحدة مؤخراً لم تستطع أن تتحمل خروج بدائل أخرى على الصعيد العالمي. لدرجة أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها لا تمتلك أي رغبة من الأساس للتحرك في طريق يتوافق مع هذه القيم الغربية التأسيسية. سيوجد صراع فكري بين الطرفين.

التزام الغرب بسيادة القانون سابق على إيمانه بالديمقراطية وحقوق الإنسان بألف عام. في الحقيقة، ربما يكون القانون هو القيمة الوحيدة التي

توحد التاريخ الفكري للغرب أكثر من أي شيء آخر. لا يوجد ما يربط شعوب الشرق الأدنى القديمة بالإغريق، والرومان، وشمال أوربا بنفس القدر. قيمة القانون سابقة على المسيحية، وقد يجادل البعض بأنها تفوقها. كان القانون دائماً في المقدمة في أثناء انتشار أفكار الغرب عالمياً، سواء عن طريق الاحتلال أو عن طريق التداول السلمي. بهذا المفهوم؛ فإن القانون ليس مجرد أداة لتنظيم شؤون البشر، بل يمثل المصفاة التي ينظر الغرب عبر ثقوبها ليرى من خلالها بقية العالم.

مع ذلك نجد التقاليد الدينية والفلسفية دائمة التردد في موقفها من القانون. فمن ناحية، فإن القانون هو أفضل صيغة يمكن من خلالها تنظيم المجتمع البشري. ومن ناحية أخرى، فإن التشدد في تطبيق القانون قد لا تُحمد عواقبه. فقد يسقط القانون خلال الأزمات، وقد يتعارض مع قيم هامة مثل الرحمة، والحب، بل قد يتعارض حتى مع العدالة. تكون النتيجة دائماً في عالم الواقع هي تسويات غير مستقرة: حيث يُحَد من صرامة القانون عبر أشياء أخرى[1].

ولذلك؛ فإن الغرب عندما يروِّج لفكرة سيادة القانون إلى بقية العالم، فإنه يتحدث عنها على نحو عام باعتبار أنها فكرة عظيمة الفائدة، وليس كشيء يؤمنون بأنه ضروري عالمياً بطبيعته. سيتفاجأ الغرب إذا ما قابل مدينة فاضلة نجح أهلها في التوحُّد وبناء اقتصادهم في غياب القانون، لكنهم لن يعتقدوا بأنه أسيء إليهم أدبياً. في الحقيقة، كان هذا المشهد العدائي دائم الوجود في مخيلة الغرب.

من المنطقي ـ إذن ـ أن نقول: إنه هناك إمكانية لأن يتهاون الغرب في مسألة سيادة القانون في أماكن أخرى. ما دام يستطيع الاحتفاظ بسيادة القانون لنفسه فإنه لن يحتاج إلى تصديرها. يهتم المستثمرون الغربيون برؤية

(١) [Paul Kahn, *The Reign of Law:* Marbury v. Madison and the Construction of America (New Haven: Yale University Press, 1997)].

استثماراتهم في الصين تحترم. لكن إذا اطمأنوا إلى حدوث هذا ـ حتى في ظل غياب القانون ـ فإنهم لن يمانعوا في الاستثمار إلى حد ما. ففي النهاية، هذا هو الوضع الحالي من منظور المستثمرين الذين لديهم أعمال في الصين اليوم.

غير أن الغرب لن يتهاون مطلقاً حيال انتشار أي تصورات غير قانونية أو مضادة للقانون فيما يتعلق بالحكم والمِلكية. فمن العجيب أن الصين تمكنت من تحقيق النمو على الرغم من غياب منظومة قانونية مستقرة لحقوق المِلكية، كتلك التي يتوقع الغرب رؤيتها في الدول الناجحة. قد يكون هناك مدعاة أخرى للتعجُّب إذا ما قامت بعض الدول بتقليد الصين بادعاء أن طريقة الصين قد تكون الأكثر ملاءمة لهم. فهذا من شأنه أن يثير مخاوف الغرب حول تآكل فكرة سيادة القانون في الداخل. مثل هذا الخوف هو سبب كافٍ لدفع الولايات المتحدة نحو الاستمرار في الدفاع أيديولوجيا عن سيادة القانون في داخل الصين.

من ناحية الصين، فإن هناك قدراً من التردد تجاه مسألة القانون. يؤمن بعض النشطاء في قلب النخبة الصينية ـ بشدة ـ بأهمية سيادة القانون من أجل حفظ حقوق المِلكية، ومحاربة الفساد، واستمرار النمو الاقتصادي. وليس مفاجئا أن هؤلاء النشطاء هم أنفسهم الأشد نقداً لحكم الحزب الشيوعي الصيني، ويستعجلون بشغف تحول الصين إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب[1].

يعي العديد من المفكرين من داخل الحزب نفسه، وجود فارق بين سيادة القانون التي تتضمن أن القانون فوق الحزب، وسيادة القانون كأداة يوظفها الحزب من أجل تحسين الحكم في ظل سلطته. تميل بعض الأصوات داخل الحزب بشدة إلى توسيع استخدام القانون من أجل تنظيم المؤسسات. في ورقة بيضاء تعود إلى سنة ٢٠١٢، تضع تصور سياسته حول القانون، نادى الحزب

---

(١) أكثر من يؤمن بهذه الرؤية هو المدرس الناشط: هي ويفانج He Weifang. انظر:
[He Weifang, *In the Name of Justice: Striving for the Rule of Law in China* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2012)].

على نحو شبه رسمي بضرورة احترام القرارات القضائية بصورة أكبر. ولهذا معنى في لغة الإصلاح الصيني؛ حيث يشير إلى الإقرار بالحاجة إلى ممارسة قانونية أكثر اعتماداً على القواعد[١].

مع هذا فإن هذه الرؤية الداعمة للقانون لا تحظى بتأييد كامل داخل الحزب. ما تزال البنية الأساسية لصناعة القرار القانوني في الصين بعيدة ـ تماماً ـ عن مقاصد استقلالية القضاء أو استقلالية القانون في الغرب. ينتظر من القضاة في القضايا الهامة أن يشاركوا التفاصيل الكاملة مع مسؤولي الحزب الذين يفوقونهم منزلة في المنطقة ويشرفون عليهم. لا يُعد هذا مجرد انحراف مستتر عن القواعد، لكنه تحول عن المبدأ الرئيس. وقد حقق المسؤولون المؤيدون لهذا التوجه الشيوعي التقليدي انتصارات مهمة على الجبهة المؤيدة للقانون في السنوات الأخيرة. اختلفت نبرة ومكونات الورقة البيضاء سنة ٢٠١٢ كلياً عن بعض الوثائق التي صدرت بالتوازي في السنوات السابقة، مما يشير إلى أن الصراع الدائر داخل الحزب حول كيفية توظيف القانون = لم ينته بعد[٢].

يعكس الجدل الدائر في الصين حول استخدامات القانون حقيقة هامة حول تطور سيادة القانون، التي عادةً ما يتجاهلها الغرب أو يسيء فهمها. تحت حكم الأنظمة الشرعية تتصور الشعوب في بعض الأحيان أن القانون هو أداة الضعفاء من أجل كبح الأقوياء! لكن في الحقيقة ليست هذه الطريقة التي وُجد بها القانون. فالقانون ـ بداية ـ يصنعه أصحاب السلطة الذين يوافقون على التقيد بقواعد قانونية في مقابل اتفاق مماثل من قِبل من لديهم سلطة

---

(١) للنص الإنجليزي انظر:

["White Paper on Judicial Reform in China," *China Daily*, October 9, 2012,]

على الرابط:

http://www.chinadaily.com.cn/china/2012-10/09/content_15803827.htm

ومن أجل تحليلات سابقة، انظر:

["Chinese Legal Reform: Game On?," *Diplomat*, October 13, 2012].

(٢) انظر: [Minzner, "Chinese Legal Reform,] من أجل مقارنة مع الكتابات السابقة.

أدنى. مما يؤدي إلى اتساق المنظومة الإدارية، زيادة القدرة على التنبؤ بنتائج المواقف المختلفة، وتقليص الجهد المطلوب من أجل مراقبة ودعم دور كل فرد في داخل المنظومة. وقبل كل هذا، يتمكن أصحاب السلطة من شرعنة موقفهم عن طريق التصرف طبقاً للقوانين التي صنعوها بأنفسهم لتخدم مصالحهم. وفي الغالب يستطيع الفاعلون الأقوياء تغيير القوانين حال لم تعجبهم[١].

طبقاً لهذه المنظومة؛ فإن الحزب قد يبذل ما بوسعه في سبيل الحكم عبر القانون بدون التخلي عن موضعه على رأس السلطة والمجتمع الصيني. لكن

(١) في بعض الحالات التي حظيت بتغطية إعلامية جيدة نجح الليبراليون (وليس الثوريون) في تحسين ظروف الضعفاء. ولكنهم يفعلون ذلك فقط بموافقة الأقوياء. عندما قضت المحكمة الأمريكية العليا بعدم دستورية الفصل العنصري، كان هذا النجاح قد تحقق على يد تسعة من الرجال البيض، عدد منهم من الجنوب المنفصل. فقد قرروا بأن إنهاء الفصل القانوني هو احتياج للدولة. بالتأكيد هناك شئ غريب حيال هؤلاء الأقوياء الذين يؤمنون بأن القانون ملائم للضعفاء. لقرون عديدة، منذ ملاحظة جوزيف برودون Proudhon الشهيرة بأن الملكية تعد سرقة، استمر الأصوليون والثوريون في الشكوى من أن القانون يخدم الأقوياء وليس المغلوبين على أمرهم. وقد رد محبو القانون بأنه عادل ويحمي الضعفاء! فكرة أن القانون بشكل عام يقف في صف الضعفاء هو دفاع تبريري عن القانون ضد النقض الأصولي. الحقيقة هنا غائبة على نحو مؤسف! إذا كان القانون جيداً للضعفاء، فإنهم ما كانوا يكونون ضعفاء الآن.

ويوجد نفس الموقف على الساحة الدولية. انظر:

[Stephen Holmes, "Why International Justice Limps," *Social Research* 69, no. 4 (2002): 1055-75].

اعتقد بعض الواقعيين أن حقوق الإنسان لا تخدم الدولة التي تتمتع بالقوة على الصعيد الدولي. كسينجر Kissinger على سبيل المثال، غالباً ما يكتب عن حقوق الإنسان كما لو أنها قيد جانبي موضوع على المصالح الحقيقية، صنعته المعتقدات والمبادئ الشبه دينية (غير العاقلة ضمنياً) للجمهور. في حين يعتقد آخرون بأنها طوباوية مخففة، نسخة علمانية أخرى للدين. لكن سيكون من المفاجئ قيام الدول القوية في أوربا - ناهيك عن الولايات المتحدة - بتبني حقوق الإنسان فقط من حيث المبدأ. كما كان كسينجر Kissinger نفسه يقول لوقت طويل: الدول لديها مصالح، وتميل إلى التصرف - طبقاً - لمن سيساعدها على التقدم من وجهة نظرها. والمبادئ - أيضاً - قد تكون مصدر قوة للدول.

تثير الرؤية المثالية بأن القانون بإمكانه أن يحول المؤسسات ضد من يتحكمون بها = بعض المدافعين عن حقوق الإنسان دولياً. المضحك هنا هو أنها تثير - أيضاً - بعض الفاعلين داخل الدول. في الحقيقة، الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تجعل حقوق الإنسان واجبة النفاذ دولياً هي موافقة الأقوياء على ذلك!

سيستمر حماس مؤيدي سيادة القانون في الغرب، وفي الداخل الصيني، في إثارة مخاوف الحزب من توظيف القانون في نزع شرعيته. تفرض النزعة المحافظة للحزب أنه لن يحتضن سيادة القانون كمبدأ له في المستقبل المنظور، مما قد يقوض المبدأ الشائك حول وضع الحزب فوق المبادئ. الخلاصة هي: أنه على الغرب أن يتنازل كثيراً حيال سيادة القانون، إذا ما أراد تقليل الصراع.

الديمقراطية وحدودها:

الديمقراطية أحدث - كفكرة يتبناها الغرب على نطاق واسع - في مقابل القانون، مع ذلك فإن التهاون فيها أصعب كثيراً منه حول القانون. العديد من الناس حول العالم - ليس فقط في الغرب - يؤمنون بالحق المكتسب في المشاركة الجماعية في تقرير المصير؛ طبقاً لمنظومة حكم الأغلبية. والكثيرون لديهم إيمان أشد بأن الجميع لديهم حقوق متساوية في تقرير كيفية تسيير الأمور: «شخص واحد، صوت واحد».

وما هو أكثر، لدى العديد من الناس في الغرب إيمان عميق بالوسائل الإجرائية للديمقراطية، مثل الانتخابات، ويعتبرونها ضرورة حتمية لتحقيق نظام حكم عادل. إيمان جورج بوش George W. Bush بالانتخابات ينطلق من هذا التصور[١]. وعلى الرغم من قيام العديد من مستشاريه بتحذيره من المخاطر العديدة لإجراء انتخابات في العالم العربي إلا أنه ضرب بمعارضاتهم عرض الحائط. السبب في ذلك هو التزام أخلاقي نحو حق تقرير المصير. كانت أصابع العراقيين المحبرة - وهم يدلون بأصواتهم حقاً لأول مرة في حياتهم - رمزاً ملموساً لهذا الطموح العالمي[٢].

وعلى الرغم من وجود التزام شبه ديني تجاه الانتخابات، إلا أن الفكر

---

(١) على الرغم من الأحداث التي تلت انتخابات سنة ٢٠٠٠.

(٢) مرةً أخرى نلمس بوضوح التزييف والمغالطة، وبلغة مجازية ترنو لتجميل وجه الاحتلال القبيح، واختلاق الدوافع الأخلاقية الخيّرة للنزوات الإمبريالية. (الناشر)

السياسي الغربي يقف متردداً أمامها، وأمام مبدأ حكم الأغلبية على نحو خاص. لماذا يجب أن تخسر الأقلية؟ الانتخابات هي أداة جيدة من أجل تفعيل رغبة الأغلبية. لكن عندما نتحدث عن رغبة الديمقراطيين في أن يشارك كل شخص في تحديد النتائج، سنجد أن الديمقراطية معيبة في بنيتها. الجميع يتحدث لكن طرف واحد يفوز في النهاية. وقد ينظر المشاركون في الانتخابات ـ ممن ينتمون للأقلية ـ مع مرور الوقت إلى أنفسهم على أنهم خاسرون مستديمون؛ مما سيجعلهم يتشككون في تساوي فرصهم مع الآخرين. كما سيثير هذا رغبة الأغلبية في تغييب العدل في تعاملهم مع الأقلية، ولن تمنح الانتخابات الأقلية سوى فرصة ضئيلة، إذا كانت هناك أي فرصة من الأساس من أجل التظلم.

كاستجابة منها للمخاوف المثارة حول كون حكم الأغلبية قد لا يصلح للأقلية؛ قامت الليبرالية بتعديل منظومة الديمقراطية الانتخابية عبر مجموعة من الوسائل المصممة من أجل تحجيم ما يمكن للأغلبية أن تفعله. تهدف الدساتير والمحاكم إلى حماية حقوق الأقلية عن طريق تقويض مبدأ حكم الأغلبية. يحاجُّ البعض ـ أحياناً ـ بأن تلك القيود مبررة من داخل الديمقراطية ذاتها؛ لأنها تخدم الغاية الرئيسة؛ أي: تساوي الفرص. لكن حتى لو كان الأمر كذلك، تفرض الحاجة إلى التخلص من حكم الأغلبية أن الانتخابات ـ في ذاتها ـ قد لا تكون سوى أداة لتمكين الحكومة من اتخاذ قرارات جيدة، لكنها ليست التزاما أخلاقيا يجب تطبيقه في كل مكان.

طبقاً لهذا الرأي؛ فإن المساواة، وحق تقرير المصير لا يمثلان الأهداف الأساسية للانتخابات. بل يساهمان بدور بسيط في وضع الحكومة أمام مسؤولياتها. القيود المصاحبة للوعود الانتخابية واضحة على نحو مؤلم لكل من يعيش في منظومة حكم ديمقراطية. لكن تظهر فائدة الانتخابات حال ما غابت عن المشهد؛ لأنه سيكون من الصعب محاسبة أي مسؤول بدونها. لا شك أن وينستون تشيرشل Winston Churchill كان يشير إلى هذه الرؤية المحكومة بفكرة المساءلة عندما قال: باستثناء الأنظمة الأخرى، فإن الديمقراطية هي أسوء أنظمة الحكم على الإطلاق.

في حال ما تعاملنا مع الديمقراطية على أنها مجرد أداة من أجل تحقيق حكم فعال، وشرعي، حينئذٍ لن تكون سوى مجرد أداة من بين العديد من الأدوات الأخرى المحتملة. إذا كانت نظرتنا للديمقراطية بهذا القدر من البساطة، سيسهُل على الولايات المتحدة التهاون مع وضع الصين البعيد عن الديمقراطية. ربما لن تكون مجبرة على إلزام نفسها بهذا الحماس المماثل لحماس المبشرين في سبيل نشر الديمقراطية. قد تتعاون مع الصين مع كامل علمها بأن هذا التعاون قد يقوي من الصين، ومن خلال ذلك الحزب الشيوعي غير الديمقراطي.

من منظور تاريخي، قد يمثل هذا التحول في تعامل الولايات المتحدة مع قضية نشر الديمقراطية على مستوى العالم تغيراً لافتاً. فمنذ أن زعم ودرو ويلسون Woodrow Wilson أنه يخوض الحرب العالمية الأولى من أجل تمهيد العالم للديمقراطية، ظلَّت مبادئ نشر الديمقراطية، وحق تقرير المصير، والحكم الذاتي عن طريق الانتخابات = مكونات رئيسة للخطاب السياسي الأمريكي. فقد نادت أيديولوجية الحرب الباردة بالتحول الديمقراطي الكامل لكل الشعوب الموجودة تحت حكم الاتحاد السوفييتي، ونفس المنطق استُخدِم في العراق وأفغانستان. من منظور سياسي سيكون من الصعب على أي رئيس للولايات المتحدة أن يقول: إن الديمقراطية ليست هي الهدف الرئيس الذي يسعى إلى تحقيقه في الصين.

ولكن دائماً ما يكون الواقع أشد تعقيدا؛ فالولايات المتحدة لديها تحالفات مع العديد من الدول غير الديمقراطية؛ بدءاً من الديكتاتوريات الشمولية غير الشيوعية في أمريكا الجنوبية إلى الديكتاتوريات النصف اشتراكية والممالك الدينية في العالم العربي. وقد كان مبرر ذلك في أثناء الحرب الباردة هو أن مثل هذه التحالفات تخدم الغاية العليا للديمقراطية؛ سواء في داخل الولايات المتحدة أو في أماكن أخرى.

ولكن هذا المبرر انهار تماماً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. فالرأي العام الأمريكي اليوم يقبل التحالف مع دول غير ديمقراطية فقط لأنهم مفيدون،

وأيضاً لأن هذه الدول خاضعة للولايات المتحدة. فتحالف الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية مبني في الأساس على ضمان ضخ النفط بأسعار رخيصة، كما كان الحال دائماً. وقد صمدت هذه المصلحة حتى بعد إنهاء الحرب الباردة، ونجت ـ أيضاً ـ من التبريرات المتعلقة بالديمقراطية. ليس هناك من يسعى إلى تحويل المملكة العربية السعودية إلى الديمقراطية، والولايات المتحدة أدناهم اهتماماً بذلك. لكن في الوقت ذاته، وإن كانت المملكة العربية السعودية لا تمثل أي تهديد أيديولوجي عالمي، إلا أن الأمريكيين على أتم استعداد لمحاربة الإسلام الأصولي بمفهومه المعروف حالياً.

نظرياً، يمكننا أن نتصور أن الولايات المتحدة ستهدّئ من نبرة خطابها الداعي لنشر الديمقراطية وتجعله أكثر ميلاً نحو الممارسات الواقعية المعتدلة. قد يسمح تخفيف حدة الصراع الأيديولوجي مع الصين ببناء علاقات تعاون طويلة الأمد بين البلدين. لكن إذا أخذنا حجم تأثير الصين، وحجمها كدولة أيضاً، سنرى أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن التزامها بعالمية الديمقراطية. ويترتب على ذلك أن الولايات المتحدة سواء ما أعلنت ذلك أم لم تفعل، فإنها لن تطرح مسألة شرعية الحكومة الصينية.

حقوق الإنسان:

أحدث حتى من الديمقراطية ذاتها نجد أيديولوجية حقوق الإنسان، كما أن التخلي عنها أشد صعوبة. من الناحية العملية فإن حكومة الولايات المتحدة دائمة التعامل مع حقوق الإنسان كأداة من أدوات السياسة الدولية، تستخدمها عندما يكون هناك حاجة لذلك، وتتجاهلها عندما تدعو الحاجة إلى العكس. يدعم الواقع الادعاء بأن الولايات المتحدة عليها أن تقلل من استخدام هذا الخطاب تجاه الصين. كان هذا الأمر حاضر بكل تأكيد في ذهن إدارة باراك أوباما Barack Obama في أثناء زيارته الأولى للصين سنة ٢٠٠٩ حيث سكت ـ تماماً ـ عن الحديث في قضية حقوق الإنسان، وهو ما لم يفعله أي رئيس

للولايات المتحدة منذ أيام ريتشارد نيكسون Richard Nixon في أثناء زياراتهم للصين.

مشكلة هذا التحليل هو أنه يتجاهل ـ تماماً ـ الجانب الأخلاقي لقضية حقوق الإنسان. حقوق الإنسان هي حق لكل البشر؛ فهي ـ بحكم تعريفها ـ مطلوبة دائماً، وفي كل مكان ولا يمكن التضحية بها في مقابل منافع قصيرة الأجل. فقبول انتهاكات حقوق الإنسان من أجل حفظ علاقات الولايات المتحدة مع الصين = هو أمر خاطئ.

وقد يكون إلزام حكومة الولايات المتحدة نفسها بترك الأمر = خطأ آخر؛ فقد يعرف الصينيون أنه من الوارد أن تعيد الحكومة المقبلة للولايات المتحدة انتقاد موقفهم من حقوق الإنسان. وهذا هو ما قامت به إدارة أوباما Obama بالفعل عقب تعرضها لسلسة من الهزائم المعروفة فيما يتعلق بالعملة. أحد الأسباب التي قد لا تشجع الصين على أخذ عرض أوباما Obama الضمني بتقليل الحديث المنتقد لموقفهم من حقوق الإنسان = هو معرفتها بأن هذا الموقف لن يستمر مع مرور الوقت.

ستؤثر الظروف التي ستصنعها «الحرب الهادئة» في ممارسة وتقدم حقوق الإنسان، كما سأوضح لاحقاً بالتفصيل. ما يعنينا الآن هو ملاحظة أن حقوق الإنسان تشكل مصدراً هاماً لخلق صراع أيديولوجي من شأنه أن يجعل من النزاع بين الولايات المتحدة والصين معركة مبادئ، وليس مجرد صراع دائر حول المصالح الوطنية.

خلاصة الجزء الأول

تناقض «الحرب الهادئة»

اصطلاح «الحرب الباردة» ـ كاصطلاح جديد ـ تحدَّى وغيَّر من معنى الحرب، موسِّعاً من تعريفه الوظيفي ليشمل مفهوماً أبعد من العداوات النشطة. في حين يدل «الحرب الهادئة» ـ كاصطلاح ـ على حقيقة أكثر تعقيداً في جوهرها. وسيساعدنا على إعادة صياغة مفاهيم الحرب والسلام، والتعاون والتنافس، إذا ما استوعبناه جيداً.

التعاون الاقتصادي الشامل، والتنافس الكبير على المستوى الجيوسياسي، يفرض هذا الوضع الجديد مخاطر شديدة. فالصين والولايات المتحدة تربطهما علاقات اقتصادية مشتركة. وفي نفس الوقت نراهما على شفا صراع، محركه الأساسي: تعارض المصالح والأيديولوجيات. قد يؤدي تصاعد العداء إلى ما هو أبعد من العنف؛ فقد يقودنا إلى كارثة اقتصادية. ورغم هذا نجد أن الترابط الاقتصادي يطرح فرصة مثالية لحل الصراع سلمياً، بل يخلق اهتمامات مشتركة من شأنها أن تخفف من الاندفاع نحو الهيمنة.

هناك شيء غريب حيال تزامن الصراع الإستراتيجي والتعاون الاقتصادي. فليس من المفترض أن يتحارب شركاء التجارة. كما أنه ليس من المفترض أن يسعى أطراف الخصومة الإستراتيجية لإثراء بعضهما عن طريق التعاملات المالية والتبادل التجاري.

يمكن للولايات المتحدة والصين أن يتحالفا في بعض الأمور الهامة ذات الاهتمام المشترك في أثناء خوضهم «الحرب الهادئة»، وهو ما كان من النادر ـ

وربما من المستحيل ـ أن يحدث في الحرب الباردة. هذان اللاعبان الكبيران سيؤثران في كل المحيطين بهم في أي موضع يتفقان فيه. أهم نموذج لذلك هو التجارة، والتي سأعود إليها لاحقاً. شاركت الولايات المتحدة الصين اهتماماتها طويلة المدى المتعلقة بحفظ منظومة التجارة العالمية التي تسهل التبادل على نطاق كبير، كما أنهم يرغبون في إقحام أكبر عدد ممكن من الدول في هذا الأمر. سيسعى كل منهما إلى تأويل الاتفاقات التجارية الحالية، ومن ثم التفاوض حول اتفاقات جديدة بما يتوافق مع مصالحهم. بل قد يَسعون إلى التلاعب بنظام التجارة كله، إذا وجدوا سبيلا للإفلات من عواقب ذلك. لكنهما يتفقان على أهمية وجود النظام.

هناك بعض القضايا التي لن تتأثر بمثل هذا الاتفاق؛ فموقف المجتمع الغربي ـ الذي هو مجتمع صناعي بالفعل ـ من قضية التحكم بالمناخ هو أنه يسعى إلى الحد من الانبعاثات الغازية التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري؛ من أجل حماية الكوكب من ارتفاع درجة الحرارة. أما الصين فلا تولي هذه القضية اهتماماً كبيراً، مثلها في ذلك مثل الهند. فما زال أمامها سنوات من التطوير الصناعي المتواصل ومن العمل على ربط مختلف مقاطعاتها بشبكة طرق. وتتحالف معها الدول التي لديها طموح في التطور، وتستقبح مطالبة الدول الغربية لهم بالتخلي عن الوسائل النفعية التي قادت الغرب إلى الثراء، خاصة أن هذه الدول نفسها هي من تسببت في التلوث في المقام الأول. هذا الجدل السياسي موضوع في سياق جديد، ألا وهو قضية الهيمنة العالمية: من هو المتحكم في كوكب الأرض وحرارته في الأساس؟ كلا الطرفين يسعيان إلى الفوز. لا يمكن لأي طرف أن يحقق الفوز بدون خسارة الآخر، إلا إذا استحدَث شيئاً جديداً يحل محل النفط.

أضف إلى ذلك أن التعارضات شديدة التعقيد بين المصالح الاقتصادية والجيوسياسية، والتعاون، والتنافس تصعب من التعرف على المصالح القومية للدول أكثر من أي وقت مضى. سيكون الخلاف المستمر واقعاً متكرراً في

عصرنا التاريخي الجديد. فمن الممكن أن تعكس القرارات السياسية الخلافات الداخلية بين الفصائل السياسية المختلفة، كما يمكن أن تعكس حيرة حقيقية فيما يتعلق بأي القرارات هو أكثر حكمة.

هناك صراع بين المصالح الجيوسياسية للصين والولايات المتحدة. من منظور واقعي، سيكونان قريبين من حرب، لكن هذه الحرب بعيدة كل البعد عن أن تكون عنيفة. ما منع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من التواجه المباشر في أثناء الحرب الباردة هو الدمار النووي الأكيد حال خوضهم هذه الحرب. ورغم أن ترسانة الصين النووية الحالية أضعف بكثير مما كان يملكه الاتحاد السوفييتي إلا أن مخاطر الصراع النووي ما زالت أحد الأسباب التي تمنع الولايات المتحدة والصين من المواجهة المباشرة. «الحرب الهادئة» تشبه الحرب الباردة في هذا الجانب.

كما أن التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين ليس كافياً لنقل العلاقة بينهم إلى خانة السلام الدائم. تقلل الروابط الاقتصادية الوثيقة من احتمالية الحرب، لكنها لا تمنعها تماماً. لا يمكن للتعاون الاقتصادي أن يلغي الصراع الجيوإستراتيجي؛ لأنه لا يمكن فصله عن سياق الحرب والقوة.

ستكون المشكلة موجودة حتى لدى الدول الرشيدة التي لا تتحرك إلا طبقاً لمصالحها المثالية. من الممكن أن تخوض دولة رشيدة حرباً إذا ما أساءت تقدير قدرات أعدائها العسكرية. ومن الممكن أن تخطئ نفس هذه الدول تقدير التكاليف الاقتصادية لخوض حرب. ويتبع ذلك أن الدول الرشيدة المترابطة هي الأخرى قد تجد نفسها في حرب[١].

وفي عالمنا المفتقد للكمال تجد المشكلة بصورة أكبر؛ حيث يسود اللامعقول في أحيان كثيرة على المصالح المعقولة. قد نكون أكثر حكمة من أسلافنا، لكن حركة الأسواق المالية ترينا أنه لا يمكننا الادعاء بأننا نسيطر ـ

---

(١) قارن:

[James Fearon, "Rationalist Explanations for War," *International Organization* 49, no. 3 (1995): 379

تماماً ـ على الاندفاعات غير العقلانية أو المخاوف غير المبررة. إذا ما تحرك الناس بناء على معلومات منقوصة فإنهم سيخطؤون. تجعلنا العاطفة نتصرف على نحو مختلف عما كنا سنفعل عند التفكير بهدوء. من الصعب أن يقضي الترابط الاقتصادي على احتمالية الحرب، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار عدم العقلانية التي يمكن أن يتصرف بها الإنسان.

قد يعارض بعض القراء استخدام مصطلح «الحرب» في توصيف حالة يتزامن فيها الصراع من أجل التفوق الجيوسياسي مع وجود تعاون اقتصادي. بل قد يرى البعض أن الكلمة في ذاتها تولد العداوة. لكن هذا عكس ما أقصده؛ فالحديث عن «الحرب الهادئة» هدفه الحد من العداء، وليس التشجيع عليه. فتسمية الأشياء بأسمائها هو أول خطوات التفكير السليم. والتفكير السليم هو أول خطوات تفادي الصراع.

سأسعى فيما هو قادم إلى استكشاف حركية «الحرب الهادئة»، وتبعاتها بعيدة المدى. فلعمل منظومة الحكم لدى الولايات المتحدة ـ بكل مزاياه وعيوبه ـ أهمية شديدة في تشكيل العصر التاريخي الجديد. لكنه مستقر نسبياً في الوقت الحاضر، وواضح للخبراء ولعامة الناس على حد سواء. على النقيض من ذلك، العمل، والتطلعات، وحركية نظام الحكم الصيني = كل ذلك ما زال قيد التطور، كما أنها أمور ليست واضحة للجميع، وربما في داخل الصين ذاتها. لا أدعي أني أقدم الاعتبارات كاملة، لكننا لن نتمكن من بناء تصورات عن نتائج «الحرب الهادئة» بدون تقديم تفسير للكيفية التي تحكم بها الصين. ولذلك فإنني سأتحول الآن إلى مسألة منظومة حكم الصين.

الجزء الثاني

مصادر الإدارة الصينية

الفصل الرابع

نظرة داخل الصين الجديدة

قنصلية الولايات المتحدة الموجودة في مدينة تشنغدو الصينية هي عبارة عن: مدخل باهت اللون، يخفيه حائط مغطى بالجبس، ومجموعة متفرقة من الأسلاك الشائكة. لكن ما حدث هناك في ٢٠١٢ لا يمكن وصفه سوى بأنه كئيب؛ فقد أتى رئيس شرطة تشونغتشينغ ـ أحد مدن الجوار، وأحد أهم مدن الصين بأكملها ـ بصحبة نائب عمدة المدينة، وطلبا اللجوء.

لم يكن وانج ليون Wang Lijun رئيس شرطة عادي؛ فقد قاد تحقيقات موسعة ضد مافيا ترياد في مدينة تونغتشينغ، كما أنه كان معروفاً عنه أنه أكثر شرطي مهتم بمحاربة الفساد في الدولة بأكملها. لقد قام وانج Wang بتوظيف شرطة مدينة تشينغتشونغ كسلاح شديد الفاعلية ضد الجريمة المنظمة بتعليمات من بو كيلاي Bo Xilai رئيس البلدية المحلية وعضو المكتب السياسي الوطني. اعتُقِل أكثرُ من ألفي شخص خلال السنوات الثلاث الماضية.

لم تتسم أساليب وانج Wang باللطف؛ فقد استخدم الاعتقالات التعسفية، والتحقيقات، وحتى التعذيب كان خياراً متاحاً من أجل قطع دابر الفساد في منطقة يراها الجميع كأحد أكثر بقاع الدولة فساداً. وقد بدا أن هذه الحملة التي ضد الفساد تؤتي ثمارها. حيث أصبح بو كيلاي Bo Xilai واحداً من أكثر الوجوه شعبية وشهرة في ساحة السياسة الوطنية للصين.

كضابط ذو رتبة كبيرة، كان وانج ليون Wang Lijun يعلم تمام العلم أنه لن يضمن حق اللجوء إلا إذا كانت هناك فضيحة دولية كبيرة بحوزته. كان من الضروري أن يمتلك شيئاً كبيراً يستخدمه؛ ليكون لديه أدنى فرصة لتجنب إعادته

إلى السلطات الصينية. وخلف الأبواب المغلقة، طلب وانج Wang مقابلة أعلى مسؤول تمكن مقابلته، ومن ثم فجر قنبلته! فقد أخبر الدبلوماسيين الأمريكيين بأن زوجة بو كيلاي Bo Xilai قتلت رجل أعمال بريطانيا اسمه نيل هايود Neil Heywood. ورغم أن الدافع ما زال غير واضح، إلا أنه من الظاهر أن هايود Heywood قام بعقد صفقة أراضي غير قانونية خارج البلاد، لصالح زوجة بو Bo، واستمر في ابتزازها بعد فشل الصفقة؛ مطالبا بعمولته[١].

وقد هاتف الدبلوماسيون العاملون بالقنصلية السفير جاري لوك Gary Locke في بكين. لا شك في أنهم حاولوا التأكد من رواية وانج Wang، حال وجود الوقت الكافي لذلك. وكانوا سيجدون أن نيل هايود Neil Heywood هو مواطن بريطاني في الحادية والأربعين من عمره، عمله هو أن يكون حلقة وصل بين المؤسسات الغربية والمسؤولين في الصين. وأنه كان لديه علاقة عمل مع جو كايلاي Gu Kailai، زوجة بو Bo.

وقد نزل هايود Heywood بفندق لاكي هوليداي Lucky Holiday، في مقاطعة نانان في تشونغتشينغ بتاريخ ١٤ نوفمبر، ٢٠١١، ثم وُجِد بغرفته ميتاً، بعد حوالي ٢٦ ساعة. السبب الظاهر هو التسمم الكحولي. سافرت زوجته من بلدها إلى بكين ثم إلى تونغنشينغ، ثم أُحرِق جثمانه بموافقتها. لم يتم تشريح الجثة.

وقد هدد هذا الكشف الذي قام به وانج Wang بإشعال أزمة؛ فما الإجراء الممكن اتخاذه مع قائد شرطة يزعم أن حياته معرضة للخطر بسبب التحقيقات التي أجراها حول جريمة قتل؟ وقبل ذلك بأيام، كان وانج Wang قد عُزِل من منصبه كرئيس قطاع الأمن العام. وأشيع أن سبب ذلك هو اتهامه

---

(١) لا يعرف ما حدث داخل القنصلية على وجه التحديد. من أجل رأيين صحفيين اعتمدا على: اللقاءات، والشائعات، وبعض المنشورات الصينية مجهولة المصدر، انظر:

[FT Edits, *The Bo Xilai Scandal: Power, Death, and Politics in China* (New York: Penguin Portfolio, 2012), and John Garnaut, *The Rise and Fall of the House of Bo: How a Murder Exposed the Cracks in China's Leadership* (New York: Penguin Shorts/Specials, 2012)].

لبو Bo بالفساد أمام أحد مسؤولي الحزب الشيوعي الصيني، عند سؤاله عن ذلك الأمر. هل ستُؤخذ مزاعمه مأخذ الجد بعد كل هذا؟ ماهي الآثار السياسية المترتبة على ذلك؟

هناك قصة مثيرة خلف هذه الأسئلة: فترقيات بو كيلاي Bo Xilai زوج المتهمة كانت شديدة السرعة؛ فهو أحد أسرع الرجال بزوغاً في الصين الجديدة. فخلفيات بو Bo، ومسار صعوده، والمتاعب التي تسبب بها والتي قابلها = كل ذلك له أهمية شديدة فيما يتعلق باستيعاب كيفية إدارة المسؤولين الصينيين لبلادهم. حيث يتضح أن مقتل نيل هايود Neil Heywood ليس مجرد حادث نرى من خلاله ما سيكون عليه عصر «الحرب الهادئة» الجديد، لكنه فرصة للاطلاع على القواعد سريعة التغير للعبة التي ستدار بها الحرب.

صعود بو كيلاي Bo Xilai:

لم تكن سنة ميلاد بو كيلاي Bo Xilai سنة ١٩٤٩ هي بدايته، بل إن بدايته الحقيقية تعود إلى ربع قرن قبل هذا التاريخ عندما انضم والده المراهق في ذلك الوقت بو يبو Bo Yibo إلى الحزب الشيوعي الصيني. وقد نشأ بو Bo الأب في أحضان الحزب، وشارك في جزء من مسيرة ماو Mao الأسطورية الطويلة، وقد شهدت السنوات المصاحبة لمولد ابنه صعوده كأحد القيادات البارزة في الحزب، وتكليفه بوزارة المالية في أول حكومة شكلها ماو Mao. ثم عمل على رأس لجنة التخطيط للدولة في أثناء فترة «القفزة العظيمة للأمام»، مبادرة ماو Mao المشؤومة التي أودت بحياة ٣٠ مليون من فلاحي الصين.

واستمر فترة طويلة في المكتب السياسي الصيني، المكون من ٢٥ عضواً، هم قمة هرم الحزب الشيوعي. تم التخلص من بو Bo مع بداية الثورة الثقافية. لكن تبع ذلك استعادته لمكانته كأحد الوجوه البارزة عن طريق تحالفه الوثيق مع دينج تسياوبينج Deng Xiaoping، أبي الحركة الإصلاحية الصينية، والقائد الفعلي عقب وفاة ماو Mao. لقد كان أحد «الثمانية الخالدين»، أهم

القادة الذين شاركوا دينج Deng قراراته في أثناء تحول الصين إلى نظام شبه رأسمالي، أو كما يسمى هذا النظام «الاشتراكية بخواص صينية».

نخلص من هذا إلى أن بو Bo الابن وُلِد في أحضان الملكية الشيوعية. لو تحدثنا بلغة الصين المعاصرة سنقول إنه «أمير» من سلالة القيادة الشيوعية الأصلية. في الصين اليوم معنى أن تكون أحد أمراء القيادة الشيوعية الأصلية هو أن تحصل على امتيازات ضخمة في مجالي السياسة والأعمال. وقد قام بو Bo باستغلال كل هذا.

العلاقات هي كل شيء في الحزب الشيوعي الصيني. يعتمد الصينيون في طريقة اختيار أعضاء الحزب الشيوعي، ثم اختيار المسؤولين الحكوميين من بين أعضائهم = على النظام السوفييتي الذي وضعه لينين Lenin. وهو نظام النومنكلاتورا Nomenklatura أو التسمية. يحث هذا النظام لجان الحزب على اختيار الأعضاء المرشحين للترقي والتعيين من قائمة أسماء محددة مسبقاً. فرأي أعضاء اللجان ـ التي يرغب الشخص في الالتحاق بها أو الترقي خلالها ـ هو الفاصل في فرصه.

ونتيجة ذلك هي أن الحزب الشيوعي الصيني بالكامل يعمل عن طريق شبكة علاقات شخصية. إذا بدأت من الصفر سيتطلب ذلك سنوات من العمل الشاق، والإنجازات، وبناء العلاقات كي تلحق نفسك بأحد الشبكات القائمة بالفعل، ومن ثم تكوين شبكتك الخاصة. أما إذا ورثت شبكة العلاقات القوية عن أبيك، فإنك تبدأ من مكان شديد القرب من القمة؛ فاسمك معروف، وسيتبع ذلك سمعتك.

بمساعدة والده الذي ظل أحد الوجوه المؤثرة في الحزب حتى وفاته سنة ٢٠٠٧، بدأ بو كيلاي Bo Xilai عمله في الجهاز المركزي للحزب في بكين. لكن بو Bo لم يكتف باتصالات والده؛ فقد سار على درب النخب البيروقراطية الصينية القديمة؛ حيث قبِل العمل في أحد المناطق سنة ١٩٨٤. وهو منصب نائب مدير منطقة داليان للتطوير الاقتصادي والتكنولوجي Dalian Economic and Technological Development Zone في أقصى شمال شرق

الصين. ومن هنا بدأ رحلة صعوده الخاصة؛ فقد أصبح المحافظ، ثم أمين الحزب في داليان Dalian لاحقاً. مجمل السنوات التي قضاها خارج بكين هو سبعة عشر عاماً.

تحولت داليان Dalian خلال سنوات مكوثه فيها إلى نموذج يحتذى، إذا ما أردنا تطبيق النهج الصيني الجديد؛ حيث ازدهرت اقتصادياً، إنشاءات بنية تحتية ضخمة منها الطريق السريع الفائق الذي غيّر من شكل المدينة. وقد ضاعف بو Bo من المساحات العامة في المدينة عن طريق نقل السكان إلى الضواحي؛ من أجل تخصيص مساحات أكبر للحدائق العامة والشوارع المشجرة. فقد صنع مزيجاً بين الرأسمالية المحكومة بالتطوير الاقتصادي، لكن مع جرعة كبيرة من الحس الشعبوي وبعض الدعاية. حتى أنه بنهاية ولايته أصبح الناس يطلقون على داليان Dalian النائمة في السابق «هونج كونج الشمال». لقد صنع بو Bo إستراتيجيته الخاصة من أجل النجاح داخل الحزب، ودعم ذلك بسمعة جيدة.

حان الآن وقت الصعود في العالم بالنسبة لبو Bo. سعى بو Bo إلى الحصول على عضوية اللجنة المركزية في أثناء مؤتمر الحزب الشيوعي سنة ١٩٩٧، وكان ذلك بمساعدة قوية من والده. لكن فشلت الخطة، ولم ينجح بو Bo في الحصول على المقعد المرغوب. لكن والد بو Bo كان قد ساند الرئيس يانج زيمين Jiang Zemin بإخلاص لسنوات، وساعده في الوصول إلى السلطة عقب مظاهرات ساحة تيانامين. وقد عمل يانج Jiang على التأكد من تنصيب بو Bo الابن كحاكم لياونينج، عندما فتح الباب لذلك على خلفية فضيحة فساد. وبما أن ذلك المنصب كان كفيلاً بضمان مقعد في اللجنة المركزية؛ فيمكننا القول أن الأب والابن نجحا في تحقيق مسعاهما. ومع انعقاد المؤتمر التالي للحزب سنة ٢٠٠٢ ـ في دورته التي تأتي كل خمس سنوات ـ، كان الجميع ينظر إلى بو Bo على أنه أحد أبرز الوجوه المرشحة للدخول فيما يعرف بالجيل الخامس من القادة، الذي سوف يدير البلاد بدءاً من ٢٠١٢، مما يجعل أمامه عقد كامل من المناورة.

فقد قضى بو Bo السنوات الخمس الأولى في منصب وزير التجارة، وتعلم خلالها سياسات بكين والتجارة الدولية. وكان طموح بو Bo في المؤتمر التالي سنة ٢٠٠٧ أن يتم تعيينه كنائب لرئيس الوزراء. لكن المهمة التي تحصل عليها كانت أصعب بكثير وحملت العديد من المخاطر المعلومة التي يمكن أن تؤدي إلى السقوط. فقد أصبح رئيس الحزب في مدينة تشونغتشينغ ورئيس بلدية المدينة في الوقت نفسه، وهي واحدة من أربع مدن في الصين تعمل كقطاعات مستقلة عن منظومة الدولة لشدة أهميتها.

كانت تشونغتشينغ ناجحة اقتصادياً بالفعل، لكنها كانت موبوأة بالتلوث ومشاكل بيئية أخرى، مصدرها الرئيس مشروع سد الممرات الثلاثة على طول نهر يانغستي، وهو المشروع الذي لم يدرس بعناية. وهناك ـ أيضاً ـ مشكلة الفساد. وجدت أقوى عصابات المافيا الصينية وأكثرها عنفاً في مدينة تشونغتشينغ. كانت عصابات الترایاد كبيرة، وعنيفة، وذات نفوذ، كما أن المسؤولين الحكوميين متورطون معهم.

هذه التحديات الهائلة أظهرت معدن بو Bo. تتطلب جهود محاربة الفساد إصلاح الشرطة، ومن أجل هذا الغرض استقدم بو Bo رئيس شرطة مدينة لياونينج Liaoning في أثناء فترة حكمه لها وانج Wang. لم يستثن أحداً من الاعتقال والتحقيق، ولا حتى مسؤولي البلدية قريبي الصلة بقادة الحزب السابقين في منطقة تشونغتشينغ. لم يتحدث بو Bo مطلقاً عن كون ما يقوم به هو نموذجاً يجب أن يطبق في كامل الصين، بسبب قلقه من عرقلة طموحاته بإخافة المسؤولين الفاسدين في الأماكن الأخرى. لكن لم يكن من الممكن تجنب الفكرة؛ فقد تحدثت صحافة الدولة عن بو Bo مسمية إياه «نجم الروك» في أروقة السياسة الداخلية للصين.

مثلما فعل عبر سنوات حكمه الطويلة في داليان Dalian لم ينس بو Bo الجوانب الشعبوية للحكم. فقد صرح ببناء مشاريع عامة بارزة، منها مجموعة ناطحات السحاب الموجودة عند ملتقى نهري يانغتسي Yangtze ويالينج Jialing. كما بدأ بصورة محدودة بإعادة إحياء الخطاب الماوي المنصب على

دعم الفقراء، لكن بدون العودة إلى السياسات الماوية التقليدية. فبالإضافة إلى الأبراج الفاخرة قام ببناء إسكان اقتصادي، وأكد على ضرورة توزيع الثروة على الجميع، وعدم الاكتفاء بتعظيم الثروة الاقتصادية، بل تقسيمها بعدل. بلغة السياسة الصينية؛ فإن هذا يضع بو Bo على اليسار فيما يتعلق بالحفاظ على نظام الدولة، والمِلكية، ومقاسمة مكاسب الثروة الجديدة.

كان لنجاح الحملة التي شنها بو Bo ضد الفساد وأصداء خطابه اليساري في بعض أجزاء المجتمع الصيني أثر في دفعه إلى واجهة السياسة الصينية. كانت الجائزة المنشودة هذه المرة عضوية اللجنة الدائمة للمكتب السياسي التابع للَّجنة المركزية للحزب الشيوعي، والذي كان سيستبدل سبعة من أعضائه بحلول شتاء سنة ٢٠١٢. وهذه اللجنة هي أهم أضلاع السياسة الصينية، وهي أعلى قمة في هرم السلطة في البلاد. فالرئيس الجديد ورئيس الوزراء سيكونان من بين أعضائها.

ورغم أنه من المستحيل على الغرباء أن يتعقَّبُوا ـ بثقة ـ أسرار المفاوضات المعقدة التي تخلق عضوية اللجنة المستدامة للمكتب السياسي، إلا أن معظم المتابعين كانوا يؤمنون بان بو Bo لديه فرصة كبيرة في تحقيق ذلك. فقد بدأ بشبكة علاقات قوية وأتم كل شيء على نحو صحيح بعد ذلك. لقد كان مشهوراً، ويُعرف بأنه يجيد الدعاية لذاته. لم يعرف أحد أي دور سيسند له داخل اللجنة الدائمة، لكن من الصعب تخيل استبعاده تماماً، إلى أن جاءت اللحظة التي دخل فيها وانج ليون Wang Lijun، رئيس الشرطة الذي اختاره بو Bo بنفسه، إلى القنصلية ليتهم زوجة بو Bo بارتكاب جريمة قتل.

الانهيار:

أول ما تعين على القنصلية، والسفارة، والإدارة في واشنطن مواجهته هو: تحديد كيفية تصرفهم حيال وانج Wang؛ فقبول لجوء مواطن من دولة إلى دولة أخرى قد يترتب عليه آثار دبلوماسية مدمرة حتى لو كانت العلاقة جيدة بين الدولتين. ويصبح الأمر أكثر تأزماً عندما تكون الدولتان على خلاف

حول أمور سياسية وأيديولوجية هامة، مثلما هو الحال بين الولايات المتحدة والصين. من الناحية القانونية فإن الحيز الذي يشغله المبنى المخصص لبعثة دبلوماسية هو قطعة أرض ذات سيادة خاصة بالدولة المرسِلة للبعثة في داخل أرض أجنبية. وحماية مواطني الدولة المضيفة من الدولة المضيفة ذاتها هو أسرع طريقة للقضاء على هذا الترحيب.

وما يزيد الأمر سوءاً هو التاريخ الحافل بالصراع بين الصين والولايات المتحدة حول مواطنين صينيين يطلبون حق اللجوء إلى الولايات المتحدة. إبان مظاهرات تيانمين سنة ١٩٨٩، احتمى الناشط والطبيب الصيني فانج ليزهي Fang Lizhi بسفارة الولايات المتحدة في بكين؛ مما خلَّف جموداً سياسياً استمر لعام كامل، وتطلب إنهاؤه الكثير من الجهود الدبلوماسية من الجانبين، حتى انتهى الأمر بإعلان فانج Fang «توبة» رسمية، تراجع عنها بعد تمكنه من مغادرة البلاد.

هذا الأمر تحديداً هو ما جعل إدارة أوباما Obama تتجنب الدخول في مرحلة جمود سياسي جديد. فوانج ليون Wang Lijun ليس ناشطاً في مجال حقوق الإنسان لكنه ضابط شرطة، كما أنه هو نفسه متهم بالحماس المفرط في أداء عمله إلى حد انتهاك حقوق الإنسان. تفاوض الأمريكيون حول حلول سريعة: ستتم إعادة وانج Wang إلى السلطات الصينية في بكين. وبذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن لتسلمه إلى بو Bo، الذي ادعى أنه يطارده، وستكسب ثقة الحكومة الصينية في الوقت نفسه. ورغم طرح الكونجرس الأمريكي استجواباً مباشراً عن ملابسات تسليمه إلى السلطات الصينية، إلا أنه لم يكن هناك أي حل آخر من المنظور السياسي. لو أخذنا خبرة وانج Wang الكبيرة في طريقة عمل الحكومة، سيتضح لنا أن ما حدث لم يكن إلا أقصى ما تمناه هو شخصياً. فربما كان هدفه هو ضمان الابتعاد عن مصير نيل هايود Neil Heywod، بالموت في غرفة فندق.

كانت الولايات المتحدة ستكتفي بالتظاهر بأن الأمر برمته وكأنه لم يكن، لكن اتضحت استحالة هذا بعد ذلك. في الرابع من فبراير ـ قبل يومين

من دخوله إلى مقر القنصلية وبعد يومين من فقده وظيفته ـ حُجِب اسم وانج ليون Wang Lijun من على شبكة الإنترنت من قبل الحكومة، ثم ألغى المسؤولون الحجب في الثامن من فبراير. حقيقة مغامرة وانج Wang الغريبة، لم تكن في أن ما قاله للأمريكيين تحول إلى أمر متداول. فسقوط بو كيلاي Bo Xilai قد بدأ.

فقد بدأ أعداء بو Bo بإشاعة أن «حادثة وانج ليون Wang Lijun» من شأنها أن تضعف من فرص بو Bo في الحصول على عضوية اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، وحرصوا على إبراز مدى الإحراج الذي تسبب به تقديم أحد المسؤولين الرسميين بالصين نفسه إلى قنصلية الولايات المتحدة؛ فقد تسبب خروج وانج Wang عن النظام في إحراج وطني. وكان افتراض النقاد بأن تلك حادثة من شأنها أن تشكك في قيمة وأهداف حملة بو Bo ضد الفساد برمتها منطقياً.

في مارس؛ أي: على بعد شهر من الواقعة، انعقد المؤتمر الشعبي الوطني في بكين، وقد لوحظ تغيب بوBo. ثم عقد مؤتمراً صحفياً دافع فيه عن نفسه وعن تاريخه. مثال غير معتاد لمسؤول من الحزب الشيوعي يستخدم وسائل الإعلام العالمية والمحلية من أجل تحريك قضيته أمام زملائه من قيادات الحزب. على كل؛ فإن هؤلاء الزملاء كانوا قد حددوا مصيره السياسي بحلول نهاية الأسبوع؛ حيث عُزِل من منصبه كأمين للحزب في مدينة تشونغتشينغ وعمدتها في الخامس عشر من مايو لسنة ٢٠١٢.

إذا انتهى الأمر عند هذا الحد؛ فإن هذا كان من شأنه أن يكشف للعالم الخارجي بنية السياسة الصينية المعاصرة من داخل الحزب الشيوعي، لكن الأمر لم ينته بعد. فقضية بو كيلاي Bo Xilai كانت أبعد من زيارة وانج ليون Wang Lijun للقنصلية؛ حيث أصبح الأمر الآن يتعلق بطبيعة سيادة الحزب، وما الذي يمكن عمله من أجل دعمها.

دفع الموقف المعقد الحزب إلى التحرك بسرعة من أجل معالجة الفضيحة؛ فقد فتحت تحقيقات رسمية مع جو كايلاي Gu Kailai زوجة بو

كيلاي Bo Xilai خلال الشهور القليلة التالية للواقعة، وتم الضغط على جو Gu لكي تعترف بجريمة القتل. وقد قالت في اعترافاتها غير المقنعة أن هايود Heywood هدد حياة ابنها الذي كان يعيش بالخارج؛ مما دفعها لارتكاب الجريمة من أجل حماية الابن. لم يذكر الفساد في التهم الرسمية الموجهة إليها أو في اعترافاتها، وبذلك عُلِّق حكم الإعدام.

وتلى ذلك توجيه تهم: التغطية على جريمة قتل، والرشوة، من أجل التغطية على الجريمة على الأرجح. ولم يتطرق إلى أي قضايا فساد أبعد من ذلك. ثم أعترف وانج Wang بجرائمه بعد محاكمة سرية قصيرة متجنبا عقوبة الإعدام[1].

وأسفر كل هذا عن طرد بو كيلاي Bo Xilai من الحزب حتى تتسنى محاكمته. التهم التي وُجِّهت إليه كانت: التورط في جريمة قتل هايود Heywood، وعلاقات جنسية مع عدد من النساء، وهو مجرم رسمياً بحكم القانون الصيني، واستغلال النفوذ.

لم تكن أي من هذه التهم مبنية على حقائق معروفة، لكن بعض الأدلة الكافية التي سُرِّبت أو أُشيعت هي ما قادت إلى طرح هذه الاتهامات بالتحديد. هذه الأدلة الأولية تكشف عن أمور هامة.

يبدو أن الشخصية المحورية في كل هذه القضية هي جو كايلاي Gu Kailai نفسها. جو Gu نفسها كانت أحد أميرات الحزب الشيوعي؛ فوالدها كان لواء ذا مكانة رفيعة، وشيوعياً محافظاً. ومثلها مثل بو Bo، وكثير من قادة الجيل الخامس، تلقت جو Gu تعليمها بجامعة بكين ـ أحد أهم مؤسسات الدولة التعليمية ـ في القانون والشؤون الدولية[2]. ثم قامت بتأسيس مكتبها

---

(١) من أجل ترجمة إنجليزية لتقرير المحاكمة المباشر، انظر:
[Donald Clarke, "Unofficial Report of Proceedings in the Gu Kailai Trial,"]
متاح على الرابط التالي:
http://lawprofessors.typepad.com/china_law_prof_blog/2012/08/unofficial-report-of-proceedings-in-the-gu-kai-lai-trial.html

(٢) Cheng Li, "China's Fifth Generation: Is Diversity a Source of Strength or Weakness?" *Asia Policy* 6 (2008): 53-93, 73.]. =

القانوني الخاص، وحرصت على أن يتلقى ابنها بو جواجوا Bo Guagua تعليمه بهارو Harrow، وأكسفورد Oxford، وهارفارد Harvard.

كان تدخل جو Gu في أعمال زوجها سبباً في علاقتها بنيل هايود Neil Heywood، ومن الواضح أن هايود Heywood ألتقى بوBo وزوجته جو Gu خلال فترة وجودهما بمدينة داليان Dalian، وهي المدينة التي ولدت بها المواطنة الصينية زوجة هايود Heywood. كانت بينهم علاقة شخصية وعلاقة عمل. وهناك احتمال كبير أن يكون لهايود Heywood ـ أحد قدامى خريجي مدرسة هارو Harrow الشهيرة ـ دور في إلحاق بو جواجوا Bo Guagua بها.

لم يكن هناك مفر من إشاعة وجود علاقة رومانسية بين جو Gu وهايود Heywood، لكن لا يبدو أن لهذه المزاعم أي أدلة تثبتها. كما أشيع ـ أيضاً ـ أن هايود Heywood هو جاسوس بريطاني. وقد نفى وزير خارجية بريطانيا عمل هايود Heywood مع الحكومة البريطانية بأي صورة من الصور، لكن لم يكن هذا مقنعاً لأي شخص سبق وصدق الشائعات بالفعل. الاحتمال الأكثر قوة هو أن هناك صراعا نشأ بين جو Gu وهايود Heywood على خلفية أعمال مشتركة بينهما خارج الصين. الواضح أن هايود Heywood كانت لديه رغبة في تقاضي مبالغ أكبر نظير الدور الذي يقوم به، وهو ما رفضته جو Gu، وظنت أن مطالبه تحمل بعض التهديد، مما منحها الدافع لتخطيط جريمة القتل باستخدام السم. ومن ناحية أخرى تمت التغطية على جريمة القتل من جهة الشرطة؛ فليس من المقبول أن يمر موت رجل في الحادية والأربعون من عمره يتمتع بصحة جيدة نتيجة تسمم كحولي وحده في غرفته بالفندق. رئيس الشرطة وانج ليون Wang Lijun كان متواطئاً في عملية التستر على الجريمة.

= يرصد هذا التقرير أن أغلب قادة الجيل الخامس أتموا دراستهم بجامعة بكين، وهو اختلاف عن الأجيال السابقة، حيث كانت جامعة تسينغ ـ هوا بمقاطعة سيشوان هي المسيطرة. انظر:

[Mark Leonard, *What Does China Think?* (New York: Public Affairs, 2008), 51-60].

ما الذي يعنيه كل ذلك؟!

على الرغم من الإثارة الشديدة التي اتسمت بها هذه الأحداث إلا أنها لم تكن مفاجأة بأي صورة للمهتمين بالمشهد في الصين؛ فالقصة برمتها ساهمت في التأكيد على العديد من الظنون المنتشرة على نطاق واسع. أحدها: هو تورط كبار مسؤولي الحزب الشيوعي في قضايا فساد، وهو رأي منتشر بطول البلاد وعرضها. وآخر: هو أن المسؤولين الصينيين ليسوا وحدهم المحصنين ضد القانون، لكن عائلاتهم ـ أيضاً ـ يتصرفون بصورة مماثلة، هذه شكوى أخرى تتردد كثيراً، وهناك أمثلة معروفة تدلل على مصداقيتها. وأخرى: هي النخبوية المورثة لأمراء صغار يتمتعون بمزايا ضخمة داخل شبكة النظام السياسي الصيني. وفوق كل هذا: شواهد النفاق. فبو كيلاي Bo Xilai التجسيد الحي لمحاربة الفساد كان يرعى الفساد في بيته، فساد شديد وصل إلى حد القتل.

لو نظرنا من الخارج؛ فإن هذه الاستنتاجات تبدو كافية للتسبب في تحدي شرعية الحزب الشيوعي كسلطة حاكمة للصين. فتناول الصحافة الأجنبية لقصة بو Bo وزوجته جو Gu كانت من هذا المنطلق. ويدعم هذه التفسيرات التعجل النسبي الذي أغلقت به الأمور المعلقة قبل انعقاد المؤتمر في نهاية ٢٠١٢.

لكن هذه النظرة لقضية بو كيلاي Bo Xilai وطريقة تعامل الحكومة معها = مبسطة للغاية. لا شك أن التأكيد العلني لتصورات الناس عن الحزب كان يمثل تهديداً لشرعيته. لكن على جانب آخر فإن القضية منحت الحزب فرصة عظيمة: فرصة إنتاج رواية تركز على سقوط بو كيلاي Bo Xilai، وليس صعوده.

الرواية المناقضة التي استخدمها الحزب تبدأ من عضوية النخبة الصينية الحاكمة. صحيح أن بو Bo وزوجته جو Gu هم من الأمراء الصغار الذين يتمتعون بامتيازات خاصة بسبب شبكة علاقات والده ووالدها القوية والعميقة داخل الحزب. لكن في الوقت نفسه هناك ـ أيضاً ـ من ارتقوا في المناصب

عن طريق إثبات جدارتهم من خلال تحقيق المعايير التي وضعها الحزب من: ذكاء، وقدرات، وإخلاص، ومهارات تكوين شبكات العلاقات. قيادة الحزب الشيوعي مكونة من أصحاب كفاءة وأمراء. كما أن الأمراء رغم أنهم يبدؤون من نقطة متقدمة عن أقرانهم من أصحاب الكفاءة، إلا أنهم عليهم أن يثبتوا جدارتهم كي يستمروا في التقدم. بو Bo نفسه أثبت جدارة كبيرة طبقاً للمعايير الصينية.

وأهم من ذلك أن قصة بو Bo ليست قصة أمير تقدم في المناصب السياسية بمساعدة والده، لكن كيف أنه لم يصل أبداً إلى قمة هرم السلطة، اللجنة الدائمة للمكتب السياسي. قصته تدور حول عملية تداول المناصب السياسية في الصين. القيادة الصينية هي عبارة عن نخبة تستبدل نفسها بنفسها، وتفحص نفسها بنفسها، وتحلل نفسها بنفسها. لقد تخلصت القيادة العليا للحزب من بو Bo عندما اجتمعت في مارس ٢٠١٢ من أجل الإعداد للقرارات الحاسمة المزمع إعلانها في نوفمبر. لم يسمحوا له بأن يبقى وسطهم، أو أن يبقى من بين الوجوه المرشحة للترقي، بل أنهوا مسيرته. يرى العديد من المراقبين للمشهد الصيني أن إبعاد بو Bo وطرده هو مجرد توظيف للسياسة الحزبية، هزيمة لسياساته اليسارية ولأعضاء شبكته الآخرين. لا شك أن هذا كان جزءاً من القصة. لكن الحزب باتخاذه هذا القرار كان يقصد توجيه رسالة أخرى: وهي أن اختيار قيادات الصين يتم عبر عملية رشيدة وعقلانية. التخلص من تفاحة فاسدة يثير الشكوك حول حالة باقي التفاح الموجود داخل السلة، لكن فعل التخلص منها في حد ذاته يعطي مؤشراً بأن باقي التفاح بقي - نسبِياً - في أمان الآن. لا يوجد من يمكن أن يفلت من أن يكون عبرة للباقين.

وأخيراً؛ فإن سقوط بو Bo يمكن أن ينظر له على أنه انتصار لصالح المساءلة العامة. نعم جو Gu كانت فاسدة، وهناك احتمال أن يكون بو Bo هو الآخر فاسدا. لكن أُمسك بهما، والحكومة قامت بالاستجابة للغضب الشعبي الناتج عن ذلك. نعم كادت جو Gu أن تفلت بجريمتها، لكن هذا لم

يحدث، وتمت معاقبتها بسبب تلك الجريمة. كانت الحكومة الصينية تملك خيار إخماد القصة برمتها، أو على الأقل حظر تداول المعلومات عبر الإنترنت وفي وسائل الإعلام الأخرى. هناك العديد من الفضائح الكبرى التي تم التكتم عليها في السابق، لكن الحكومة سمحت بقدر محدود من النقاش العام حول هذه القصة.

بمتابعة ما تحول إلى نمط تجريبي عندما يتعلق الأمر بقضايا الرأي العام ـ بما في ذلك قضايا الفساد ـ نجد أن الحكومة لم تسع إلى إخماد الموضوع مباشرة بصورة كاملة. فطبيعة الخطاب التي سادت عصر الإنترنت تسمح بنقاش محدود زمنياً، يتبعه رد فعل حاد وعنيف من قبل الحكومة تجاه المشكلة المطروحة. وحتى مع غلق باب النقاش نهائياً، عندما يحدث هذا سيكون الرأي العام قد وصل إلى استنتاج بأن اهتماماته يتم تناولها. لا يعرف هذا من منظور غربي على أنه حرية إبداء رأي، لكنه يسفر عن صورة من صور المصداقية للحكومة.

وأخيراً؛ فإن سقوط بو Bo يمكن وصفه في النهاية بأنه انتصار لمحاربة الفساد الحقيقية. ورغم إنجازات بو Bo في مجال محاربة الفساد، إلا أن حملته جرفته هو وزوجته عن غير قصد في طريقها بسبب فسادهما. لا يمكن أن يظل فساد يصل إلى القتل طي الكتمان؛ ولذلك فإن هناك تقدماً مستمراً في عملية تطهير القيادة الصينية.

تملك الرواية البديلة التي صُدِّرت لسقوط بو كيلاي Bo Xilai كل العناصر الرئيسة لنموذج الحكم الجديد الذي يطوره الحزب الشيوعي تدريجياً وتجريبياً. يمكننا هنا أن نرى هيكل النخبة التي تشمل الطبقة الحاكمة في الصين، والطرق التي تستخدمها النخبة في تنظيم العمليات الانتقالية. يمكننا أيضاً أن نلمح الجهود المبذوبة في سبيل خلق حكومة مسؤولة تستجيب وتستمع لمواطنيها وتحارب الفساد. وقد خُصص الجزء الثاني من الكتاب لعناصر هذا النموذج. هو نموذج مختلف ـ تماماً ـ عن نموذج الديمقراطية الليبرالية، لكنه مختلف ـ أيضاً ـ عن نموذج الديكتاتورية.

يسعى النموذج الجديد إلى خلق نخبة حاكمة مجددة بدماء جديدة من أصحاب الكفاءة، في حين تحتفظ في الوقت نفسه بالنخب المخلصة للنظام عبر الأجيال. هذا هو جوهر النموذج الليبرالي الديمقراطي للنخب الحاكمة على الأقل في حالة الولايات المتحدة؛ فأي شخص يمكنه أن يرتقي حتى يصبح رئيساً، ويشهد على ذلك بيل كلينتون Bill Clinton وباراك أوباما Barack Obama. لكن أن تولد لطبقة ذات نفوذ أمر له فوائده، ويشهد هنا جورج هيربيرت بوش George H. W. Bush وجورج بوش George W. Bush. فالولايات المتحدة تأتي بنخبتها عن طريق الكفاءة والتوريث سواء بسواء، وكذلك تفعل الصين اليوم.

تعالج الديمقراطية مشكلة الانتقال السياسي عن طريق الانتخابات. عندما كانت الديمقراطية الحديثة في بدايتها، كان المشكّكون يصرون على أن التوريث الملكي وحده يضمن عملية الانتقال السياسي الطبيعية والضرورية من أجل الحفاظ على استمرارية النظام مع مرور الزمن، ومن ثم بيئة مناسبة للسياسة والاستثمار على حد سواء. لكنهم كانوا على خطأ؛ فقد اتضح أن الديمقراطية عندما تعمل فإنها جيدة - تماماً - في تيسير عملية تداول السلطة من فصيل أو حزب إلى آخر.

يتجنب الحزب الشيوعي الصيني الانتخابات بشكل عام[(١)]، لكنه لا يحتضن الديكتاتورية التي لا تلائم الانتقال السلمي، بل يحاول الحزب أن يخلق إجراءات منظمة، وسلسلة، وممنهجة لتداول السلطة عبر المؤتمرات التي يعقدها كل خمس سنوات، وتحولات الأجيال الحاكمة التي تأتي كل عشر سنوات. العملية شديدة التعقيد، بنفس درجة تعقيد الانتخابات. إذا أراد النظام

---

(١) تجري انتخابات في المستويات الأقل، لكن يتم مراقبة المرشحين والتحكم بهم بقوة. من أجل نقاش حول بعض الأمثلة التي تعود إلى سنة ١٩٨٠، انظر:

[Cheng Li, "China's Fifth Generation," 70].

ومن أجل رؤية حول التجارب الأخيرة (ديمقراطية من داخل الحزب) في بينشانج، مقاطعة سيشوان، انظر:

[Mark Leonard, *What Does China Think?* (New York: Public Affairs, 2008), 51-60].

السياسي البقاء فإنه مطالب بمعالجة مشكلة تداول السلطة. لدى الصين الآن نموذج يمكنه أن يصمد في وجه الزمن.

أيضاً على أي حكومة ناجحة ومستمرة أن تعطي الرأي العام مرجعية لمحاسبتها إذا ما أرادت منه أن يبتعد عنها بالكامل، وقد أثبتت الديمقراطية عبقريتها في هذه النقطة تحديداً. فقد كان يتعين على الملوك الاستماع إلى مخاوف رعيتهم حتى يكونوا على قدر المسؤولية. في ظل الديمقراطية تقوم الانتخابات بدور رصاصة سحرية. يؤمن المواطنون في الدول الديمقراطية بوجود فرصة للمساءلة؛ لأنهم هم من يختارون ممثليهم. كون هذا حقيقيّاً أم لا، هو أمر جدلي؛ فهو يعتمد على طبيعة منظومة التصويت (وكيفية تمويلها)، ومن يختار المرشحين، وكثافة الناخبين على المناطق، والعديد من العوامل الأخرى. لكن من وجهة نظر الديمقراطية كنظام، لا يهم أي من ذلك. تتعامل الديمقراطية مع المساءلة على أنها عقيدة.

لا يمكن لمنظومة الحكم الصينية أن تحقق مبدأ المساءلة عن طريق انتخابات وطنية. عليها أن تتجه إلى أفكار أخرى، إلى خبرات الأفراد الراغبين في أن تكون أصواتهم مسموعة لدى المسؤولين الحكوميين المعنيين بمشاكلهم. لا يمكن للديكتاتورية الشمولية أن تسمح بانتقادها علانية. لكن على النقيض من تلك الديكتاتوريات تسمح الصين بقدر محدود من الانتقاد العلني، وسبب السماح بهذا هو أنه يمكن أن يكون مفيداً داخل هذه الحدود[١].

(١) هناك العديد من الكتابات المستمرة في الظهور حول إنتاج المساءلة في الصين. انظر مثلاً:
[Steve Tsang, "Consultative Leninism: China's New Political Framework?," *Journal of Contemporary China* 18, no. 62 (2009): 865].

يؤكد تسانج على أن سعي الحزب إلى البقاء في السلطة، حكم جيد ـ وقائياً ـ من أجل تجنب التحول الديمقراطي، واستجابة للرأي العام، وبراجماتية، وقومية. انظر أيضاً: التفسير المختلف هنا
[L. Tsai, *Accountability without Democracy: Solidary Groups and Public Goods Provision in Rural China* (New York: Cambridge University Press, 2007).]

الذي يقول بأن التكافل الجماعي المؤسس على النسب العائلي يمكن أن يوظف من أجل خلق التكافل عن طريق الإقناع الأخلاقي.

تستخدم الحكومة التعليقات التي تكتب على الإنترنت، وحتى المظاهرات التي تتم على الطريقة القديمة في الشارع؛ في معرفة ما يؤمن به الرأي العام، ومن أجل التعرف على رغباته. يمكن لأجزاء مختلفة من الحكومة أن تقرر مدى جدية وانتشار هذه التخوفات، ومن ثم تتصرف على نحو الملائم. بالسماح للناس بالشكوى، والسماح للآخرين بمعرفة أن هؤلاء الناس مسموح لهم أن يشتكوا، فإن الحكومة تخلق ظروف ملائمة للمساءلة.

يختلف وجود إمكانية لمحاسبة المسؤولين عن توفير فرصة تقديم الشكاوى بلا طائل؛ فالمتظاهرون يمكن معاقبتهم، ومن يشتكون يمكن إسكاتهم. أضف إلى ذلك أنه حتى في حالة قيام الحكومة في النهاية بالاستجابة لمطالب المتظاهرين، فإن ذلك ما زال من شأنه أن يثير حفيظة المراقبين الخارجيين للمشهد؛ لأن تلك الاستجابة لم تأت إلا على خلفية مظاهرات. لكن ما يهمنا هنا هو تليين العجلة المتعثرة الحركة. إذا اشتكيت من تصرف ما تقوم به الحكومة، فتقوم الحكومة بتغيير هذا الشيء، فإنها قد تصرفت بمسؤولية. استمعتْ إلي، حتى لو تمت معاقبتي على الشكوى في البداية.

نخبة ممزوجة أو قابلة للمرور خلالها، وفترات انتقالية منتظمة، وحكومة يمكن محاسبتها، والمعركة التي بدأت ـ وإن لم تكتمل ضد الفساد ـ: هذه هي العناصر الرئيسة لنموذج الحكم الصيني الجديد. لو أخذناها ـ جميعاً ـ موضع اعتبار سنرى أن هذه العناصر تُظهر سعي الحكومة إلى تكوين بنية حكومية شرعية قادرة على الاستمرار لفترة طويلة. سماح الحكومة باختلاف المناهج واختلاف الرأي يظهر رغبتها في إنجاح هذا النموذج. وهذا النموذج في المقابل سيشكل بنية «الحرب الهادئة».

الفصل الخامس

نخبة الصين القابلة للنفوذ إلى داخلها

تخلف نائب رئيس الصين عن اجتماع بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٢. لم يكن الأمر في ذاته ليكون شديد السوء، لكن ذلك الاجتماع كان مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton، كما أن نائب الرئيس تسي جينبينج Xi Jinping كان مقرراً له أن يصبح وزير خارجية الحزب الشيوعي بحلول نهاية العام، ثم الرئيس بحلول الربيع. لم يكن لدى كي Xi أي اعتراض على مقابلة المسؤولين الأمريكيين؛ فقد التقى باراك أوباما Baracl Obama في زيارة تعارف امتدت لخمسة أيام بالمكتب البيضاوي في وقت سابق من سنة ٢٠١٢. لقد تعجب فريق عمل كلينتون Clinton، لكن لم يصدر عنهم أي تعليق.

ثم ازدادت الأمور غرابة بعد ذلك؛ حيث لم يظهر كي Xi صاحب التسعة والخمسين عاماً على الملأ على مدار الأسبوعين التاليين لتغيبه عن لقاء كلينتون Clinton. مما تسبب في موجة كبيرة من الشائعات عبر وسائل الإعلام الأجنبية: أصيب في ظهره في أثناء ممارسة الرياضة، تعرض لأزمة قلبية خفيفة، قائد عسكري محبط حاول اغتياله عن طريق صدمه بسيارة! ومن أجل تهدئة قلق الصحافة، قامت وسائل الإعلام الصينية بنشر صورة لنائب الرئيس - تم التقاطها في الأول من سبتمبر - آخر مرة شوهد فيها على الملأ. وبعدها ساد الصمت وسائل الإعلام الصينية والحكومة الصينية حيال الأمر.

ما الذي كان يجري؟ هل تم التخلص من أهم ثاني رجل في الصين؟ إذا كان الأمر كذلك، فما أثر ذلك في عملية تداول السلطة التي رُتِّبت بعناية،

وكان يُنتظر أن تتم في وقت قريب في الشتاء؟ وقد بُذِل الكثير من الجهد في سبيل إظهار هذه العملية الانتقالية بمظهر سلس بأقصى قدر ممكن. أما الآن، أصبح الوضع كله ـ وبصورة مفاجأة ـ على وشك الانفجار.

الانتقالات:

الصين دولة استبدادية، لكنها ليست ديكتاتورية. ففي المنظومة الديكتاتورية يحصل شخص واحد يهيمن على كل شيء على الشرعية التي تصل به إلى حد اتخاذ معظم القرارات المتعلقة بالدولة وحده. يمكننا القول بأن الصين كانت تدار بطريقة ديكتاتورية تحت قيادة ماو زيدونج Mao Zedong. لكن إذا رجعنا لفترة الثمانينيات فسنجد أن الصين لم تسع إلى تمديد بقاء الحكومة لفترات عديدة متتالية(١).

تأتي الحقيقة الأكثر إثارة حول كيفية إدارة الصين في الوقت الحالي الآن: كل عشر سنوات، بدءاً من سنة ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٢، ثم ٢٠١٢ لاحقاً، يحيل الحزب الشيوعي الصيني معظم قادته الكبار للتقاعد ويستبدلهم بآخرين يصغرونهم بعشر سنوات تقريباً.

المذهل في الأمر هو تكراره؛ حيث تستقيل القيادة الصينية طواعية لتستبدل بقيادة أصغر (أغلبهم من الرجال)، ويحدث هذا بنمط منتظم. وكما جرت العادة، أُعلِنت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي في نوفمبر ٢٠١٢، بحسب ما كان مخططاً. وكان على رأسها تسي جينبينج Xi Jinping، وهو أمر

---

(١) ما زالت عبارة «ديمقراطية الشعب الديكتاتورية» (renmin minzhu zhuanzheng) مستخدمة بحسب:
[Anne-Marie Brady, *Marketing Dictatorship: Propaganda and Thought-Work in Contemporary China* (Plymouth, U.K.: Rowman & Littlefield, 2008), 189].

مع ذلك كتبت برادي أن شرعية الدولة مؤسسة: «على دعم شعبي وليس حق أخلاقي». وتختلف هذه العبارة عن أخرى أقدم وهي «ديمقراطية البروليتاريا» (wuchanjieji zhuanzheng). وكان اصطلاح «شمولية غير مركزية Decentralized authoritarianism»، هو بمنزلة تصنيف أفضل للنظام دخل مؤخرا. انظر:

[F. Landry, *Decentralized Authoritarianism in China: The Communist Party's Control of Local Elites in the Post-Mao Era* (New York: Cambridge University Press, 2008);] و[Xu, "The Fundamental Institutions of China's Reforms and Development," *Journal of Economic Literature* 49, no. 4 (2011): 1076, 1082]. يتحدث كو عن «الشمولية غير المركزية إقليمياً».

كان قد حسم منذ سنة ٢٠١٢ عبر الاستشارات المتبادلة في داخل الحزب، وعبر التأثير الحاسم لكبار المسؤولين. كل هذه الأمور كانت محسومة ومتوقعة، تماماً كما كان يتوقع إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نفس العام[١].

لا توجد في الأنظمة الديكتاتورية عمليات انتقال منظمة ومخططة؛ فالديكتاتوريون يميلون إلى الموت وهم بداخل مكاتبهم. أعظم أمانيهم هي تمرير السلطة لأبنائهم، لكنه طموح من النادر أن يتحقق. (كوريا الشمالية هي واحدة من أمثلة قليلة نجحت في تحقيق ذلك في العالم الحديث).

لم تكن عملية التقاعد طواعية والانتقالات المنتظمة للأجيال في الطبقة الحاكمة = هي القاعدة التي سارت عليها الصين دائماً. خرج ماو Mao من بين مجموعة من القادة متفوقاً على الجميع، وسقط وهو في أوج قوته، ثم عاد بقوة في أثناء فترة الثورة الثقافية. وبقي دينج كياوبينج Deng Xiaoping - صاحب الدور شديد الأهمية في خلق الصين المعاصرة - في السلطة حتى بلغ من العمر عتياً، ورغم ذلك فإنه صاحب الفضل في سَن مبدأ التقاعد.

على كل، فإن الصين اليوم لم تشهد مجرد عمليات تداول السلطة طواعية بنجاح مرة واحدة ولا مرتين، بل ثلاث مرات. وقد تمت جميعها طبقاً للأوقات المخططة. احتفظت الوجوه المتقاعدة ببعض التأثير، لكن لم يكن لها أي سلطة رسمية. لم يطالب أي قائد بالاحتفاظ بمنصبه أو بحقه الطبيعي في السلطة، وكان الرأي العام يستطيع تخمين القيادات الجديدة التي ستظهر سلفاً.

لم تكن العملية تتسم بالشفافية. أغلب القادة الكبار في الصين لا يخوضون انتخابات عامة، لكنهم يصعدون إلى قمة الحزب الشيوعي عبر سلسلة طويلة من الخطوات البيروقراطية المعقدة تسفر عن اختيارهم بالإجماع

---

(١) من أجل تحليل دقيق لسياسات هذه العملية، انظر: السلسلة المكونة من خمسة أجزاء:

[Cheng Li, "China's Midterm Jockeying: Gearing Up for 2012," *China Leadership Monitor,]*.

متاحة على هذا الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/02/china-leadership-li

من بين جيلهم. حتى الخبراء في شؤون الحزب الشيوعي يجدون صعوبة في تفسير ما يتطلبه الترقي داخل الحزب على وجه الدقة من بين شبكات العلاقات والصداقة والمحسوبية من جانب، ومن النجاح في تحقيق معايير محددة من العمل الحزبي أو الحكومي على الجانب الآخر بدقة. من المحتمل أن يكون أعضاء الحزب أنفسهم غير قادرين على توضيح هذه السلسلة المعقدة من العمليات الاجتماعية بشكل كامل[1].

الغربيون غير معتادين لفكرة استخدام عمليات اجتماعية معقدة من أجل اختيار مسؤولي الحكومة. هم يتوقعون نظام حكم يمكن تلخيصه ببساطة: أكبر أبناء الملك يرث الحكم، والمرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات هو الفائز، ورئيسة الوزراء هي المسؤولة عن اختيار حقائبها الوزارية. لكن المؤسسات الغربية هي الأخرى تدخل بدورها في توافقات معقدة. لم يعد اختيار مرشحي سباق الرئاسة في أمريكا يتم في غرف معبأة بالدخان، بل هناك العديد من الصفقات والاتفاقات التي تجري خلف الأبواب المغلقة. يمكن لممولي الحزب أن يدعموا مرشحاً بعينه، بعيداً عن أي إجراءات انتخابية. ثم يمكنهم بعد ذلك أن يمولوه بقوة إلى درجة تجبر باقي المرشحين على الانسحاب من السباق.

ولذلك، فإن الغربيين على خطأ في تعاملهم مع المنهج الذي يستخدمه الصينيون في اختيار مسؤوليهم ـ بكل غموضه، وتعقيده، وسريته ـ على أنه منهج غريب عليهم. في الحقيقة هناك أوجه تشابه بين عملية اختيار النخبة في الصين والولايات المتحدة أكثر مما يُعتقد على نحو عام. يتطلب فهم الكيفية التي ستسير بها «الحرب الهادئة» اختراق الغموض الذي يحيط منهج اختيار القادة في الصين. كما أن فهم هيكلة الاختيار، وكيفية مزج الرجال الذين صنعوا أنفسهم بأنفسهم مع من ورثوا النخبوية = سوف يلقي الضوء على دوافع

---

(١) حول أنماط الترقي، انظر: أحدث ما كتب:

[Christopher Adolph, and Mingxing Liu, "Getting Ahead in the Communist Party: Explaining the Advancement of Central Committee Members in China," *American Political Science Review* 106, no. 1 (2012): 166].

القادة. وهو ما سيساعدنا بدوره على فهم ما يمكن أن يقوم به قادة الصين حال وصولهم للسلطة.

دورة حياة النخبة:

ما النخبة الحاكمة حقيقة؟

يحتاج أي نظام حكومي إلى امتلاك بعض آليات تداول السلطة من قائد إلى آخر؛ لكي يتمكن من البقاء لأكثر من جيل واحد. تسير العمليات الانتقالية بسهولة عندما يؤمن جميع المشاركين بها بأنها تخدم مصالحهم بطريقة أو بأخرى، على الأقل بما يكفي لتقليل دوافعهم للتدخل فيها. الثورة هي الخطر الذي يهدد عملية الانتقال المنتظمة؛ حيث إنها - بحكم تعريفها - تغير جذري في كيفية اختيار القادة.

ومن اللافت أن تاريخ الفكر السياسي به إستراتيجيتان رئيستان فقط لكيفية اختيار الأفراد الذين يقودون مجتمعا أو دولة: الأول هو العائلة؛ فالصلة المبنية على القرابة هي صلة قوية وصلبة. فالعائلة بطبيعتها تتكون عبر الأجيال، مما يجعلهم قادرين - بالطبيعة - على خلق كيانات سياسية قادرة على الاستمرار طويلاً[(١)]. لقد أثبت تاريخ الملكية - في مرات لا حصر لها - أن التوريث لا يضمن أن تكون الأجيال القادمة من الحكام موهوبة وقادرة. لكن العودة إلى الوسط هي مجرد الوجه الآخر لفوائد تحديد وريث معروف.

هناك فائدة أخرى لاستخدام الطريقة العائلية في اختيار النخب، وهو: أنها تعطي هذه النخبة الدافع من أجل الاستثمار في النظام، والحفاظ على إخلاصها له عبر الأجيال. ستحرص النخب التي تتوقع أن ترى أبناءها من بين النخب في يوم ما = على الحفاظ على كفاءة النظام؛ حتى يتمكنوا من تمرير مكانتهم إلى الأبناء. يريد اللورد الإنجليزي الذي تعود عزبته إلى أسلافه

---

(١) عادة ما تكون البنية العائلية أكثر مرونة مما هو متصور عنها. فالميلاد ليس الطريقة الوحيدة لولاية العهد. يمكن للبشر أن يتزوجوا ويخلقوا روابط جديدة لم تكن موجودة من قبل. ولدرجة ما: التبني متاح أيضاً. قد تعمل ولاية العهد المتخيلة مثل الولاية الحقيقية عندما يتطلب الأمر.

للحوائط أن تكون صلبة، وللدولة أن تكون خالية من الديون. على النقيض من ذلك، فإن الديكتاتور الذي لا يثق في قدرته على تمرير الحكم لأبنائه لن يكون مضطراً إلى الاستثمار في الدولة بنفس الطريقة. مثل الحاكم الكليبتوقراطي اللص موبوتو سيسي سيكو Mobuto Sese Seko حاكم زائير، سوف يسرق ثروات الدولة، سواء من أجل تمريرها لأبنائه أو من أجل المتعة الشخصية.

البديل لخيار العائلة هو الكفاءة. «الكفاءة» ـ بحكم تعريفها ـ هي مصطلح مطاط: فالكفاءة هي أي شيء مفيد في نظر النظام. تفضل بعض الثقافات الشجاعة، وأخرى تفضل الكاريزما، وبعض الثقافات الأخرى تفضل الذكاء الاجتماعي أو ربما العقلية التحليلية. وقد يفضل البعض الطول، أو الشرف ـ بحسب فهمهم له ـ، أو امتلاك شعر كثيف. كل هذه المعايير ـ حتى السخيف منها ـ تندرج تحت عنوان الكفاءة بحسب أغراضنا. فكل نظام يمكنه أن يستقل بتعريفه للكفاءة، سواء بوعي أو بغير وعي. فـ«الكفاءة» ببساطة هي الكلمة التي نستخدمها لندلل على أي مبدأ يرغب النظام في استخدامه من أجل اختيار قياداته. الديمقراطية ـ على سبيل المثال ـ هي صيغة اختيار مبني على الكفاءة؛ فحتى لو كان اختيار الأكثر ذكاء، أو شجاعة، أو مصداقية = غائباً عن وعي الناخب، إلا أنه ما زال يختار من يرى فيه المؤهلات التي تجعله قادر على القيادة بكفاءة.

الميزة العظيمة لحكم الكفاءات هي أنه يأتي بأصحاب الموهبة والطموح إلى مواقع القيادة. فبدلاً من الاعتماد على الحظ الجيني، يكون القادة هم أصحاب أعلى قدرة على القيادة، ولو من وجهة نظر المنخرطين في النظام على الأقل. وبمجرد تمكنهم من مواقع القيادة، ترى أعضاء النخبة الجديدة متحفزين من أجل النجاح في الوظائف المسندة إليهم؛ من أجل الحفاظ عليها.

ولذلك فإن حكم الكفاءات هو نظام مثالي من أجل تجنب الثورة. سيُلزم أصحاب الموهبة والقدرة على قيادة الآخرين = أنفسهم بالارتقاء داخل النظام من أجل التقدم. فالاستيلاء على نظام الحكم عبر هذه القواعد أسهل بكثير من

اللجوء إلى الثورة التي لها مخاطر وثمن يجب أن يدفع. أصحاب الكفاءة لديهم من الذكاء ما يفيهم لإدراك هذا.

الجانب السيئ لاختيار الكفاءات هو الفساد؛ فالنخب لا تضمن أن يتمكن أبناؤهم من عبور الحاجز ليكونوا هم أنفسهم من بين النخبة في المستقبل. إذا لم يتمكنوا من تمرير السلطة، فإنهم سيمررون الثروة إلى الجيل القادم عن طريق سرقة النظام الذي يقودونه. هذا الفساد من شأنه أن يدمر منظومة حكم الكفاءات التي صنعته ـ أي: الفساد ـ عن غير قصد. وهنا تحديداً يتشابه أصحاب الكفاءة مع الديكتاتوريين.

نحو نخبة قابلة للنفوذ إلى داخلها:

بالنظر إلى مساوئ نظامي الاختيار سواء العائلي أو المبني على الكفاءة، لن نجد سوى حل واحد فعال لمشكلة اختيار الحكام، ألا وهو مزج النظامين معاً في نظام واحد يعتمد جزئياً على تحصين نخب عائلية، لكنه في الوقت نفسه يسمح لأصحاب الكفاءة بالنفوذ خلاله. فتضمين العائلة يمنح النخبة سبباً كافياً للحفاظ على النظام قوياً، وفي الوقت نفسه فإن السماح لأصحاب الكفاءة بالدخول في زمرة النخبة من شأنه أن يبعدهم عن الإحباط الذي قد يتسبب فيه إقصاؤهم، ومن ثم اللجوء إلى الثورة. وبمجرد وصول أصحاب الكفاءة إلى السلطة يصبح بإمكانهم تحقيق مصالح أبنائهم عن طريق جعلهم جزءاً من النخبة العائلية، وهو ما يمنحهم دافع تناقل الأجيال الذي تمتعت به النخبة القديمة.

النظام القابل للنفاذ من خلاله هو نظام أكثر استمرارية من أنظمة التوريث العائلي أو حتى أنظمة حكم الكفاءات المحضة. يستمر أكثر القادة المحتملين علماً وقدرةً، والذين هم ـ أيضاً ـ الأكثر ثورية، في تقديم مواهب جديدة للنظام. فهم يخلصون للنظام على أمل دعم مصالح أبنائهم، والذين من الممكن بدورهم أن يصبحوا جزءاً من النخبة الوارثة. يحصل أبناء النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة على مزايا التعليم، والثروة، والاسم، ثم

يُتركون بعد ذلك ليتصرفوا بأنفسهم. يجب أن يكون لديهم جهد إيجابي في سبيل الانضمام إلى مؤسسات الحكم، كما يجب أن يثبتوا حدّاً أدنى من الموهبة في هذا الصدد؛ من أجل النجاح. وكمثال على ذلك أمامنا جورج بوش George W. Bush وجيب بوش Jeb Bush. (بيل كلينتون Bill Clinton وزوجته هيلاري كلينتون Hillary Clinton، وباراك أوباما Barack Obama وزوجته ميشل أوباما Michel Obama = جميعهم من أصحاب الكفاءات لكن سيرث أبناؤهم النخبوية).

وجود فرصة حقيقية لأصحاب الكفاءة للدخول في النظام هو أحد مفاتيح الحفاظ عليه. إذا أُتخِم النظام بورثة النخبوية، ومن ثم عَمِد إلى إقصاء أصحاب الموهبة الساعين إلى الدخول فيه؛ فإنه يضع نفسه في موقف تقليدي جداً، نهايته قيام ثورة. ولدينا في إيران ما قبل ١٩٧٩ مثال: فقد سار شاه إيران على درب أبيه؛ بإرساله الشباب النابغ إلى الخارج من أجل تلقي التعليم. لكن ما حدث مع عودتهم إلى إيران هو أن هذا الشباب ـ الذي كان يعد لينتقل إلى النخبة ـ لم تتم مكافأته بمنحه الوظائف المناسبة والصعود الاجتماعي؛ مما أحبطهم وأجهدهم، وأضعف من دعمهم للنظام. اعتنق بعضهم الشيوعية وبعضهم الإسلام، وقد ساهمت هذه المقدمات في إشعال المرحلة الأولى من الثورة الإيرانية.

النمو الاقتصادي السريع من شأنه أن يطيل من أمد توسيع مساحة النخبة لتشمل أعدادا أكبر. لكن لا يمكن أن يكون هذا التوسع غير محدود. سيبقى إقصاء عدد من النخب التي اكتسبت مكانها بالوراثة ضرورةً دائمة من أجل السماح بضخ دماء جديدة من أصحاب الكفاءة. إذا كانت عملية الإقصاء هذه تتسم بالتوسع؛ فإن هذا من شأنه أن يقلل من الدوافع التي تجعل هذه النخبة مخلصة للنظام عبر الأجيال. أنسب أسلوب لتنفيذ عملية الإقصاء هذه هو أن تكون فرصة خسارة المكانة بعيدة نسبياً؛ من حيث الاحتمال والمدة الزمنية.

لا توجد في الولايات المتحدة أي صيغة رسمية لفقدان أي عائلة مكانتها بين النخبة. جورج بوش George W. Bush وجيب بوش Jeb Bush الأخوان

نيل Neil ومارفن Marvin هم رجال أعمال أصحاب ثروة كبيرة، وأختهم دوروثي Dorothy هي ربة منزل في ماريلاند Maryland. كانت النخبة الأمريكية عبر الأجيال إما أن تتمكن من الحفاظ على مكانتها، أو تنزلق تدريجياً لتدخل في زمرة التيار المجتمعي العام.

الحزب الشيوعي كنخبة قابلة للنفوذ إلى داخلها:

رغم عدم الاعتراف بهذه الحقيقة على نطاق واسع في العالم الغربي، إلا أن الطبقة الحاكمة في الصين هي نخبة قابلة للنفوذ إلى داخلها. الحزب الشيوعي عدد أعضائه يصل إلى ٧٥ مليون عضو، وذلك يجعله ضخماً بما يكفي لكي يتمكن من تشكيل نخبته من داخله، حتى مع وجوده في دولة يصل عدد سكانها إلى١,٤ مليار نسمة. على كلٍ؛ فإن النخبة الحاكمة كانت تعمل بفاعلية شديدة تجاه اختيار أعضائها من داخل الحزب. نخلُص من ذلك إلى أن عضوية الحزب هي بمنزلة بداية الطريق نحو الدخول في مصاف النخبة السياسية.

يزعم المهتمون بالشأن الصيني أن الصين تدار عن طريق عدد يتراوح بين ثلاثمائة إلى أربعمائة شخص، هم من أهم أعضاء الحزب الشيوعي. إذا كان الأمر كذلك؛ فإن هؤلاء القادة الكبار يعملون من داخل شبكات أكثر اتساعاً، يمكن وصفها بأنها النخبة الحاكمة للصين. يمكن أن تصل أعداد هذه النخبة الأكثر عدداً إلى مئات الآلاف من الأشخاص[١]، وهو عدد يمكن إدارته بكفاءة تامة، وقد يكون مناسباً بما يكفي حتى لإدارة دولة بهذه الضخامة.

خلفية النخبة الصينية القابلة للنفوذ إلى داخلها تعود إلى تنظير الحزب الشيوعي لمفهوم الثورة. فرغم أن كارل ماركس Karl Marx قام ببناء نظرية لثورة العمال، إلى أن الشيوعية كتطبيق حركي سياسي كانت دائما على دراية بأن العمال لا يمكنهم الصعود معتمدين على أنفسهم؛ فهم يحتاجون إلى

---

(١) [Richard McGregor, *The Party: The Secret World of China's Communist Rulers* (New York: Harper, 2010)].

قيادة. والاسم التقني لهؤلاء الذين يقودون الثورة هو الطلائع. دائماً ما عرفت الطلائع الثورية بأنها مكونة من مجموعة من البشر المذهلين، فهم يملكون رؤية خاصة، ومواهب خاصة، واستعداداً لا مثيل له للتضحية. كما أن الطلائع يتمتعون بصيغة تنظيمية خاصة أيضاً. كان اسمهم ـ وما يزال ـ الحزب الشيوعي. لقد أحكم لينين Lenin نظرية الحزب الشيوعي بأنه: طلائع من شأنها أن تقود ثورة أزلية من أجل تحويل المجتمع(١)

وما زال الحزب الشيوعي حتى اليوم يعمل وفقا لتصميم لينين Lenin البسيط. فعملية انتقاء الأعضاء لا تتم فقط عبر اختبار ولائهم الأيديولوجي، لكن ـ أيضاً ـ باختبار قدرتهم على القيادة والعمل داخل فريق. كما أن عملية انتقاء الأعضاء هي أحد أهم وظائف الحزب. ولذلك فإن الحزب لديه فهم شديد التعقيد والتركيب لما يبحث عنه. فجميع أعضاء الحزب اجتهدوا في التفكير في ماهية الطليعة الثورية، وكيف يجب أن تكون، ومن هم الأجدر بالانتماء لها.

وعلى جانب آخر؛ فإنهم يأملون في إيجاد أصحاب الميول الثورية داخل المجتمع، ثم منعهم من الثورة ضد الحزب. أحد الطرق العنيفة لتنفيذ ذلك هي إيجاد المنافسين المحتملين، ومن ثم تهديدهم بالاعتقال، والسجن، والإعدام. لكن هناك طريقة أفضل بكثير من أجل تجنب الثورة: تحديد أصحاب النزعات الثورية، ومن ثم تضمينهم داخل الحزب بحسب الأوضاع.

يعتمد نظام قائمة الأسماء Nomenklatura ـ الذي يستخدمه الحزب من أجل اختيار المسؤولين الحكوميين من بين صفوفه ـ على اختيار أعضاء الحزب لقائمة المرشحين للترقي والتعيين من بين قائمة محددة. وهو اختيار مبني في أساسه على معيار الكفاءة. لكن القدرة على الصعود في ظل نظام يعتمد على قوائم الأسماء، تعتمد في الأساس على قدرة الشخص على تكوين علاقات مع الأفراد المسؤولين عن الاختيار. فهي ـ ببساطة ـ علاقة محسوبية بين أحد

---

(١) [V. I. Lenin, *What Is to Be Done*, chap. 1].

أعضاء اللجان والعضو الذي يتم اختياره. الحصول على مساندة من شخص واحد تعني الحصول على مساندة جميع مساندي هذا العضو رأسياً، إلى أعلى قمة يمكن أن تصل إليها سلسلة المحسوبية هذه. وأكثر أهمية من ذلك هو اكتساب مساندة تمتد أفقياً عبر العلاقات المتعددة التي يمتكلها هذا العضو مع أعضاء الحزب من أصحاب نفس المستوى والنفوذ. يمكن لأحد العضوات الصاعدات في الحزب أن تلحق نفسها بشبكة علاقات واحدة، ثم شبكات متعددة لاحقاً، ومن ثم تستخدم الروابط التي شكلتها كمرجعية لها داخل الحزب، وأيضاً كطريق لها نحو السلطة.

تدخل العلاقات الأسرية في الصورة عندما يتعلق الأمر بأي شبكة سلطة مركبة ممتدة عبر أجيال متعددة. تُبنى الشبكات على الروابط، والروابط الأسرية هي روابط مؤكدة بالطبيعة وبالثقافة. لن يتوقف الأمر عند دراية ابن أحد أعضاء الحزب الكبار بكيفية عمل النظام، وهو ما يزداد قيمة عندما يكون هذا النظام غامضا وبدون قواعد مكتوبة. لكنه ـ أيضاً ـ سيرث شبكة علاقات والديه الفعلية مع أعضاء الحزب. وسيزداد تأثير هذه الروابط قوة ـ بشكل خاص ـ عندما تسود الكونفوشوسية، وهو ما يحدث الآن بناء على حركية التمرد على الآباء الذين ظهروا في أثناء الثورة الثقافية. فكلما زاد دخول أبناء الكبار في شبكات العلاقات المختلفة في الحزب سيكون قيامهم بتشكيل شبكات علاقات بعضهم مع بعض أمراً طبيعياً.

على النقيض؛ فإن من يدخل الحزب بدون أي علاقات ليبدأ، فإنه يبدأ من الصفر. عليها أن تجد مسانداً ثم تتوسع من عند هذه النقطة. يتعين عليها أن تقدم بعض التنازلات كي تتمكن من المنافسة مع أبناء كبار الأعضاء في الحزب. ربما عليها أن تسبق في الموهبة، والجهد، أو القدرة على القيادة، لكن عليها أن تزيد مجهودها في محاولة لفت الانتباه وبناء شبكات العلاقات، غير ذلك فإن هذه المميزات لم تكن ليتم التشديد عليها بنفس القدر لو كان الجميع يبدأ بفرص متساوية.

يسهل مع مرور الوقت أن نرى كيف أن من اكتسبوا عضويتهم بالوراثة

ستكون لديهم مصالح مشتركة مع الآخرين الذين اكتسبوا عضويتهم في الحزب بنفس الطريقة. وسيسفر ذلك عن اصطفاف أعضاء الحزب الجدد ممن دخلوا معتمدين على أنفسهم بدون حق الوراثة؛ من أجل تشكيل شبكة من أصحاب الكفاءة، وليس من الروابط الأسرية. ومن هنا يأتي تشكيل الفصائل.

أحزاب داخل الحزب:

عند النظر إلى الحزب الشيوعي اليوم، سنجد أن الشرخ الأكثر ظهوراً هو بين الأمراء ومن صعدوا داخل الحزب بإثبات كفاءتهم، العديد منهم منضمون للروابط الشبابية للحزب. تصل كل مجموعة للسلطة عبر وسائل مختلفة، ومن ثم فإن كل مجموعة تسعى إلى تعظيم قوتها عبر هذه الوسائل نفسها. نوعا ماً، هي فرقة يمكن بتنظير أن تسمى «ماركسية طبقية»: فهي تأتي من الطريقة التي أوجد بها كل فصيل مكانته ونفوذه في المجتمع.

واجهت الصين العديد من القضايا الأيديولوجية، لكن ليس من الضروري أن تكون الفرقة بين الأمراء وأصحاب الكفاءة مبنية على خلاف أيديولوجي. تجد المحافظين ـ أي: اليسار كما يطلق عليهم في الصين ـ بسبب سعيهم إلى الحفاظ على بعض من الشيوعية التقليدية = متخوفين من إجراء إصلاحات سوقية واسعة، كما أنهم يخافون من إطلاق حرية إبداء الرأي. فهم يمثلون أتباع إدموند بوركي **Edmund Burke** المخلصين (حتى الشيوعيين منهم)، فهم يؤمنون بأن التدرج هو مفتاح إنجاح أي ثورة، وبأن التغيير السريع من شأنه أن يخلِّف العديد من الآثار المهلكة لأي ثورة.

وعلى جانب الإصلاح السريع ـ أي: ما يسمى باليمين في الصين؛ لأنهم يتحركون في اتجاه الأسواق ـ يؤمنون بأن النمو المذهل الذي حدث في الصين أتى في المقام الأول بسبب ترحيب الصين بتغيير الأساليب القديمة. يخلص اليمين في داخل الحزب إلى قضية سيادة الحزب، مثله مثل اليسار تماماً. لكنه ينظر إلى دور الحزب على أنه عامل متغير. التجارب داخل السوق، وحرية أكبر في إبداء رأي، وانتخابات محلية يمكن التراجع عنها إذا

ما اقتضت الحاجة[1]

لا تقف الفرقة بين الأمراء وأصحاب الكفاءة ـ تماماً ـ عند الانقسام بين يمين ويسار. فلدى أعضاء كل فصيل رؤية مختلفة حول التغيير الذي يجب أن يحدث في الصين، أو ذلك الذي لا يجب أن يحدث. تسي جينبينج Xi Jinping ـ وهو أحد الأمراء ـ كان في اليمين. بو كيلاي Bo Xilai ـ وهو من الأمراء أيضاً ـ كان يسارياً؛ مما يشير إلى أن هذا الانقسام يمكن التعامل معه على نحو أيسر عما لو كان انقساماً أيديولوجياً وطبقياً. في النهاية، فإن جزءاً من عبقرية قابلية النظام النخبوي القابل للنفوذ إليه هو أن ذرية أصحاب الكفاءة بإمكانها أن تصبح من الأمراء. يحتاج الأمر فقط إلى مرور بعض الأجيال لكي يتحقق.

على كل؛ فإنه حتى مع استمرار التوتر، فإن قوة النظام النخبوي القابل للنفوذ إليه تكمن في أن كلتا النخبتين بإمكانهما التعايش معا لفترات زمنية طويلة. فلن يكون في نية أي منهما تدمير النظام بالكلية. حتى مع كراهيتهم للأمراء، فإن أصحاب الكفاءة هم جزء من هيكل السلطة. هم لا ينظرون من الخارج. عندما ينظر الأمراء إلى أصحاب الكفاءة سيخافون على أنسالهم، وأنهم قد لا يتمكنون من الحفاظ على عضويتهم داخل البنية النخبوية. لكن أصحاب الكفاءة يريدون السلطة لأبنائهم أيضا؛ مما يجعل الأمراء مطمئنين إلى أن أصحاب الكفاءة لا يسعون إلى إلغاء قيمة الروابط العائلية بالكلية.

في نظام الولايات المتحدة، تعايشت النخبتان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدون أن تسعى أي منهما إلى الانقلاب على الأساليب التي تخلص إليها كل نخبة منهما. على سبيل المثال، رغم إيمان أنصار حكم الكفاءات العميق بقيمة الكفاءة كمعيار للنجاح، إلا أنهم سيسعون جاهدين إلى الاحتفاظ بأي مزايا توريثية يمكنهم الاحتفاظ بها من أجل أبنائهم، مثل القبول في الجامعات

---

(١) من أجل نظرة حول «اليسار» و«اليمين» بين نخب الفكر في الصين، انظر:

[Mark Leonard, *What Does China Think?* (New York: Public Affairs, 2008), 32-61].

بناء على معيار القرابة بأصحاب التاريخ أو المكانة. ولذلك؛ فإن المرونة المدمجة داخل النظام النخبوي القابل للنفوذ إليه = تقلل من الحاجة إلى الثورة بطرق عبقرية. فهو نظام يسمح بإعمال التفاهمات وتشكيل مبادئ جديدة من أجل تبرير هذه التفاهمات.

تدوير النخبة، أم حل مشكلة تداول السلطة؟

يثق المشاركون في الإجراءات الديمقراطية - بشدة - في فكرة أنهم يعبرون عن رغبتهم عن طريق اختيار المرشحين الأفضل من وجهة نظرهم ليصلوا إلى المقاعد. لكن علماء السياسة الذين يدرسون الديمقراطية لديهم رأي شديد القسوة حيال هذا الأمر؛ فالكثير منهم يعرفون الديمقراطية ببساطة على أنها تدوير نخب مختلفة إلى داخل وإلى خارج السلطة عبر آلية الانتخابات. وبحسب علماء السياسة هؤلاء فإن الانتخابات ليست هي ما يبقي على النظام. لكن - بالأحرى - هو توقع النخبة التي وصلت إلى السلطة أن تكون خارجها بعد فترة ما في المستقبل. وبالمثل؛ فإن النخبة عند خروجها من السلطة فإنها تتوقع استعادتها. نتيجة ذلك هي: أنه هناك اتفاق ضمني مبني على المصلحة الشخصية، يقضي بصمت كل نخبة واحترامها لحق الأخرى بالمشاركة في العملية السياسية والاحتفاظ بأملاكها، حتى وهي خارج السلطة. الأصل - هنا - هو أن النخب يجب أن يتم تدويرها كتدوير النرد من أجل جعل النخبة تتبادل الأماكن، له نفس قيمة الانتخابات من حيث الأهمية. كل ما هنالك هو أن الانتخابات تساعد على خلق تصور الحكومة المسؤولة[1].

في الصين، لم تتمكن فصائل الأمراء وأصحاب الكفاءة من خلق أسلوب يمكن الاعتماد عليه لتدوير السلطة فيما بينهما. إذا ما تمكنوا من فعل ذلك، سيمكنهم بعد ذلك تحويل أنفسهم إلى أحزاب سياسية مستقرة، وتقسيم الحزب الشيوعي إلى حزبين، ومن ثم تحويل الصين إلى نموذج مبدئي للديمقراطية.

---

(١) قام الأثينيون القدماء بالفعل باستخدام الاقتراع من أجل اختيار بعض المناصب الحكومية.

من الممكن أن يحدث هذا التحول في يوم ما، لكن لن يفضل الحزب أن يخاطر الآن بتحويل نفسه إلى كيانين واضحين. سيُفضل أعضاؤه الحفاظ على السلطة كمجموعة واحدة، وتَشارك السلطة، عن تشكيل أنفسهم في حزبين منفصلين، يمكن أن لا يثقا في بعضهما بالقدر الذي يسمح بتدوير السلطة.

مع ذلك؛ فإن نسخة تدوير السلطة في الوقت نفسه موجودة داخل منظومة الانتقالات التي يتبناها الحزب؛ فالسلطة تنتقل بانتظام من جيل إلى الذي يليه. فكل مجموعة من كبار أعضاء المكتب السياسي واللجنة الدائمة يقع اختيارها من بين فئة عمرية معينة أصغر بعشر سنوات تقريبا. أياً كان مقدار موهبتك، عليك أن تنتظر دورك. لا يحصل الأمراء على أي امتيازات عندما يتعلق الأمر بالعمر، ولا حتى أصحاب الكفاءة.

ربما تكون هناك علاقة بين التقاليد الكونفوشوسية المتعلقة باحترام السن ونجاح هذا الأسلوب الذي يعتمد على الفئات العمرية في إجراء المراحل الانتقالية. لكن تفسير ذلك لن تجده في الكونفوشوسية ذاتها؛ لأن معنى احترام السن في الكونفوشوسية هو أن الأكبر سناً يمكنهم الإمساك على مناصبهم، وليس تدويرهم خارج مكاتبهم، فمن صاحبوا ماو Mao في المسيرة الطويلة بقوا في مناصبهم حتى الثمانينيات من أعمارهم، بل وحتى بلغوا التسعين في بعض الأحيان، مثل دينج كياو بينج Deng Xiaoping. أما الآن؛ فإن القادة يتركون مناصبهم في نهاية الستينات من أعمارهم أو بداية السبعينات ليفسحوا المجال للجيل التالي.

تغيير الطاقم من جماعة إلى التي تليها ليس هو ـ تماماً ـ التدوير الذي تَعرِف من خلاله الجماعات النخبوية أنها ستخرج من السلطة، وتدخل إليها، ثم تخرج مرة أخرى. لكنه مجرد بديل يحقق هدفاً مماثلاً. كقائد ذي طموح، سيعرف الشخص صغير السن أنه ـ أو على الأقل أتباعه ـ سيحصل على الفرصة التي تمكنه من الحكم. وبينما هم في سدة الحكم؛ فإنهم يعرفون أن أمد بقائهم هو نفس أمد بقاء من سبقوهم إلى نفس المناصب.

كما أنهم يعرفون أنه يتعين على أبنائهم وبناتهم انتظار الوقت الذي يأتي

فيه الدور على فئتهم العمرية حتى يتمكنوا من الوصول إلى السلطة، وأن هذا لا يمكن أن يحدث مباشرة.

يخلق هذا النظام فرصاً متنوعة للفساد، وهي ما سأطرحها في الفصل المقبل. على كل؛ فإن في قلب هذه الفرص أن الحزب الشيوعي الصيني تمكن من إجراء العمليات الانتقالية بدون انتخابات. فقد قام الحزب بخلق مفهوم نصف نظام، شبه قابل للمساءلة، عن طريق مكافئة القادة الذين يرى أنهم قاموا بعمل جيد علانية، وإقصاء أولئك الذين لم يفعلوا. وعن طريق خلق دورات انتقالية منتظمة تمكن الحزب من التقليل من المخاوف حيال الاضطراب والفوضى التي تصاحب صيغ الحكم الأخرى؛ مثل الحكم المطلق للفرد.

يمكننا أن نرى نجاح نموذج الانتقالات هذا فيما حدث في أعقاب اختفاء تسي جينبينج Xi Jinping لمدة أسبوعين قبل اختياره ليكون الرئيس القادم للحزب وللدولة. ولم تصاحب عودته للظهور أي تفسيرات رسمية حول مكان اختفائه، أو كيف ولماذا اختفى؟ لكن الإشاعات لم تتوقف، وكل ما هنالك أنها لم تعد ذات أهمية[1]؛ فقد عاد القائد! وتسير عملية الانتقال بخطوات سريعة.

الرسالة النهائية التي أريد إيصالها باختفاء كي Xi لم تكن غياب الاستقرار بل الاستقرار. فحقيقة تمكن ولي العهد من الاختفاء عن الأنظار بدون أن يتسبب هذا في تهديد العملية الانتقالية = يفرض قدر الاستقرار الذي شعرت به أجهزة الحزب المختلفة، مقابل أولئك الذين هم في مركز الحزب. ربما لم يكتمل نضوج منظومة الانتقالات داخل الحزب بعد، لكن ثبت أنها

---

(١) ربما الأكثر غرابة ـ مناسب رمزياً حتى لو كان عجيبا من حيث السياق ـ أن كي Xi قد قُذِف بكرسي على خلفية شجار في اجتماع مغلق بين الأمراء، الذين يسمون بالجيل الأحمر الثاني. انظر:

[Mark Kitto, "What Really Happened to Xi Jinping," *Prospect*, October 31, 2012.].

متاح على هذا الرابط:

http://www.prospectmagazine.co.uk/world/xi-jinping-disappearance-truth

يمكن أن تعمل بحسب ما هو مخطط لها وبكفاءة، حتى وهي موضوعة تحت ضغط واضح. هذا هو ما تكون عليه عملية الانتقال الشرعية: عندما يكون ما يمكن أن يحدث إذا اختلف الوضع مجرد ملحق نذكره للتأريخ.

الفصل السادس

شرعية بلا ديمقراطية

كان الثالث والعشرون من يوليو ٢٠١١ يوماً عادياً في مدينة ونتشو، إحدى مدن مقاطعة تشيجيانج في الشرق. على حافة المدينة - تماماً - توقف قطار شديد الحداثة فائق السرعة فوق جسر يعلو نهر أويانج. ثم فجأة، وبلا أي مقدمات، اصطدم قطار آخر فائق السرعة بهذا القطار من الخلف ليزيحه تماماً؛ فقد سقط نظام الإشارات! انحرف كلا القطارين وسقطا من أعلى الجسر وأودى هذا الحادث بحياة أربعين شخصاً، وأصيب أكثر من مائتين.

أي شخص له دراية بأحوال القطارات سيعرف أن خطوط السكة الحديد التي أُنشئت في القرن التاسع عشر عانت من حوادث تصادم هي الأخرى. خطوط السكة الحديد فائقة السرعة بالصين هي خطوط شديدة الحداثة؛ فهي نتيجة ضغط كبير حدث في اتجاه إنشاء أكبر شبكة قطارات فائقة السرعة في العالم، وخلال بضع سنوات فقط. لا يوجد أي شيء صادم حيال حوادث القطارات؛ فأكثرها حداثة وتأميناً معرض للحوادث.

ما يهمنا في حادث ونتشو هو ما حدث بعده. كان الحصول على المعلومات صعباً في البداية. وعقب الحادث مباشرة كان كل ما يهم المسؤولين هو الدفاع عن أنفسهم، تماماً كما يحدث في أي بيروقراطية تقليدية تسعى إلى الحماية الذاتية في أي مكان. وقد تورطوا جميعاً في التشويش، والإنكار، واختلاق الأعذار. وبدلاً من فحص موقع الحادث وجدناهم يأمرون بتوجيه حفارات إلى موقع الحادث من أجل دفن القطارات.

تعد منظومة القطارات الوطنية - التي تضم عدداً صادماً من القطارات

وعداً مذهلا من السكك الحديدة ـ أحد المكونات الهامة لعملية توسيع البنية التحتية التي يُرسي عليها الحزب الشيوعي شرعيته. فتكلفة خط السكة الحديد بين بكين وشنجهاي ـ وحده ـ وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات. لا يمكننا ـ أبداً ـ التقليل من الأهمية الرمزية والعملية لهذه القطارات، بالنسبة لخطط الصين الساعية إلى الانتشار والنمو. كان من الممكن بسهولة أن ينظر إلى حادث التصادم من منظور أن التوسع حدث بسرعة وبدون اتخاذ إجراءات وقائية كافية. إمكانية أن يكون هناك فساد خلف سقوط التكنولوجيا كان من الممكن أن تكون مؤذية للنظام أيضاً. كان تصرف الحكومة الصينية في مواجهة الإحراج العام مشابهاً ـ تماماً ـ لما كانت ستفعله أي حكومة غير ديمقراطية؛ فبياناتهم كانت مقتضبة للغاية، ولم يأت المؤتمر الذي أداره الحزب بنفسه بأي معلومات على الإطلاق.

ثم أتى دور المدونات! اسم المدونات الصينية المصغرة هو سينا ويبو Weibo، ويمكنها أن تحدد أقصى عدد من الرموز للمدون في أي وقت. يمكن للمدون استخدام بضعة مئات من الرموز؛ ليقول أكثر بكثير مما يمكننا نحن قوله باستخدام الحروف الرومانية عبر تويتر Twitter.

في غضون دقائق من وقوع التصادم كان المدونون بدؤوا في تحرير تعليقات تدور حول المطالبة بفتح تحقيق مكثف ومعلن؛ فقد اخترقوا التعتيم الذي فرضته الحكومة وركزوا اهتمامهم على ما حدث. عندما صرح متحدث عن وزارة خطوط السكة الحديد بأن دفن القطارات كان يهدف إلى تسهيل عمليات الإنقاذ (سواء صدقت هذا أم لا، أنا أصدقه)، انفجر الإنترنت محولاً عبارته إلى كلمة سخيفة متفق عليها مسبقاً؛ مما اضطر رئيس وزراء الصين وين جيانبو Wen Jianbo إلى الظهور علانية في موقع الحادث من أجل الإشارة إلى جدية الحكومة في التحقيق في أسباب وقوعه.

رأى الفصيل المتفائل من المراقبين في الغرب في المدونين بوادر لحرية التعبير والمسؤولية الديمقراطية؛ فقد ذهبوا بانتباههم نحو تقنية التدوين المصغر وسرعتها التي تهزم الرقابة. معظم تغطيات وسائل الإعلام الغربية كانت تشير

إلى أن اهتمام الرأي العام بالكارثة من شأنه أن يقلل من شرعية الحزب. هذا يتفق مع القناعات الغربية الذاتية بأن الديمقراطية وحرية التعبير ـ وحدهما ـ هما ما يمنحان أي نظام شرعيته.

الحياة القصيرة السعيدة لويبو Weibo:

هناك قناعة واسعة بأن التواصل الشبكي بكل فوريته، واتساعه، وتنوعه يشكل خطراً حتمياً على الحكومات غير الديمقراطية بشكل عام، وعلى الحكومة الصينية بشكل خاص. لكن على كل حال؛ هذه ليست ضرورة؛ فربما تكون الحكومة قد رأت في التدوين المصغر الذي صاحب حادث القطار هدية أتتها عن طريق تكنولوجيا الإنترنت؛ حيث مكنت التعليقات المنشورة السلطة في بكين ـ فورياً ـ من إدراك تورط السلطات المحلية في عملية تعتيم. تعتمد السلطة المركزية في دولة كبيرة متناثرة على الرقابة الفعالة على الحكومات المحلية، وهو ما كان يمثل تحدياً كبيراً للسلطات الصينية المتعاقبة منذ عهود الإمبراطورية. لا يمكن الاعتماد على أن المسؤولين المحليين سيقولون الحقيقة دائماً، أو أنهم سيخفونها من أجل تمرير مصالحهم؛ ولذلك فإن الحصول على معلومات مستقلة هو نعمة كبيرة من أجل التحكم المركزي[١].

كشف التدوين المصغر لأعلى المسؤولين في الحزب عن درجة قلق الرأي العام حيال ما حدث، وبذلك لم يحصل الحزب فقط على معلومات حاسمة تتعلق بتهديد شرعيته، بل منح ـ أيضاً ـ الفرصة للرد. فالتعامل الجاد مع الحادث، ومن ثم إرسال رئيس الوزراء بنفسه من أجل الحديث عن الأمر، كان طريق الحزب

---

(١) قارن:

[Yuezhi Zhao and Sun Wusan, "Public Opinion Supervision: Possibilities and Limits of the Media in Constraining Local Officials," in *Grassroots Political Reform in Contemporary China*, ed. Elizabeth Perry and Merle Goldman (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2007), 300, 321-22] ; [Steve Tsang, "Consultative Leninism: China's New Political Framework?," *Journal of Contemporary China* 18, no. 62 (2009): 865-80].

مسؤولو الحزب يستخدمون الإنترنت «كأداة استشارية». انظر أيضاً:

[Anne-Marie Brady, Marketing Dictatorship: *Propaganda and Thought-Work in Contemporary China* (Plymouth, U.K.: Rowman & Littlefield, 2008), 126-45].

لدعم شرعيته. لقد بدى الأمر وكأنه استجابة للرأي العام؛ لأنه في الحقيقة كان استجابة للرأي العام. وجود استجابة هو أمر يجب ملاحظته في ذاته، رغم حقيقة أنه لا رئيس الوزراء ولا الحزب نفسه قد انتُخِبوا بطريقة ديمقراطية. فقد رأى الرأي العام ـ بما فيهم المدونون أنفسهم ـ أن الحكومة لديها الاستعداد للتعامل مع القضايا التي تقلقهم. والحكومة التي تستجيب للمخاوف تكتسب الشرعية في عيون شعبها، وفي عيون من عبَّروا عن هذه المخاوف في المقام الأول.

هناك رقابة شديدة مفروضة على التحرير العام عبر الإنترنت في الصين، عبر آلاف من المراقبين الحكوميين. تسير تكنولوجيا الإنترنت في اتجاهات متعددة. ما الذي يقوله الناس؟ وما الكلمات التي يبحثون عنها؟ وهو ما يوفر مصدراً قيماً للمعلومات تستفيد منه الحكومة في التعرف على ما يفكر فيه الرأي العام. ورغم عدم سهولة التحكم في رد الفعل المباشر تجاه أي حدث عام، إلا أن ردود الفعل هذه تشكل نافذة مباشرة على الروح الجماعية للدولة.

حتى قبل الإنترنت، قامت الحكومة بتجربة الصحافة المطبوعة كأداة رقابية على المسؤولين العموميين. كانت الصحافة في التسعينيات لديها مساحة من الحرية فيما يتعلق بالحديث عن المشاكل الاجتماعية والفساد. كانت الصحافة كلها خاضعة لصور مختلفة من أدوات الحزب للتحكم، وكانت تُشجَّع على المساهمة في تحسين الخدمات العامة، عن طريق كتابة تقارير حول فشل المسؤولين المحليين. لكنها مع ذلك، لم تكن صحافة حرة بالمعنى الكامل. فالصحف الكبرى ـ على سبيل المثال ـ كانت تطبع نسختين: نسخة خاضعة للرقابة تذهب للرأي العام، ونسخة أخرى حرة، مقصورة على كبار مسؤولي الحزب؛ مما يجعل الصحافة بعيدة عن أن تكون سلطة رابعة، لكنها لم تكن سوى أداة خاضعة لسلطة الحزب[١].

---

(١) Jingrong Rong, *Investigative Journalism in China: Journalism, Power, and Society* (New York: Continuum, 2011), 38-48]; [Benjamin Liebman, "Watchdog or Demagogue? The Media in the Chinese Legal System," *Columbia Law Review* 105 (2005)].

من أجل نظرة حول كيفية إسهام إصلاحات الصحافة في الوصول إلى خطاب الإنترنت، انظر:
[Ya-Wen Lei, Institutional-Social Embeddedness of the Public Sphere: Media, Law, Networks, and the Het-
= erogeneous Development of the Public Sphere in China,]

يعطي الإنترنت فرصة للولوج مباشرة إلى رقابة غير رسمية وإلى الرأي العام، في مقابل تحكم أقل. حتى في وجود المدونين الذين يحررون تدوينات داعمة للحزب مقابل أجر مدفوع، فإن المصدر المفتوح للجميع على المدونات لا يمكن التحكم فيه مثلما كان الحال مع المحررين والمراسلين الصحفيين. قد يثبت تعالي ضجيج نبرة عدم الرضا عن كيفية عمل الحكومة فداحة ما يمكن أن يتسبب فيه لشرعية الحزب مع مرور الوقت. ولذلك؛ فإن الحزب يرى أن الرقابة ضرورية من أجل خلق توازن تجاه تأثير الإنترنت.

هناك العديد من الموضوعات التي يحظرها الجدار الناري العظيم الذي طورته الصين على شبكة الإنترنت. فمثلا: جماعة فالون جونج Falun Gong الدينية[1] محظور عليها الاقتراب من الإنترنت. كذلك مسألة استقلال التبت. وفي الغالب غير مسموح بتسمية انتفاضة تيانامين. ولم يكن استمرار الحكومة الصينية في غلق أي صفحات تتحدث عن الربيع العربي مفاجئاً؛ فحكومات الفرد لا يوجد لديها تهاون مع موضوع الثورة[2].

تمثل عملية الرقابة في عصر الإنترنت مشاكل تقنية متعددة، كما أن تكاليفها شديدة الارتفاع (يمكن لمن يريدون الالتفاف حول الجدُر النارية فعل ذلك باستخدام تقنيات يتم تطويرها بنفس السرعة التي تتم بها غلقها)، لكن السماح بحريةِ إبداءِ رأيٍ انتقائيةٍ قد يكون له فوائد كبيرة، علاوة على تزويد الحزب الحاكم بالمعلومات التي يحتاجها. من الممكن - أيضاً - أن يساهم في تخفيف التوتر الذي قد يصيب الرأي العام المحبط بسبب عدم تمكنه من الحديث. تقول آخر الأبحاث التي قامت بتحليل أنماط الرقابة الشبكية في

= لم يطبع بعد، توجد نسخة بحوزة مؤلف هذا الكتاب.

(١) هي طائفة تأسست عام ١٩٩٢ تمارس طقوس معينة تمزج بين التعاليم البوذية والطاوية، وتعتمد على تدريبات التأمل والتنفس العميق، وقد نمت وزاد اتباعها حتى بلغ عددهم وفقاً لتقديرات الحكومة الصينية ٧٠ مليون شخص بحلول عام ١٩٩٩، وهو العام الذي حظرت فيه الحكومة الصينية نشاط الطائفة، واعتقلت الآلاف من أتباعها، وخضع كثير منهم للتعذيب. (الناشر)

(٢) قارن:

[Brady, *Marketing Dictatorship*, 128-33].

الصين بأن الرقابة على الموضوعات التي تتناول الحكومة تحدث بصورة أقل منها على الموضوعات التي قد تؤدي إلى ردود فعل جماعية أو الموضوعات التي تنتقد المراقبين أنفسهم[١].

نحن نعرف ـ من خلال أمثلة الأنظمة الشمولية؛ مثل الاتحاد السوفييتي ـ أن الناس مع عدم قدرتهم على الحديث، يقومون مع مرور الوقت بتطوير وسائل سرية من أجل مشاركة قيمهم وأفكارهم. النموذج الذي تتبعه الصين في تنظيم الخطاب أكثر تعقيداً بمراحل من الصورة الشمولية القديمة. بشكل عام؛ فإن الرهان هو أن الرأي العام سيركز حديثه على الموضوعات التي من شأنها أن تقلل من الانتباه إلى الموضوعات المحرمة.

لكن احتمال نفاد صبر الرأي العام الصيني حيال القيود التي تفرض عليه الحديث عن موضوعات معينة دون غيرها = ما زال قائماً، وقبل هذا: رقابة الحكومة على الإنترنت[٢]. وقد يتعاظم الإحباط بسبب عدم الاستماع إلى هذه المخاوف؛ مما يجعل بعض الأفراد الذين يشكلون جزءاً من تيار الرأي العام يرغبون في الحديث عن تغيير جذري، بدلاً من الحديث عن تغييرات سطحية. بعبارة أخرى، سيسعون إلى الترويج للثورة.

يجب على الحزب الشيوعي ـ كي يتمكن من البقاء ـ أن تكون لديه استجابة إلى المواطنين الذين يريدون كسر النظام. فالحزب الصيني نفسه أتى لسدة الحكم كحزب ثوري، ولذلك فإن هذا الأمر لا يفارق تفكيرهم أبداً. عليهم أن يجدوا وسائل استجابة من أجل تحقيق شرعيتهم، إذا ما أرادوا تجنب ثورة أخرى، بدون أن يفقدوا زمام الأمور.

---

(١) Gary King, Jennifer Pan, and Margaret Roberts, "How Censorship in China Allows Government Criticism but Silences Collective Expression," *American* Political Science Review (forthcoming, 2013)].

(٢) انظر: استفتاء Pew المدرج في:

[Kaiser Kuo, "Deborah Fallows: Few in China Complain About Internet Controls" (March 27, 2008),].

متاح على هذا الرابط:

http://www.pewinternet.org/media-mentions/2008/deborah-fallows-few-in-china-complain-about-internet-controls.aspx

القبض بقوة:

الحفاظ على الشرعية في دولة سلطوية هو أمر شديد الصعوبة. يعمل الحزب الشيوعي الصيني بجد على هذه المشكلة كما يسعى إلى تأسيس الحلول التي يطورها. كنتيجة لذلك؛ فإن شكل الحكومة المتمايز الذي يتطور في الصين قد ـ بل إن احتمالية ذلك كبيرة ـ يستمر لمدة أبعد بكثير من تلك التي يتوقعها المشككون.

أنا لا أتحدث عن البقاء دائماً، لا يجب لأحد أن يفعل؛ فالحكومة الديمقراطية نفسها هي ظاهرة جديدة من المنظور التاريخي. فهي لم تستمر بعد في أي مكان لمدد مماثلة للأنظمة الملكية القديمة. لكن الحزب الشيوعي يطور آليات حكومية يمكنها أن تستمر لعقود في المستقبل، أبعد مما يمكننا أن نتوقع. وآليته الرئيسة هي تحليل الرأي العام، الذي يراقب عن قرب أي حكومة على وجه الأرض.

على الحزب أن يولي الرأي العام انتباهه بجدية كبيرة؛ لأنه يعرف أنه لن يتمكن من البقاء كحزب حاكم بدون الحفاظ على شرعيته. الخدعة كلها تدور حول إيجاد طرق تطمئن الرأي العام قبل تصاعد الاعتراضات ضد النظام أو تفاقمها. أحد الوسائل ـ كما رأينا ـ هي الرقابة عبر الإنترنت. أحد الآليات التقليدية الأخرى هي تكوين شبكة استخباراتية بشرية من مسؤولي ووكلاء الحزب. يمتلك الحزب خلايا تنظيمية داخل كل شركة تديرها الحكومة، وفي كل تجمع سكني. بمعنى أن أعضاء الحزب الخمسة والسبعين مليونا، جميعهم يعملون كمصادر في خدمة الأعضاء الآخرين الذين يقومون بالحكم.

علاوة على ذلك، فإن الحكومة الصينية ـ مثلها مثل كل الحكومات غير الديمقراطية ـ تتجسس على مواطنيها. وبعكس الاعتقاد الشائع، فإن عمليات التجسس هذه لا تهدف فقط إلى تحديد المنحرفين فكريا، بل إنها تفيد ـ أيضاً ـ في وضع تصور عام لما يقوله الشارع. على سبيل المثال، قامت حكومة المملكة المتحدة في أثناء الحرب العالمية الثانية بوضع رقابة منظمة على سلوك المواطنين، ليس بهدف التعرف على ما يفكر فيه الأفراد، لكن من أجل

التعرف على ما يتبناه الرأي العام في العموم. ولم تكن تعلن الحقائق حيال الحالة المعنوية للشعب؛ لأنه كان وقت حرب[١]. كذلك في الصين، فإن الوضع الحقيقي للرأي العام هو أمر يتعامل معه بسرية شديدة. وهذا هو ما يجب أن يكون من وجهة نظر نظام غير ديمقراطي.

التظاهرات التي يقوم بها المواطنون هي وسيلة أخرى تتعرف من خلالها الحكومة على ما يشغل الرأي العام. هناك عشرات الآلاف من التظاهرات التي تحدث كل عام في الصين لأسباب مختلفة: من فساد مسؤولين محليين، إلى التلوث، إلى سوء الخدمات العامة[٢]. التظاهرات غير المصرح بها تخضع للفض؛ لأنها غير قانونية. المسؤولون المحليون يبغضون هذه التظاهرات؛ لأنها تلفت نظر السلطات المركزية إلى عدم رضا الرأي العام عن أدائهم[٣].

لكن يتم التساهل مع هذه التظاهرات في حدود معينة. يمكنهم أن يخبروا المسؤولين المحليين عن الخطأ، ومن ثم يشجعونهم على إصلاحه. يخاف الحزب الحاكم بشكل خاص من المسيرات الضخمة المنظمة أو الاحتجاجات؛ فشبح تيانامين سيخيم إلى الأبد. لكن ليس من الضروري أن تقلل التظاهرات الصغيرة حول أمور معينة من شرعية الحزب. بل إن مثل هذه التظاهرات في الحقيقة قد تكون دعماً لشرعية الحزب ما دام إيمان الرأي العام باقياً بأن هناك من يستمع له.

---

(١) حول الاستخبارات المنزلية، انظر:

[Ian McLaine, *Ministry of Morale: Home Front Morale and the Ministry of Information in World War II* (London: Allen & Unwin, 1979); *The British People and World War II: Home Intelligence Reports on Opinion and Morale*, 1940-1944 (Great Britain, Ministry of Information INF 1.264 & 1.292).].

متاح على هذا الرابط:

http://images.crl.edu/106.pdf

(٢) تقدير لسنة ٢٠١١ من ١٨٠٠٠٠، انظر:

[Kevin J. O'Brien and Lianji-ang Li, *Rightful Resistance in Rural China* (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2006)].

(٣) [Carl F. Minzner, "Riots and Cover-Ups: Counterproductive Control of Local Agents in China," *University of Pennsylvania Journal of International Law* 31, no. 1 (2009): 53].

الفساد وسيادة القانون:

بناء حكومة شرعية قادرة على الاستجابة بدون إجراء انتخابات هو تحدٍّ عظيم حاولت الحكومة الصينية تخطيه عبر الوسائل التي أوضحتها. لكن الصين تواجه عقبة أخرى أمام شرعيتها، وهي أكبر من كل العقبات الأخرى مجتمعة؛ فهي تهدد بناء شرعية الحزب برمته، هي مشكلة الفساد. لن تستطيع أي حكومة أن تصمد إذا كان رأي الناس هو أنها تعمل لنفسها فقط وليس لهم. لذلك؛ فإن الحديث عن الفساد هو أكبر تحدٍّ يواجه الطبقة الحاكمة في الصين. فكيفية إدارة الحزب لهذه الأزمة قد تحدد مصير «الحرب الهادئة» نفسها.

كمبدأ عام، فإن وجود نخبة قابلة للنفوذ إليها من شأنه أن يقلل من الرغبة في الفساد بين أولئك الذين هم في مواقع السلطة، حيث إنهم لديهم الفرصة في تمرير سلطتهم لأبنائهم. لكن قصص الأبناء الفاسدين للنخبة الصينية شديدة الانتشار في الصين. حتى أن هناك عبارة شهيرة تقال في الصين لتشير إليهم: «أبي هو لي جانج Li Gang»، هذه العبارة قالها أحد أبناء النخبة الصينية في أثناء اعتقاله على إثر حادثة قيادة تحت أثر الخمر قتل خلالها أحد المارة. وقد أثارت فداحة عبارته غضباً واسعاً، كما أنها تثبت أن خطر التميز يمر عبر الأجيال.

التخوف نفسُه كان سبباً في تقليل رتبة هو جينتاو Hu Jintao ـ أحد أقرب مساعدي الرئيس في سنة ٢٠١٢ ـ، بعدما قام ابنه بتحطيم سيارته الفيراري في الساعة الرابعة فجرا. قُتِل الابن في نفس اللحظة. وأصيبت السيدتان اللتان كانتا برفقته بإصابات خطرة، وقد ماتت إحداهما في وقت لاحق متأثرة بإصابتها. وقد قالت الأخبار: إنهما كانتا بغير كامل ملابسهما. تم التعتيم على القصة لعدة شهور، لكنها ظهرت في وقت لاحق. لم يكن هناك مجال لأن يخطئ أحد في التعرف على الحق المكفول لأبناء النخبة بالمجون. تماماً، كما لم يخطئ أحد في التعرف على السيارة التي يبلغ ثمنها ٢٥٠٠٠٠ دولار.

يكلف الفساد حكومة الصين مليارات وربما تريليونات من الدولارات. الحكومة نفسها تقدر المبالغ التي هرب بها حوالي ١٨٠٠٠ مسؤول إلى خارج الصين بمبلغ يصل إلى ١٢٣ مليار دولار عبر العقدين الماضيين. الفساد العادي خلال مسيرة العمل هو أمر يمكن أن يحدث في أي مكان، لكن التحول من الملكية العامة إلى ملكية خاصة جزئياً هو أمر من شأنه أن يفتح أبواب الفساد على مصراعيها بالنسبة للمسؤولين الفاسدين[1]. في الاتحاد السوفييتي المنحل تسبب هذا في ظهور أقلية من أصحاب المليارات في ليلة وضحاها. يمكن لمسؤولي الحزب في الصين أن يستغلوا ميزة عشرات الآلاف من الأعمال المتاحة، ومن ثم الحصول على الأرباح لهم ولعائلاتهم بغير وجه حق[2].

معدل الفساد في الصين شديد الارتفاع إلى الدرجة التي تجعلنا نتساءل حول إذا ما كان سيؤثر في عجلة النمو الاقتصادي لاحقاً أم لا؟! ورغم أن النمو الاقتصادي استمر في بعض البلدان حتى مع وجود الفساد بها ـ مثل: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان ـ، إلا أنه منذ نحو عام، فإن هناك اتفاقاً على أن الفساد هو عقبة في طريق النمو. فهو ـ لا شك ـ يفسد نوايا الأفراد الذين يقومون باتخاذ القرارات الكبرى حيال عمل السوق، في الصين: فإن العديد من القرارات المتعلقة بالأعمال والاستثمار يتخذها مسؤولو الحكومة أنفسهم[3].

وأهم من ذلك، هو أن الفساد يقلل من شرعية الحزب؛ لأنه يقدم صورة

---

(١) بحسب تقرير سنة ٢٠٠٨ المنشور ـ مختصراً ـ على موقع البنك المركزي الصيني، انظر:
[Andrew T. Areddy, "Report: Corrupt Chinese Officials Take $123 Billion Overseas," *Wall Street Journal China Real Time Report*, June 16, 2011.].

متاح على هذا الرابط:
http://blogs.wsj.com/chinarealtime/2011/06/16/report-corrupt-chinese-officials-take-123-billion-overseas/

(٢) [Andrew Wedeman, *Double Paradox: Rapid Growth and Rising Corruption in China* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2012), 111-42].

(٣) [نفس المرجع. ١ ـ ١٤، ١٧٧]. من أجل نقد جيد وحديث للكتابات الضخمة حول الفساد، انظر:
[Benjamin Olken and Rohini Pande, "Corruption in Developing Countries," *Annual Review of Economics* 4 (2012): 479-619].

مفادها أن الحزب يقوم بسرقة الشعب من أجل إثراء أعضائه. تبرز قصة بو كيلاي Bo Xilai، محارب الفساد إمكانية عدم التحكم في الفساد، حتى مع من يبدو منطقيا أنهم يسعون إلى القضاء عليه. وكما يعرف الجميع، الفساد يغذي نفسه. فالإمساك بالفسدة يزداد صعوبة كلما ازداد عددهم. ومع انتشار الفساد يتحول الأمر إلى عادة. وسيأتي وقت قريب تُنعت فيه بالسذاجة حال لم تكن فاسداً.

إجمالاً، فإن الحزب لديه الرغبة في محاربة الفساد؛ لأن أعضاءه لا يرغبون في قتل الأوزة التي تبيض ذهباً. أما على مستوى الأفراد، سيحاول أعضاء الحزب أن يسرقوا بالقدر الذي لا يتسبب في الإمساك بهم. تتطلب عملية محاربة الفساد تخطي هذا الفعل الجماعي. من حيث فكرة المصلحة الشخصية، لا توجد لدى أعضاء الحزب رغبة الإطاحة بالفساد بشكل كامل. لكن لديهم الرغبة في إبقائه تحت السيطرة.

الحل الأبرز لمشكلة الفساد في الغرب هو سيادة القانون والنظم التنفيذية. إذا خرق أعضاء النخبة القانون، سيتم تعقبهم ثم معاقبتهم. الخوف من العقاب من شأنه أن يقيهم مستقيمين.

أما الحزب؛ فقد اتخذ سياسة مختلفة. فهو يجري لجنة فحص انضباط مركزية، ويشن حملات دورية ضد الفساد يتم فيها التحقيق مع آلاف الأعضاء ومعاقبتهم. بالإضافة إلى ذلك، عندما يتحدث الناس عن فساد أعضاء الحزب على مستوى محلي أو على مستوى الدولة، فإن الحزب يتخذ خطوات واضحة في سبيل التخلص منهم. ليس الهدف من تلك الخطوات هو التخلص من الفساد دفعة واحدة، لكن السيطرة عليه، وإرسال رسالة إلى الجمهور، مفادها: أن التخلص من الفساد هو موضع اهتمام للحزب[١]

يمكننا النظر أكثر في قضية الفساد عبر التنافس الشديد بين حكومات

---

(١) [Wedeman, Double Paradox, 142-76; Andrew Wedeman, "Anticorruption Campaigns and the Intensification of Corruption in China," *Journal of Contemporary China* 14, no. 42 (2005)].

المناطق المختلفة في سبيل النجاح على الصعيد الاقتصادي. فالفوز بهذه المنافسات هو بمنزلة جواز المرور إلى المناصب العليا داخل الحزب بالنسبة لمسؤولي المناطق الذين يقيم أداؤهم من خلال سلطات الحزب المركزية. إذا تمكن الفساد من منطقة ما، فإن ذلك ينعكس بتأثير سلبي في الأعمال التي ستنفذ في أي مكان آخر، مما يؤذي مسيرة هؤلاء المسؤولين الفاسدين بإضعاف النمو الاقتصادي في منطقتهم. نظام التنافس يعطي الأفراد المسؤولين داخل الحزب - وليس فقط الحزب ككيان - دافعاً من أجل السيطرة على الفساد[1].

هل يكفي هذا؟ يعتمد هذا على مدى قبول الجمهور في الأساس لحقيقة تحول ذوي النفوذ من المسؤولين إلى الثراء، مع أنهم يصدقون في الوقت نفسه أن هذا سيجعلهم في حال أفضل مما كانوا يكونون عليه حال انهيار هذا النظام. هذا التوازن ضعيف للغاية. يؤمن الخبراء الخارجيون بأن الفساد في الصين قابل للسيطرة عليه، كما يقولون بأن معدلات الفساد لم ترتفع بشكل كبير عبر العقد الأخير[2]. إذا اتفق المواطن الصيني العادي مع هذا الرأي، فإن الحزب بإمكانه أن يحافظ على نفسه حتى في ظل وجود فساد ضخم.

لكن على قيادات الحزب أن تقوم بعمل أفضل في سبيل تغيير وجهة نظر الرأي العام تجاه الفساد. ويمكن للإنترنت أن يساعد في ذلك. يمكن للتعهيد الجماعي المُجَهَّل Anonymous Crowd-sourcing أن يحدد العناصر السيئة، وأن يعطي قدراً من الشفافية لنظام سيكون ضبابياً حال كان الوضع خلاف ذلك. من الممكن لما يعرف بمحرك البحث عن اللحم البشري Human flesh

---

(١) نُظِر إلى التنافس بين المدن على أنه تفسير محتمل لمحدودية الفساد في المناطق الحضرية، وانظر أيضاً:

[And see Alberto Ades and Rafael di Tella, "Rents, Competition, and Corruption," *American Economic Review 89* (1999): 892].

ومن أجل قراءة حول شدة المنافسة المحلية في الصين وعلاقتها بنمو الصين، انظر:

[Chenggang Xu, "Fundamental Institutions of China's Reforms and Development," *Journal of Economic Literature* 49, no. 4 (2011): 1099-1107].

(٢) [Wedeman, *Double Paradox*, 177-98].

search engine النشاط الشبكي التلقائي - حيث يتعاون مستخدمو الإنترنت على إيجاد شخص ما يتصرف تصرفات مشينة -، وأن يكون أداة شديدة الفاعلية في الإمساك بالمخطئين. لكنه - مثل صور العقاب الشعبي الأخرى -، من الممكن أن يستهدف الأبرياء مما يلزم الحزب بالتحكم فيه. مع ذلك، فإن الحزب في الأساس قد يستفيد من المبالغة الشعبية في إعمال ما يجب أن يعمل ضد الفساد.

كما أن الفترات الانتقالية، المكون الرئيس الآخر في الحكم الصيني الجديد، قد تكون حاسمة في توجيه رسالة محاربة الفساد. من الضروري أن يؤمن الجمهور بأن المسؤولين شديدي الفساد يتم منعهم من الترقي. لا يجب أن تتوقف وظيفة نظام قوائم الأسماء عند تحديد من هو قائد قادر على التأثير، لكن على هذه القوائم - أيضاً - أن تحدد من هو فاسد بحيث يتم منعه من الترقي.

خاتمة الجزء الثاني

الحكم والصراع

لقد قمت في هذا الجزء من الكتاب بمحاولة تقديم بعض الفرضيات حول الكيفية التي سعت بها القيادة الصينية إلى تطوير حلول جديدة بعيدة عن الديمقراطية؛ في سبيل مساعيها إلى تخطي مشاكل الحكم التي تسعى الديمقراطية نفسها إلى حلها. أطروحتي هي أننا من أجل أن نستوعب الكيفية التي ستتصرف بها الصين في أثناء «الحرب الهادئة»، علينا أن نستوعب الدوافع التي ستحفز قادتها، والخطط الداخلية البادي أنهم سوف يقومون بتبنيها.

الصين ليست في طريقها إلى التحول إلى ديمقراطية بمفهومها الغربي. يستحق من يتفاعلون مع هذا ـ سواء في داخل الصين أو خارجها ـ الثناء على شجاعتهم وتفاؤلهم، لكن ليس على مستوى إدراكهم للواقع السياسي. فتحويل الدولة إلى ديمقراطية سوف يضع الامتيازات التي يتمتع بها الحزب تحت التهديد، ويحتمل أن يقضي عليها. عوضا عن ذلك، يسعى القادة في الصين إلى تثبيت السلطة لأنفسهم عن طريق التمدد التدريجي لطبقة أصحاب الكفاءات. ما دامت الولايات المتحدة تطعن في شرعية حكم الحزب = سيتسمر وجود قلق بينها وبين الصين بعيد عن الصراع الجيوإستراتيجي المبني على مصالح مستمرة.

وفي الوقت نفسه، فإن بنية تجربة الحكم الصينية تقول: بأن الصين تمتلك طرقاً تمكنها من إدارة صراعها مع الغرب. القيادة الصينية شديدة الحكمة والاهتمام بنفسها. في الوقت الحالي ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً

بالنمو الاقتصادي الذي يعتمد على العلاقات التجارية مع الغرب[1]. تميل الأطراف المتعقلة إلى تجنب الصراع بقدر الإمكان. يبحثون عن سبل للتعاون الذي يبقي الصراع هادئاً.

سنتحول الآن إلى عواقب «الحرب الهادئة»، والآليات الممكنة من أجل إدارة الصراع وفتح سبل التعاون.

---

(١) انظر:

[Paul A. Papayoanou, *Power Ties: Economic Interdependence and War* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999), 24-29]

وانظر أيضاً:

[Scott L. Kastner, *Political Conflict and Economic Interdependence Across the Taiwan Strait and Beyond* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2009), 7-8, 25-29].

يقول كلاهما بأن الترابط يخفف من الصراع، خاصة عندما ترتبط القيادة السياسية بمصالح اقتصادية دولية في داخل دولهم.

الجزء الثالث

التنافس العالمي

الفصل السابع

سباق تشكيل التحالفات

بالتأكيد كان شبح بيرل هاربور Pearl Harbour يخيم على الأجواء مع قيام اللواء البحري فوميوكي كيتاجاوا Fumiyuki Kitagawa بقيادة أسطول مكون من ثمانية وأربعين سفينة و٢٥٠٠٠ من البحارة منطلقا من هاواي. كيتاجوا Kitagawa ـ الذي يعد الرجل الثاني في ترتيب قيادة هذا الأسطول الحربي ـ هو بلا شك أول قائد عسكري بحري ياباني منذ أيام الحرب العالمية الثانية يترأس مثل هذه المجموعة الهائلة من السفن والرجال. كان الدور الذي قام به مذهلاً؛ فالبحرية اليابانية ـ بحكم القانون ـ مقصورة على الدفاع، مثلها مثل كل الأسلحة الأخرى في الجيش الياباني، إرث الدستور السلمي الذي فرضه اللواء دوجلاس مكأرثر Douglas MacArthur.

تسبب الدور البارز الذي لعبه كيتاجاوا Kitagawa والقوات البحرية اليابانية الدفاعية في المناطق المطلة على المحيط الهادئ في أثناء مناورات ريمباك البحرية RIMPAC ـ أكبر مناورات من هذا النوع في العالم ـ في إحداث تغيير في طبيعة التحالف الدفاعي بين الولايات المتحدة واليابان. وقد رأت اليابان ـ من جانبها ـ أهمية لتعزيز دورها العسكري. السبب الرئيس لهذا التغير التاريخي هو صعود الصين، القوة العسكرية الوحيدة المطلة على المحيط الهادئ التي ابتسم كيتاجاوا Kitagawa عندما سُأل عنها في لقاء تلفيزيوني قائلاً، «غير مرحب بها»، لتنضم إلى الريمباك[١].

---

(١) [Yuka Hayashi, "Commander's Rise Shows Japan's Growing Security Role," *Wall Street Journal*, September 13, 2012].

القوة على المحيط الهادئ:

كانت أغلب فترات الحرب الباردة تدور في صراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حول إقناع الدول المشاركة في المواجهة بالانضمام إلى صفوفهم. وقد قامت القوتان العظيمتان ـ في سبيل اكتساب التحالفات ـ بذلك عن طريق بذل الأموال، والابتزاز، وعرض المساعدات العسكرية، ودعم الانقلابات العسكرية. وعندما كانت الدولتان تقرران اللجوء إلى العنف كانت القوى العسكرية للدول الوكيلة ـ التي تحولت إلى حلفاء لأي منهما ـ هي من يقود الطائرات والدبابات في الأغلب. أتت أهم تطورات الحرب الباردة: من تمدد الاتحاد السوفييتي، ثم تحجيمه، ثم تفككه، ثم انفتاح نيكسون Nixon على الصين، يدور كل هذا حول سؤال: من سيصطف مع من؟!

ستشمل «الحرب الهادئة» صراعاً حول اكتساب الحلفاء والحفاظ عليهم. سوف تتمدد «الحرب الهادئة» لتصل إلى أي مكان به موارد قيمة، أو طرق ذات أهمية إستراتيجية للتنقل أو التجارة؛ مثلها مثل الحرب الباردة والحربين العالميتين اللتين سبقتها. كما سيختلف مفهوم التحالفات عما كان عليه في الحروب السابقة، حيث كانت التبادل التجاري بين المعسكرات المختلفة في حدود ضيقة للغاية. أطراف «الحرب الهادئة» هم أكبر شركاء تجاريين فيما بينهم. وهو ما يضعف من الجهود التي يبذلونها في اتجاه اكتساب الحلفاء والحفاظ عليهم.

يمكن لكل طرف في «الحرب الهادئة» أن يعرض الأمن والشراكة الاقتصادية، لكن المطالبة بجعل العلاقة بين هذا الطرف أو ذاك وبين الدول المحتمل أن تدخل معهم في تحالفات علاقة حصرية ـ كما كان يحدث أيام الحرب الباردة ـ ليست بالأمر السهل. بدلاً من ذلك فإن كل طرف سيسعى إلى تعميق العلاقات مع الحليف المستهدف بمرور الوقت؛ بحيث يرى هذا الحليف أن مصالحه تتحقق باصطفافه مع طرف معين دون الآخر. سترحب بعض الدول بالانضمام إلى الفريق، وأخرى ستسعى إلى تقليب الطرفين ضد بعضهما، ودول أخرى ستسعى إلى الوقوف في مسافة متوسطة من عدم

الانحياز، تماما كما حدث في الحرب الباردة. كما سيسعى اللاعبون الكبار في هذه الحرب إلى الاستفادة من الطرفين، بصورة أكبر بكثير مما كان يحدث في أثناء الحرب الباردة. مقدار التساهل مع هذا هو أمر يعود إلى الولايات المتحدة والصين.

سيكون الحفاظ على تقدمك على خصمك في ظل هذه الظروف التي تجري بها لعبة تشكيل التحالفات أصعب بكثير مما كان عليه في السابق. لكن ستبقى اللعبة في ذاتها محورية بالنسبة للتقدم والتأخر في الصراع الجاري بين الولايات المتحدة والصين. هدف كل طرف في الحروب الخالية من إطلاق النار هو إضعاف الآخر؛ عن طريق تغيير التوازن الإستراتيجي، بعيداً عن اللجوء إلى العنف. بناء تحالفات جديدة، وتعزيز قوة الحلفاء الحاليين، وإضعاف قبضة الخصم على حلفائه هذه هي أكثر الطرق التي يمكن أن تحدث فارقاً بفاعلية.

منطقة المحيط الهادئ هي أول وأوضح منطقة بدأت بها لعبة تشكيل التحالفات؛ فقد رسّخت الولايات المتحدة هيمنتها على المنطقة عقب انتصارها على اليابان في الحرب العالمية الثانية. ثم قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بعقد اتفاقات ثنائية ـ يشار إليها أحياناً باسم محور العجلة وأسلاكها Hub and Spokes مع كل من اليابان، وكوريا الجوبية، وأستراليا = تكفل به أمنهم بدون أن يحتاجوا إلى الدخول في تحالفات مناطق من نوعية الناتو NATO. ورغم أن هذا الاتفاق في الأساس كان نتيجة للتوتر بين الولايات المتحدة والصين؛ بسبب الحرب الكورية، ثم تبدل طريقة تعامل الولايات المتحدة مع تايوان بعد ذلك، إلا أنه تمكن من الصمود إلى حد كبير.

أثَّر صعود الصين الاقتصادي في هذه الاتفاقات بشكل جذري؛ فقد حلت الصين محل الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لكل من هذه الدول المطلة على المحيط الهادئ[١]. صحيح أن الولايات المتحدة ما زالت هي

(١) تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة الدولية، وهي متاحة على هذا الرابط:

http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx?Language

المسؤولة عن أمن هذه الدول، لكن الأمن من شأنه أن يستمر في زيادة قدرة هذه الدول على الدخول في اتفاقات تجارية حرة مع الصين.

تدرك الصين ـ تماماً ـ أن أعظم ميزة تمكنها من بناء تحالفات في المنطقة هي تعزيز الروابط الاقتصادية الموجودة. في نوفمبر ٢٠١٢، انضمت الصين إلى كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، وأستراليا، ونيوزلندا، والأعضاء العشرة أعضاء اتحاد دول جنوب شرق أسيا (أسيان ASEAN) من أجل إعلان التفاوض حول ما تسميه المجموعة شراكة اقتصادية إقليمية شاملة. في المجمل؛ فإن اتفاقية التجارة الحرة المقترحة هذه ستشمل حوالي ثلاث مليارات نسمة، هم مواطنو الدول الأعضاء، وناتجاً محلياً إجمالياً يصل إلى ٢٠ مليار دولار؛ أي: حوالي ٤٠٪ من حجم التجارة العالمية.

محاولة بناء منطقة تجارة حرة لا تضم الولايات المتحدة هي بديل لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ التي يفضلها الأمريكيون، والتي تضم الولايات المتحدة وتستبعد الصين[(١)]. استفادة الصين ـ اقتصاديا ـ فيما يخص اقتصادها المبني على التصدير = من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في سبيل تأمين طرق الملاحة البحرية، تجعلها لا تريد الآن أن تحجَّم من قبل وكلاء الولايات المتحدة. هدفها على المدى البعيد هو أن تخلُف الولايات المتحدة، وأن تحل محلها كأهم فاعل إقليمي. كما أن عليها في الوقت نفسه ألا تخيف اليابان وكوريا الجنوبية إلى القدر الذي يجعلهما يتشبثان بعلاقتهما مع الولايات المتحدة. تشكيل تحالف تجاري إقليمي يشمل بعض حلفاء الولايات المتحدة، ولا يضم الولايات المتحدة نفسها، من شأنه أن يخدم هذه الأهداف المعقدة والمتناقضة نوعاً ما. كما أنه

---

(١) [Enda Curran, "Asia Leaders Push Regional Trade Pact," *Wall Street Journal*, November 19, 2012]

أو هذا المقال:

[Murray Hiebert and Liam Hanlon, "ASEAN and Partners Launch Regional Comprehensive Economic Partnership," for the Center for Strategic and International Studies].

وهو متاح على هذا الرابط:

http://csis.org/publication/asean-and-partners-launch-regional-comprehensive-economic-partnership

سوف يعطي دولاً ـ مثل اليابان وكوريا الجنوبية ـ حافزاً للاقتراب أكثر من الصين في إطار المنفعة الاقتصادية، وليس الأمن.

يمثل المحيط الهادئ أهمية قصوى للولايات المتحدة؛ من حيث الحفاظ على حلفائها التجاريين وشركائها الاقتصاديين والإستراتيجيين. هدفها هو إقناع حلفائها أنها لن تقوم بالتخلي عنهم، وبأنهم عليهم أن يخافوا من هيمنة الصين. هذا من شأنه أن يُبقي على هؤلاء الحلفاء وأن يثنيهم عن إعادة تنظيم تحالفاتهم. كما أن الولايات المتحدة ـ في الوقت نفسه ـ ترغب في حفظ بعض الأموال عن طريق مشاركة التكاليف الأمنية الباهظة. هذا يعني بعض المسؤولية أيضاً. لا تضم الريمباك RIMPAC اليابان وحدها، بل تضم أيضا: كوريا الجنوبية، والفلبين، وأستراليا، ونيوزلندا. إشراك قائد بحري ياباني، كثاني قائد لهذه المناورة، أمر شديد الأهمية بالنسبة إلى اليابان والصين على حد سواء. فقد أعلنت الولايات المتحدة بهذا أنها نظرت بترحيب إلى تحول دور اليابان من السلمية إلى دور أمني إقليمي أكبر. وقد كان لهذه الرسالة أهمية أكبر بسبب المناورات التي كانت تجري بين اليابان والصين حول جزر دياويو/سينكاكو Diaoyu/Senkaku في هذا الوقت؛ فالولايات المتحدة كانت على استعداد لتعزيز قدرات حلفائها كي تبقيهم في جانبها ضد الصين.

كرد من جانبها على هذه الإستراتيجية الأمريكية؛ فإن الصين قامت مدفوعة بالقومية الوطنية ومستفيدة من حركيتها تجاه التحول إلى قوة عظمى عالمية، ليس فقط بالسعي نحو تشكيل علاقات تجارية أكثر قرباً، لكنها استمرت في التصرف بتصادمية متزايدة. فهي ترى تحجيم الولايات المتحدة لها على أنه فعل عدائي وظالم. كما أن الصين بهذا التهديد ترسل رسالة لجيرانها مفادها: أنها على قدرة، وأنها لن تتراجع. قد تقرر كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا حال شعورهم بهذه الثقة بأن مصلحتهم تكمن في السماح للصين بالتحول إلى قوة إقليمية، وألا يساعدوا الولايات المتحدة على تحجيمها. ففي النهاية، الحرب هي شيء لا تريده أي من هذه القوى. وبهذه الطريقة ستكون عدوانية تصرفات الصين هي بمنزلة الحافز الذي سيشجع جيرانها على التحالف معها.

أحد الأمثلة الواضحة على التهديدات التي يمكن أن تظهر: إمكانية وجود تحالف في شبه الجزيرة الكورية؛ حيث كانت الدولة الوكيلة للصين - أي: كوريا الشمالية - تعلن عداءها لجارتها الجنوبية منذ هدنة سنة ١٩٥٣ بينهما. وقد شطت الجارة الشمالية - تماماً - في أواخر ٢٠١٠ عندما قامت بقصف بعض الجزر التابعة لكوريا الجنوبية. ورغم ثباتها على أن الرد بقسوة هو التصرف الوحيد المناسب حيال العدائية التي تتصرف بها الجارة الشمالية، إلا أن كوريا الجنوبية ما زالت منفتحة على فكرة الوحدة. هناك جدل متكرر في كوريا الجنوبية حول أفضل طريقة ممكنة من أجل التوحد مع كوريا الشمالية، لكن من حيث المبدأ يتفق الجميع على إمكانية حدوث هذا.

استمرت الصين لفترة طويلة في استخدام كوريا الشمالية كأداة من أجل إدارة علاقتها مع الجارة الجنوبية ذات الأهمية الاقتصادية. لكن لا يوجد هناك من يعتقد بأن الجارة الشمالية الجامحة خاضعة لسيطرة الصين بشكل كامل، وقد ظهر هذا في تسليم الصين بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على كوريا الشمالية في مارس ٢٠١٣. يمكن فهم العدوانية التي تتصرف بها كوريا الشمالية - فقط - إذا ما نُظر إليها في ضوء صعود قوة الصين. قدرة كوريا الشمالية على ضرب جارتها الجنوبية من غير حتى أن تنتظر حدوث رد مماثل، تعني ثقتها التامة في داعميها في الصين. تعتمد كوريا الجنوبية - بشكل كبير - على حماية الولايات المتحدة لها، لكنها في الوقت نفسه لا تريد الدخول في حرب؛ سواء مع جارتها الشمالية أو مع الصين. ففي لعبة تكوين التحالفات الإقليمية المعقدة نجدها تتسامح مع عدائية الشمال، في مقابل الحفاظ على علاقتها مع الصين.

وقد تكون هناك عواقب أخرى غير متوقعة لسباق تشكيل التحالفات. كان من الممكن أن نخمن بأن تعاظم التهديد الصيني كان سيشجع كوريا الجنوبية واليابان على تعميق العلاقات المتبادلة بينهما، لكن ما حدث هو العكس! فالتوتر بين البلدين كان واضحاً في صراعهما على جزر دوكدو/ تاكيشيما Dokdo/Takeshima، وأيضاً: المعركة المستمرة حول رفض اليابان

دفع تعويضات لصالح «نساء المتعة» الكوريات، اللاتي استُعبِدن جنسياً من قِبل الجيش الياباني في أثناء الحرب العالمية الثانية.

أفضل ما يمكن به تفسير هذا المستوى من التوتر هو أن غياب الاستقرار الإقليمي من شأنه أن يطلق النعرات القومية. فاليابان وكوريا الجنوبية لهما مكانة مماثلة في هيكل هيمنة الولايات المتحدة الإقليمية. وجود احتمال لتغير الموقف معناه أنه سيتعين على كل الأطراف تعديل أوضاعها إلى أوضاع أخرى أكثر امتيازاً. ربما تدخلت الولايات المتحدة في السابق من أجل الإبقاء على الصراعات الدائرة بين حلفائها تحت السيطرة. وعليها الآن أن تحرص على عدم الظهور متحيزة لطرف دون الآخر، في الوقت الذي يكون فيه انتباهها متركزاً في اتجاه آخر. ففي هذه الحالة ستتسبب «الحرب الهادئة» في زعزعة ما كان يُفهم في السابق على أنه ترتيبات إقليمية شديدة التوازن. وبذلك سيكون التوتر المتزايد بين كوريا الجنوبية واليابان هو أحد النتائج غير المباشرة لصعود الصين. وهذه النتيجة ـ تحديداً ـ كُلفتها عالية بالنسبة للولايات المتحدة التي ترغب في الإبقاء على كوريا الجنوبية واليابان في نفس الجانب، عن طريق قمع الأزمات التاريخية التي من الممكن أن تتسبب في تسميم تلك العلاقة أينما أمكنها ذلك. فما كان لينظر إليه في ظروف أخرى على أنه مستساغ وأقل تسبيباً للخلاف = يُرى الآن على أنه ضعف في صفوف الحلفاء الذين تقودهم الولايات المتحدة.

سباق الموارد:

وبعيداً عن المحيط الهادئ، يمكن الشعور بسباق التحالفات في الدول الغنية بالموارد التي تحتاجها الصين من أجل نموها الاقتصادي. فقد سعت الولايات المتحدة منذ أيام الحرب الباردة إلى الهيمنة في الشرق الأوسط من أجل الحصول على مصدر مستقر ورخيص للنفط. ما زال على الصين أن تخترق العالم العربي، لكن في الوقت نفسه فإن احتياجاتها من الطاقة كبيرة للغاية ومتزايدة. لقد تمكنت من تعميق علاقتها بإيران، أحد أكبر منتجي النفط

في العالم. لقد استفادت الصين ـ هنا ـ من العداوة التاريخية بين الولايات المتحدة وإيران، فلم تبذل مجهوداً كبيراً في اكتساب حليف مهم.

تحتاج إيران إلى حماية الصين من أي هجوم قد يتهددها من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل، حماية سياسية واقتصادية أكثر من كونها عسكرية. لقد حاولت الولايات المتحدة أن تعزل إيران اقتصادياً؛ حتى تضغط عليها من أجل إيقاف برنامجها النووي. وقد تأثر اقتصاد إيران لكن قيادة الدولة لم تهتز؛ لأنها يمكنها اللجوء إلى الصين دائماً؛ من أجل فتح مجال لفرص تجارية جيدة. وقد رأت روسيا هي الأخرى أهمية تقريب علاقتها بإيران. فإيران ـ كقوة من الفئة الثانية ـ تتزايد أوجه التحالف بينها وبين الصين باستمرار، وتتشارك الهدف العام المبني على إضعاف هيمنة الولايات المتحدة، وإحباط التغيرات التي تسعى الولايات المتحدة إلى إجرائها على النظام العالمي أينما كانت.

قامت الصين ـ أيضاً ـ ببناء علاقات هامة مع دول أفريقية غنية بمصادر الطاقة والمواد الخام يمكنها استغلالها[١]. وقد كان توسع الصين في أفريقيا سريعاً؛ حيث أصبحت الصين أكبر الشركاء التجاريين بأفريقيا في ٢٠١٠، لدرجة أن البعض قارنها بالاندفاع الاستعماري الأوربي في أفريقيا. توضح هذه المقارنة شيئاً من حماسة الصين، لكنها لا توضح أي شيء حول إستراتيجياتها المختلفة. فبدلاً من انتزاع الحكم السياسي، تختار الصين التعاون مع الحكومات الحالية، ولا تهمها طبيعة هذه الحكومات ـ حتى لو كانت حكومات أوتوقراطية ـ عن طريق بناء البنية التحتية المفتقدة في هذه البلاد. تحرك الصين خبراءها في مجال النمو السريع، ويأتون بعمالة صينية من أجل إتمام العمل، ويعدون بتقديم: طرق أفضل، وأنهار، وموارد دخل للحكومة. لا يقدمون أنفسهم لا على أنهم سلطة إمبراطورية، ولا على أنهم

---

(١) [U.S. Navy, "Participating Forces,"]
http://www.cpf.navy.mil/rimpac/2012/forces/

فاعلو خير، لكن على أنهم يتقربون من شركائهم الأفارقة عبر روح العمل، كما أنهم مستعدون للتعامل مع كل من لديه قدرة على عقد اتفاق. لا تخطط الصين إلى أسر القلوب والعقول. كما أنك لن تجدهم يقومون بتجميل الاتفاقات الاقتصادية غير المتكافئة المبنية على موقف تفاوضي غير متكافئ[١].

لا شك في أن رؤساء الدول الأفريقية سوف يتصدون للصين. فخارجياً: هي ليست على دراية كبيرة بالفوارق الثقافية بينها وبين الدول الأخرى؛ مثلها في ذلك مثل الأوربيين الذين سبقوها في هذه البلاد. لكن مقاومة الأفارقة للاستثمار الصيني لن تكون مبنية على أسباب أيديولوجية بنفس الدرجة التي قاوم بها أجدادهم الاستعمار الأوربي أو الإمبريالية الأمريكية. يكمن الفارق في السلوك؛ فسلوك الصينيون البراجماتي تجاه أفريقيا خالٍ - تماماً - من أي روح تبشيرية، ويجذبون من يتحدثون إليهم بالحديث عن المنافع الشخصية بشكل خالص، ولا يُخفون حقيقة كونهم يسعون إلى منفعتهم الشخصية بالمثل. لا يقومون بأي محاولات إصلاحية داخل أنظمة الحكم الأفريقية أو أساليب الحياة هناك. قد يتعاطفون لكنهم لا يعظون! على النقيض من طريقة تدخل الغرب في أفريقيا، لا تبدو لقاءات الصين محملة بأي نوايا سيئة[٢].

علينا أن ننتظر حتى نرى قيمة هذا بالنسبة للأفارقة. لكن بشكل عام قد تمنح سياسة الصراحة الصينَ مزايا حقيقية، خاصة عندما يتعلق الأمر بشعوب

---

(١) David H. Shinn and Joshua Eisenman, *China and Africa: A Century of Engagement* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012), 8-14].

يستعرض العديد من الآراء المختلفة حول العلاقات الصينية الأفريقية. ومن المهم أن تنظر أيضاً:
[Deborah Brautigam, *The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa* (New York: Oxford University Press, 2009)].

(٢) انظر الورقة البيضاء التي نُشِرت بمعرفة الحكومة الصينية:
["China-Africa Economic and Trade Cooperation" (2010)]

على هذا الرابط:

http://www.gov.cn/english/official/2010-12/23/content_1771603.htm

أحد العبارات الرئيسة التي استُخدِمت هي «مبدأ المنفعة المتبادلة والمعاملة بالمثل». حول غياب رغبة الصين في تصدير «نموذج النمو» الخاص بها، انظر:

[Shinn and Eisenman, *China and Africa*, 4]

اعتادت التعامل مع أكاذيب دول حريصة على خدمة ذاتها فقط. تتطلع الصين إلى الحصول على منافع استثمار الموارد بدون أن تتكلف ثمن الكراهية على المستوى العالمي كقوة استعمارية، ولديها فرصة جيدة للنجاح.

عناصر سيئة:

بالإضافة إلى الأمانة، فإن براجماتية الصين تمنحها ميزة أخرى هامة في سباق إيجاد الحلفاء، يمكن رؤية هذا بوضوح في أفريقيا وفي إيران و- أيضاً - عبر العالم أجمع. فبعكس الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، لا توجد لدى الصين أي مطالب تخص التزام حلفائها بمعايير حقوق الإنسان الدولية والسلوكيات المسؤولة الأخرى. من حيث المبدأ؛ فإن إبرام اتفاق مع الصين هو بمنزلة شيك على بياض فيما يخص الشؤون الداخلية. ما دامت تعطي الصين ما تريده، فإنها لن تهتم بالسؤال حول الوسائل التي استخدمتها من أجل إعطائها إياه. كما أنها ستحميك حال ما كانت ممارساتك غير مرغوبة على المستوى الدولي.

ولهذا السبب - تحديداً - تجد أن معظم حلفاء الصين هم عناصر سيئة: إيران وكوريا الشمالية - كأمثلة واضحة -، والسودان أيضاً؛ فقد وجهت محكمة العدل الدولية إلى رئيسها عمر البشير تهم ارتكاب مجازر جماعية. لا تنتهي القائمة هنا؛ فسوريا - أيضاً - تلقت دعماً كبيراً من الصين في المؤتمرات الدولية، حتى عندما كان الرئيس بشار الأسد يبيد المدنيين على خلفية انتفاضات شعبية ضده. ميانمار - بورما سابقاً - كانت حليفاً قريباً للصين طوال ما كان مجلسها العسكري يضيق الخناق على الحياة السياسية. وقد اقترن انفتاحها على الولايات المتحدة - بغرض تجنب الهيمنة الصينية الكاملة - بإطلاق سراح السجناء السياسين، وبوعود التحول الديمقراطي في المستقبل.

تتوافق سياسة الصين في تكوين الصداقات مع العناصر السيئة وحمايتهم = مع براجماتية الحزب تماماً. لا يتوقف الأمر عند عدم اهتمام الحزب بأخلاقيات حلفاء الدولة، هم في الحقيقة يهتمون بهذه الدول بالذات لأنها

الثمار الدانية لهم وسط التحالفات الدولية. فبما أن الغرب يدين دولاً؛ مثل: السودان وسوريا، لن تجد تلك الدول ملجأ لها ولا مناصراً سوى الصين وحليفها الأقل قوة روسيا.

كما أن الصين لديها اهتمام منفصل بحماية الدول التي تدان دولياً بإساءة معاملة مواطنيها، فالصين ـ كنظام غير ديمقراطي معترف به وسط عالم مستمر في التحول إلى الديمقراطية ـ ترى أنها مطالبة بالدفاع عن سيادة الدولة. فأي سوابق تدخل خارجي لأسباب متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان تمثل خطراً على الصين.

وجدنا المفكرين في سنوات ما بعد الحرب الباردة ـ بدءاً من كوفي عنان Kofi Annan أمين عام الأمم المتحدة إلى نشطاء حقوق الإنسان وفلاسفة السياسة ـ يطرحون تساؤلات حول العقيدة التقليدية المتعلقة بسيادة الدولة في ظل القانون الدولي[١]. وقد قالوا بطرق مختلفة: إن ترك الدول لتفعل بمواطنيها ما تشاء هو خطأ أخلاقي وتطبيقي. سارت هذه التطورات الفكرية يداً بيد مع قوة الولايات المتحدة المطلقة. إذا أراد أي شخص أن يتخلص من السيادة في سبيل حماية المواطنين من انتهاك حقوقهم، فإن هذا ـ في الغالب ـ يجب أن يحدث بموافقة الولايات المتحدة وربما بتدخل منها. لن تجد هذه العقيدة قبولاً من الصينيين في عصر «الحرب الهادئة»؛ فهي دولة لا يتمتع مواطنوها بالحقوق الديمقراطية، وتمارس سيادة على شعب ثائر في التبت وفي أماكن أخرى. يمكن تفسير حماية الصين للعناصر السيئة ـ جزئياً ـ على أنه اهتمام شخصي برفض فكرة التدخلات الإنسانية.

أخيراً، فإن قيادات الصين لديها دافع آخر يجعلها تتعاون مع دول لا

(١) انظر:

[Kofi Annan with Nader Mousavizadeh, *Interventions: A Life in War and Peace* (New York: Allen Lane, 2012), 114-19],

حيث يناقش مسؤولية الحماية، وخطابه سنة ١٩٩٩ الذي يدعو فيه إلى إعادة تقييم مبدأ السيادة؛ بحيث يشمل سيادة الفرد بجانب سيادة الوطن.

تحترم حقوق الإنسان (الدفاع عن النفس). الديمقراطيات الليبرالية يمكنها أن تتحد معاً من أجل دعم قوتها ومكانتها دولياً، ونظرتها لهذا الأمر غالباً ما تكون أخلاقية وتبشيرية في الوقت نفسه. قيامهم بهذا يهدد النموذج السياسي الصيني ضمنياً وصراحة. كلما نمت هذه التحالفات يكون رد الصين هو تكوين تحالفات تواجه هذه الديمقراطيات الليبرالية. من الوارد أن تكون أسباب الاحتياج إلى كيانات دولية جماعية هي أسباب دفاعية بحتة في دائرة من السعي إلى تحقيق الذات.

رابطة ديمقراطية؟

في أثناء سعيه إلى الرئاسة سنة ٢٠٠٨، دعى جون ماكين John McCain علانية إلى إنشاء رابطة ديمقراطيات هدفها عزل الصين سياسياً[(١)]. منذ ذلك الحين، وجدنا إدارة أوباما Obama تتجنب الحديث علانية عن هذا الاتحاد؛ لنفس الأسباب التي تدفعها إلى رفض القول بأنها تمتلك خططاً لتحجيم الصين؛ فالحالتان ستدفعان الصين إلى اتخاذ مواقف إستراتيجية أكثر عدوانية. مع ذلك؛ إذا كانت الولايات المتحدة جادة في بناء إستراتيجية حيال «الحرب الهادئة»، لا يمكنها التعامل مع مسألة تشكيل تحالف ديمقراطي كأحد المحرمات.

هل يجب على الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، والهند، والبرازيل، والديمقراطيات الأخرى أن تشكل اتحاداً يقصي الصين وروسيا؟ إلى حد ما، هناك أسس لتحالف عسكري بين هذه البلاد. فالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي يعملون معاً من خلال الناتو NATO. نظم حلف الناتو NATO تدريبات عسكرية مشتركة في صيف ٢٠١٣، و- بغرابة - سُمِّيت بموسيقى الغاز الصامدة Steadfast jazz، وتم إقصاء روسيا منها. كما أُقصِي

---

(١) اقتراح مكان McCain الذي تقدم به في خطاب مؤسسة هوفر Hoover Institution بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٧، وهو متاح على هذا الرابط:

http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/McCain_05-01-07.pdf

الصين من مناورات ريمباك RIMPAC سنة ٢٠١٢. على الصعيد الاقتصادي: يكمن الأمر في العلاقة التجارية الجوهرية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. بحلول شهر فبراير ٢٠١٣ بدأ الإعداد لمفاوضات حول اتفاقية شراكة تجارية واستثمارية عبر المحيط الأطلنطي تضم الشريكين في اتفاقية تجارة حرة، وهو تطور تاريخي يمكن مقارنته بمحاولة الصين خلق شراكة إقليمية في آسيا.

شراكة ديمقراطية خالصة بإمكانها أن تمتد عبر العالم، وألا تنحصر في شمال المحيط الأطلنطي أو المحيط الهادئ. علينا كي نتمكن من تحديد وجود فائدة لهذا التحالف أن ننظر الأمر ـ ليس فقط بعين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ـ، لكن ـ أيضاً ـ من وجهة نظر الديمقراطيات الكبرى الأخرى التي لا تنتمي للمناطق الخاضعة لتحالفات الولايات المتحدة الأمنية، وبالأخص الهند. بعيداً عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي؛ فإن الهند هي أكبر ديمقراطية في العالم وبفارق كبير، وهي ـ أيضاً ـ جار قريب للصين، وستكون مشاركتها مهمة في رابطة مثل هذه.

سعت الهند بقوة في أثناء الحرب الباردة إلى الحصول على استقلالها عن الكتلتين الكبرتين. وتمكنت بالفعل من تكوين كتلتها الخاصة؛ أي: تحالف عدم الانحياز الذي كان بمنزلة الملجأ للدول الأخرى، التي أرادت أن تبقى بعيدا عن الحرب الباردة. السبب الذي دفع الهند إلى اتخاذ هذا الموقف كان أيديولوجيا في جزء منه. فقادتها السياسيون الأوائل كانت لديهم ميول اقتصادية اشتراكية ومعتقدات سياسية ديمقراطية، مما جعل الشيوعية والرأسمالية الديمقراطية غير ملائمين لها. لكن عدم الانحياز كانت له أسباب عملية أيضاً. فهي سيدة على شبه القارة خاصتها، ولم تشكل الهند تهديداً لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية وأهم من ذلك: لم تكن تحت تهديد منهما. كانت الحروب التي جرت على الحدود مثيرة للقلق، لكنها ـ أيضاً ـ كانت قصيرة الأمد، فسرعان ما أدرك الطرفان سريعاً الآثار المهلكة للتصعيد.

يبدو وضع الهند العالمي اليوم أقل عزلة. وعلى الرغم من أن الهند لا

تشكل أي تهديد لأي دولة (باستثناء باكستان، وهي حالة خاصة بسبب العداء المتبادل بينها وبين الهند)، إلا أن قادتها يخافون أن تحيطهم سياسة الصين التوسعية. هم قلقون مما يسمى بعقد اللؤلؤ، وهو سلسلة من الموانئ التي تقوم الصين ببنائها في دول شمال وشمال شرق آسيا، تتضمن جميعها عدداً كبيراً من الصينيين المقيمين بالخارج. تعتمد الهند على النقل البحري ـ بالأساس ـ من أجل تصدير مصنوعاتها للخارج، لكنها ـ تاريخياً ـ لم تضطر أبداً إلى امتلاك بحرية قوية. أما الآن قد لا يكون أمامها خيار سوى توسيع وجودها بحرياً؛ رداً على التصور الذي تتجاوزه الصين.

كما أن الهند لديها مخاوف أخرى حيال نمو الصين الاقتصادي الذي قد يتشابك مع انطلاقة الهند الاقتصادية الأخيرة. حتى الآن هناك اختلاف نوعي بين نمو الاقتصادي. اعتمدت الصين في الأساس على تصنيع منتجات رخيصة (تزيد من جودتها باستمرار)، في حين قادت الهند موجة من الثروة البشرية رفيعة المستوى بسرعة شديدة، ونمو الأعمال الحرة في مجال التكنولوجيا والخدمات المقدمة عن بعد.

هذه المجالات معرضة للمنافسة المباشرة من قبل الصين. من حيث المبدأ، لا يوجد ما يمنع جامعات الصين الكبرى من البدء في اتباع المستوى الراقي الذي يوفره المعهد الهندي للتكنولوجيا. يمكن لمهندسي الصين، وعلماء الحاسب، وعلماء الفيزياء، أن يرتقوا إلى الفئة الأولى، كما فعلت الهند خلال العقود الأخيرة.

كما أن الأعمال الحرة ليست حكراً على الهند؛ فلدى الصين تقاليد قديمة متعلقة بالأعمال أُعيد إحياؤها مؤخراً، ويمكن لمواطنيها أن يسيروا عليها من أجل بدء شركاتهم الخاصة. نجحت الهند تماماً في الاعتماد على أبنائها في الخارج ـ خاصة في الولايات المتحدة ـ في مجال تطوير الأعمال. يمكن للصين ـ بدورها ـ أن تفعل ذلك. بالنسبة للخدمات المقدمة عن بعد: تمتاز الهند بأن شعبها ناطق للإنجليزية، لكنْ إمكانية إعداد مجموعة من الناطقين بالإنجليزية هو أمر قابل للتحقيق في أي مكان. ويمكن للصين بعد

ذلك أن تقوم بما قامت به الهند من تقديم خدمات دعم فني، وتحليل طبي، ومحاسبات، وخدمات أخرى عن بعد.

ما هو أكثر، قدرة الصين المثبتة على تقليد التصميمات بالنسبة: للماكينات، والعقاقير، والبرمجيات، وأي شيء يستحق أن ينفذ = تشكل تهديداً كبيراً على الشركات الهندية التي يتعين عليها أن تحمي اختراعاتها وتجديداتها كحقوق فكرية. عندما يتعلق الأمر بإنتاج الأفكار؛ فإن تميز الهند قد يضعف بسبب عدم ممانعة الصين في الاستعارة، والنقل، أو حتى السرقة.

لكن إذا أرادت الهند أن تدخل في هذه المنافسة فإنها لن تتمكن من القيام بما قامت به الصين. تعرقِل مشكلات البنية التحتية بالهند من تحولها السريع إلى دولة صناعية. ليس من السهل تحريك، وإعادة تأهيل، أو نقل المواطنين الأكثر فقراً في ظل منظومة ديمقراطية بنفس الطريقة التي يحدث بها هذا في الصين. ولهذا السبب قد ترى الهند تهديداً إستراتيجياً واقتصادياً تمثله الصين، تهديد إستراتيجي، لا مجرد جار غير مؤثر يسعى في طريقه نحو النمو بصورة مستقلة غير تنافسية.

لذلك يختلف موقف الهند الآن عما كان عليه في أثناء الحرب الباردة. عدم الانحياز من شأنه أن يترك الصين تصعد إلى وضع الهيمنة الإقليمية. ما يهم الهند هو أن تكون في موقف متوازن جيوسياسيّاً مع الصين، وهي تحثها في الوقت نفسه على احترام القانون الدولي، خاصة قانون حقوق الملكية الفكرية والتجارة. يترتب على ذلك أن الهند عليها أن تكون منفتحة دائماً على الانضمام إلى الروابط الديمقراطية الساعية إلى ضغط الصين في اتجاه حقوق الإنسان والديمقراطية. لكن على هذه الروابط أن تتوخى الحذر وألا تدفع الصين بعيداً. فعزل الصين بشدة قد يدفعها إلى العدوانية والميل للحرب، والهند عدو أضعف من الولايات المتحدة. قد تستخدم الصين مشكلاتها الحدودية مع الهند من أجل تغذية الحس القومي. قد ترى الصين في انضمام الهند إلى الولايات المتحدة في رابطة أو تحالف مشترك = أداة لهيمنة الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، فإن تقوية الروابط بين الهند والولايات المتحدة من شأنه أن يجعل من الهند خصماً أكثر قوة للصين. يمكننا أن نتوقع ـ إذن ـ أن الولايات المتحدة إذا ما تمكنت من الوصول إلى عرض تحالف ديمقراطي على الهند، فإنها ستلقى قبولاً. الأرض الطبيعية للتحالف هي الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي الخصائص التي تتشاركها كل من الولايات المتحدة والهند، وتفتقدها الصين.

مصالح ديمقراطية:

تميل أنظمة حكم الفرد وحكم الأقلية إلى عدم الاهتمام بالكيفية التي يُحكم بها في أي مكان آخر، إلا في الأوقات التي يخافون فيها من الديمقراطية التي قد تهدد شرعيتهم. لماذا ـ إذن ـ نجد على الجانب الآخر أن الدول الديمقراطية ترى أن الديمقراطية يجب أن تنشر في العالم؟

تلعب الأيديولوجيا دوراً رئيساً هنا. تعتمد حقوق الإنسان والديمقراطية على التبرير الذاتي، الذي يعتمد بدوره على مزاعم عامة. يفرض مصطلح «حقوق الإنسان» ـ تحديداً ـ استحقاق جميع البشر في كل مكان نفس الحقوق الأساسية. تفرض «الديمقراطية» من جانبها حكم الشعب، وهو ما يتم تصوره كمجموعة من الأفراد الأحرار. ولذلك ليس من الغريب على من يعتنقون مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية = أن يبدؤوا في قبول مبررات هذه الأفكار، وبذلك يتحولون إلى الاعتقاد بأنها قابلة للتطبيق في أي مكان. من هذا الجانب؛ فإن الديمقراطية هي أيديولوجية توسعية (نظرية عالمية تميل إلى دعم مبادئها الخاصة في كل مكان بهذا العالم).

لكن الميول العالمية للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان هي ميزة عملية للديمقراطيات الليبرالية. فكلما اعتنقت دول جديدة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فإنهم يتحولون إلى زيادة هذه المساحات، التي تعني عملياً

ديمقراطيات ليبرالية ثرية. وستجدهم - من أنفسهم - يشجعون على غرس هذه القيم أكثر فأكثر. مع انتشار الديمقراطية ستستفيد هذه الديمقراطيات الجديدة من موقفها كدول سبقت في تبني منظومة الحكم هذه على دول أخرى. وكلما زادت الديمقراطيات التي تحترم حقوق الإنسان = استفادوا جميعاً من الالتزام الأيديولوجي المشترك[1].

الدول التي تحترم حقوق الإنسان - بدورها - لديها فرص أكبر في الانضمام إلى المشاريع التعاونية التي تقودها الديمقراطيات الأخرى المشابهة فكرياً، والتي تحترم حقوق الإنسان. ولذلك؛ فإن فكرة إنشاء رابطة ديمقراطيات مبنية على القانون في عصر «الحرب الهادئة» هي فكرة شديدة المنطقية. مثل هذا النظام من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة؛ لأن القانون كقاعدة عامة يخدم مصالح الأقوى. يحمي النظام القانوني توزيعات الملكية والسلطة الحالية. الأفراد الذين ينظمون هذه الكيانات هم الأكثر قوة في الغالب؛ فهم يصممون هذه الكيانات من أجل تقنين أوضاعهم، وتحديد توقعات مستقرة، وتقليل تكاليف تنفيذ رغباتهم.

إذا كان هذا هو الوضع، فما الذي قد يجعل الديمقراطيات الجديدة الضعيفة توافق على المشاركة في تنظيم عالمي مصمم من أجل خدمة مصالح الدول الأقوى والأغنى؟ أحد الأسباب هو أن الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن

---

(١) يمكن استخراج أحد الاعتبارات الهامة المتعلقة بحركية هذه الآلية من هذا النص الكلاسيكي:

[Albert O. Hirschman, *National Power and the Structure of Foreign Trade* (Berkeley: University of California Press, 1945, 1980)].

ولمزيد من التفصيل، انظر:

[Rawi Abdelal and Jonathan Kirshner, "Strategy, Economic Relations, and the Definition of National Interests," in *Power and the Purse: Economic Statecraft, Interdependence, and National Security*, ed. Jean-Marc F. Blanchard, Edward D. Mansfield, and Norrin M. Ripsman, 119, 120-21].

بحسب هذا الرأي، فإن الاشتراك في اتفاقية تجارة حرة سوف يمنح ميزة لهؤلاء الفاعلين في داخل الدولة الأصغر الأكثر اصطفافاً مع الدولة الأكبر. سوف يشكلون - إذن - تحالفات من أجل دعم هذه المصالح. انظر أيضاً:

[David Singh Grewal, *Network Power: The Social Dynamics of Globalization* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2009)]

القانون عادل بطبيعته، وبأن اتباعه هو الشيء الصحيح. لكن أهم من ذلك؛ فإن اتباع القانون ـ ومن ثم الاصطفاف مع القوى التي صممته ـ هو أفضل من خرقه. التعاون مع الدول الأخرى من شأنه أن يأتي بفوائد تجارية وأمنية كبيرة. على سبيل المثال: انتفعت تركيا كثيراً وحققت مكاسب كبيرة عبر تقاربها مع الاتحاد الأوربي بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠.

بمجرد انضمام الديمقراطيات الجديدة الضعيفة إلى رابطة ديمقراطيات تقودها الولايات المتحدة = ستجد نفسها في تحالف مع أحد أطراف «الحرب الهادئة». ستكون إمكانية التجارة مع الصين متاحة ـ تماماً كما تفعل الولايات المتحدة نفسها ـ، لكن على المستوى الدولي سيتم تحجيم خياراتهم السياسية بنفس الطريقة التي كان عليها حلفاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة. الحرب تملي الخيارات، وتعاظم التحالفات يجبر اللاعبين الصغار على اختيار أحد الأطراف ليقفوا في صفه.

الخلاصة هي: أنه بإمكان الولايات المتحدة تحقيق العديد من المكاسب عبر قيادة رابطة ديمقراطية. الهدف الأساسي هو تحجيم الصين، لكن قواعد الأساس في تحقيق هذا الهدف ستكون الأيديولوجيا أكثر من كونها المصالح الشخصية الاعتيادية. يأتي تقدم الولايات المتحدة في سباق التحالفات من موقفها الريادي، ومن أيديولوجيتها الديمقراطية التي تعد ميزة حقيقية لاكتساب الدول الديمقراطية. إذا اقتنع المواطنون في عدة دول بأهمية الديمقراطية لحياتهم، سيكون لديهم سبب طويل الأمد لتفضيل هيمنة الولايات المتحدة على خيار صيني محتمل.

من جانبها؛ فإن تقدم الصين في تشكيل التحالفات في الوقت الحاضر يأتي من حركيتها، ونموها، وقبل كل هذا براجماتيتها الخالية من المطالبات، وهو عنصر شديد الأهمية عندما تريد ضم الدول غير الديمقراطية المنتهكة للحقوق. قد ترد الصين في مواجهة رابطة من الديمقراطيات بإبراز أن حلفاءها

يأتون بدون قيود. لكنها ـ أيضاً ـ قد تجد نفسها تحت ضغط تحسين آليات الحكم الداخلي خاصتها، وإنتاج بديل قد يبدو أكثر جاذبية حتى لمواطني الدول الديمقراطية. ستُظهر الصين راطبة الديمقراطيات وكأنها غير ذات قيمة، حال ما تمكنت من التحول إلى حالة أكثر ديمقراطية.

الفصل الثامن

إدارة الحرب، بناء السلام

قام سنة ١٧٩٥ إمانويل كانط Immanuel Kant ـ الذي كان يعرف في هذا الوقت بأنه أعظم فلاسفة العالم الأحياء ـ بإصدار منشور عبر فيه عن رؤيته حول خلق سلام دائم بين الدول. كانت خطته بسيطة على نحو خادع: يجب أن تتحول كل الدول إلى جمهوريات، وأن تنتظم في شكل (فِدْراليات)، وأن يسمح للبشر بالتنقل بينهم بحرية. ومن أجل تحقيق هذه الخطة يجب إلغاء الجيوش، وعلى الدول أن تتخلى عن اقتراض الأموال لبناء نفسها. على الدول أن تحترم شؤون بعضها الداخلية، وأن تبتعد عن الاتفاقات السرية التي من شأنها أن تقود إلى حروب[١].

في نفس السنة التي قام فيها كانط Kant بإصدار ورقته، صعد نابليون بونابارت Napoleon Bonaparte إلى مراتب الشهرة عندما نجح في قيادة قواته إلى السيطرة على تمرد ملكي في باريس[٢]. وقد مر العقدان التاليان في حروب، سببها الرئيس احتلال نابليون Napoleon لدول أوربا، ثم انقلاب ذلك عليه لاحقاً. ثم تلا حروب نابليون Napoleon قرنٌ من السلام، لكن أثبتت الحرب العالمية الأولى والثانية استحالة تحقيق تعاون دولي سلمي بين دول متنافسة. كان مجتمع كانط Kant الدولي الليبرالي حلماً، وأفكاره كانت طوباوية.

(١) Immanuel Kant, "Perpetual Peace: A Philosophical Sketch," in *Political Writings*, ed. Hans Reiss (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1970), 93].

(٢) التاريخ هو: ٠٥ أكتوبر ١٧٩٥

[Vendémiaire Year 4 of the revolutionary calendar 13)].

وعلى النقيض؛ فإن الفيلسوف توماس هوبز Thomas Hobbes، بدا وكأنه نبي نظام بائس. فقد كتب هوبز Hobbes ـ قبل قرن ونصف من كانط Kant ـ أن الدول هي في حالة حرب دائمة بينها وبين بعضها، تماماً مثل الأفراد في تصور هوبز Hobbes للطبيعة. بالنسبة له: الحقيقة الأكثر وضوحاً فيما يخص العلاقات الدولية هي أنه لا يجب أن يوجد زعيم يملي على الدول ما يجب أن تفعله. لا يمكن أن يوجد مجتمع حقيقي للدول في غياب الزعيم، ولا أن يوجد نظام دولي مقنن[1].

أيهما كان على صواب؟ هل يمكن تحقيق نظام عالمي سلمي في ظل غياب زعيم مطلق يهيمن على الجميع، وطاغية يمكنه أن يحكم ويصنع القوانين للدول؟ أم أن فكرة إيجاد نظام مستقر في غياب مُشرِّع هي فكرة سخيفة في ذاتها؟

تبدو أفضلية هوبز Hobbes هنا فكرة مغرية بحسب ما يؤمن به أغلب الواقعيين. حيث إنهم يرون أن الاستقرار الدولي لا يأتي إلا كنتيجة مؤقتة لهيمنة قوة مفردة متغطرسة، أو بسبب تصادف وجود توازن بين عدة دول. كما أنهم يعتبرون أن المؤسسات الدولية من نوعية الأمم المتحدة ما هي إلا بمنزلة تجمعات تسعى من خلالها القوى الكبرى إلى إنهاء الحروب باستخدام السياسة. كما أنهم يعتبرون أن بنود القانون الدولي هي بنود متناقضة، مجرد رياء نصف منظم يمكن للدول انتهاكه كلما استدعت الحاجة.

لكن في العقود التي تلت الحرب الباردة، رأينا الاتحاد الأوربي يتحدى تشدد الواقعية. فعلى الرغم من استمرار الكيانات القومية في أوربا، إلا أن التعاون الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي تمكن من تغيير نظرة الشعوب إلى مصالحها القومية. الشعور العام تجاه الحروب الغربية الأوربية هو: أنها جزء من التاريخ قد عفا عليه الزمن، حتى لو كان آخر جيل شارك في هذه

(١) Thomas Hobbes, *Leviathan*, ed. Richard Tuck (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1996), 90 (chap. 14)].

الحروب هو في عمر الموت الآن. فقد توقفت الدول الأعضاء داخل الاتحاد الأوربي بشكل جذري واضح عن النظر إلى أنفسهم على أنهم منافسون جيوسياسيون. فيما يبدو، فإن الاتحادات القريبة القوية بإمكانها أن تقضي على الحروب؛ فلأول مرة في التاريخ نجد لدينا مثالاً واضحاً على ما قاله كانط Kant.

يرصد الأمميون الذين يستلهمون فكرهم من كانط Kant العديد من الكيانات التي أُسِّست بناء على معاهدات، وعن طريق العمل في إطار القانون. فهم يرون القانون الدولي متَّبعاً كما لو ملزماً: تتم معاقبة من ينتهكونه، ومجازاة من يخرقون قواعده. باختصار: هم يرون أن التعاون له قدرة عميقة على تحويل المصالح.

الجدل الدائر بين هاتين المدرستين له أهمية كبيرة في فهم بنية «الحرب الهادئة». سوف تقدِّم الخصائص الفريدة للحقبة التاريخية القادمة دعماً للطرفين. السؤال الأكثر أهمية ـ هنا ـ هو: عن كيفية تصور الأطراف المشاركة في «الحرب الهادئة» للصراع، هل سيكون بفهم كانط Kant، أم هوبز Hobbes، أم كليهما؟

المؤسسات الدولية والقانون الدولي هما بمنزلة الميدان الذي ستجري فيه كل هذه الأحداث. فمن ناحية، يمكنني القول بأن «الحرب الهادئة» ستعطي روحا جديدة للأمم المتحدة؛ لسبب واقعي: مجلس الأمن في الأساس كان مصمماً من أجل إدارة محيط صراع القوى العظمى، ونحن نعود هنا إلى نفس الوضع. ومن ناحية أخرى، ستدخل بعض أجزاء القانون الدولي حيز التنفيذ بصورة أكبر تماثل القانون المحلي الذي اعتدنا على التعامل معه. ليس هذا مدفوعاً من قبل دولة متسلطة، لكن بسبب أن الترابط الاقتصادي يخلق ظروفاً تتطلب تطبيقاً قانونياً مشتركاً.

عودة إلى المستقبل:

سوف ينتهي ابتعاد مجلس الأمن عن دوره الأساسي الذي أُنشئ من

أجله. وهناك سبب مباشر لذلك: فنحن نعود إلى وضع أمني دولي لن تتمكن فيه الولايات المتحدة ـ مجدداً ـ من التحرك وفقاً لما أسماه جورج بوش George W. Bush «توقيت نختاره نحن». سيتزايد قلق الولايات المتحدة من استخدام الصين لحق الفيتو ومؤشراته حول عواقب التحرك خارج إطار مجلس الأمن. ميزان القوى يتغير، وسيصاحب ذلك تغيير معنى الفيتو نفسه.

أوباما Obama على سبيل المثال سعى في ٢٠١٢ إلى إدانة الديكتاتور السوري بشار الأسد بسبب قمعه الوحشي للانتفاضة الشعبية التي قامت ضده. نجح أوباما Obama ـ في العام السابق على طلبه إدانة بشار ـ في الحصول على موافقة مجلس الأمن على توجيه ضربات جوية في ليبيا ـ ظاهرياً ـ؛ من أجل منع معمر القذافي من إبادة المدنين في محاولاته لقمع الانتفاضة ضده. ولم تتوقف قوات الولايات المتحدة الجوية، مع نظيراتها البريطانية والفرنسية عن ضرب ليبيا حتى خرج القذافي من السلطة.

مع ذلك، عندما تعلق الأمر بسوريا، وجدنا كلاًّ من الصين وروسيا يستخدمان حق الفيتو. فقد شعروا أنهم خُدِعوا من أجل السماح بشرعنة نظام لا يرضون عنه عقب تفكيك النظام الليبي. ورغم أن روسيا ـ كحليف إستراتيجي ـ هي أقرب لسوريا، إلا أننا وجدنا الصين ـ هي الأخرى ـ تستخدم الفيتو. قد يكون ذلك لغاية: توضيح فكرة أنها عارضت تغيير الأنظمة، وتحتج على التدخل الغربي. هذا الفيتو كان بمنزلة إعادة لموقف تعرض له بيل كلينتون Bill Clinton سنة ١٩٩٩ عندما لم يتمكن من إقناع روسيا والصين بالموافقة على السماح بضرب كوسوفو؛ من أجل منع عملية إبادة محتملة هناك.

أوباما Obama كانت له سابقة في الحصول على تصريح من مجلس الأمن بالتدخل مثله مثل كلينتون Clinton. وواجه هو الآخر ضرورة إنسانية امتنع مجلس الأمن عن تلبية ندائها. لكن بخلاف كلينتون Clinton الذي لم يثنه شيء عن ضرب كوسوفو، وجدنا أوباما Obama مقيدا بحق الفيتو. طالبه بعض أعضاء مجلس الشيوخ بتسليح المعارضة السورية، لكنه رأى عدم عقلانية

اتخاذ مواقف صريحة في مواجهة معارضات الصين وروسيا. من الطبيعي أن أوباما Obama كان متخوفا من طبيعة النظام الذي قد يخلف بشاراً في سوريا. لكن الأسد كان يقتل المدنيين بأعداد كبيرة متزايدة، وأصبح النداء الإنساني في سوريا أكبر بكثير من نظيره في ليبيا.

أوباما Obama ليس حمامة سلام؛ فقد سعى إلى الحرب في أفغانستان. وأصدر مئات الأوامر بتوجيه ضربات باستخدام طائرات بدون طيار في باكستان واليمن، ويشكك خبراء القانون الدولي في قانونية هذه الضربات. كما أمر بضرب ليبيا ـ أيضاً ـ في العام السابق. الفارق المحوري بين ليبيا وسوريا هو موقف الصين وروسيا الذي عبروا عنه باستخدام الفيتو في مجلس الأمن. ظهر معنى الفيتو مختلفاً اختلافاً جذرياً عندما استخدمته الصين وروسيا في ٢٠١٢، عما استخدمته نفس الدولتين سنة ١٩٩٩. لم تتصاعد القوة الروسية على المسرح العالمي في تلك المدة، السبب الرئيس لهذا الاختلاف هو تعاظم قوة الصين الجيوسياسية.

تختلف القيود التي يفرضها صعود الصين بالنسبة للولايات المتحدة عن القيود التي كانت موضوعة عليها من قبل الاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة. في ظل غياب عدم التكافؤ النووي وغياب التوافق حيال الأمر تستطيع الصين تقييد الولايات المتحدة في مجالات لن ترحب الأخيرة بتحمل تكاليف الحرب فيها. يمكنها أن تقيد نظيرتها اقتصادياً: عن طريق تقليل (وليس إلغاء) شراء سندات الولايات المتحدة، وسياسيا: عن طريق رفض الانصياع لكل أهداف الولايات المتحدة في الشؤون الدولية المختلفة. إتاحة هذه الخيارات هي نتيجة لتعاظم قوة الصين دولياً، والتي تستخدمها بحكمة. لا تحتاج الصين إلى أن تعد بالدخول في حروب؛ لأنها يمكنها أن تستخدم الفيتو، والأمر نفسه كان ينطبق تماماً على الاتحاد السوفييتي في أثناء الحرب الباردة. كل ما تحتاج إليه: إظهار استعدادها للرد عن طريق قوة وكلائها، وباستخدام الاقتصاد أو السياسة. وكلما زادت كلفة المواجهة بين القوى العظمى، سنجد مجلس الأمن يستعيد دوره مرة أخرى كملتقى ذي أهمية فيما يخص إدارة احتمالية نشوء صراع.

التجارة والنظام، منظمة التجارة العالمية تتحرك:

يأتي توقعنا بتزايد أهمية مجلس الأمن في أثناء «الحرب الهادئة» من خبراتنا مع الحرب الباردة. لكن هناك كيان دولي نشأ أيام الحرب الباردة، وتعد أهميته بالنسبة للحرب الهادئة واقعاً فعلياً. كيان سيكون له دور في فتح المجال لقانون دولي تشترك الدول في تطبيقه، وتثق في طاعته بدرجة تفوق الأمم المتحدة بكثير.

تظهر منظمة التجارة العالمية WTO في الأخبار عادةً عند احتجاج الناس ضدها كما حدث في سياتل Seattle سنة ١٩٩٩ باعتبارها رمزاً للعولمة. واجهت منظمة التجارة العالمية انتشار الإحباطات المتعلقة بانتقال الوظائف، وانهيار البيئة، والخوف من التأثير الإمبريالي الأمريكي، وحكومة عالمية موحدة. تتعلق كل هذه المخاوف في الحقيقة بهدف المنظمة نفسه: عمل وتطبيق قواعد تحرير التجارة، وحجر أساس للتعاون الدولي.

الوظيفة الأساسية لمنظمة التجارة العالمية هي: تيسير عمليات التجارة الدولية، عن طريق تجنب الحروب التجارية؛ حيث تتعهد الدول الأعضاء التي توقع على اتفاقية منظمة التجارة الدولية بعدم فرض حواجز أمام أي بضائع أو خدمات من أي نوع. كما يتعهدون بعدم فرض رسوم تمييزية ظالمة ضد البضائع المستوردة. وربما أهم من كل ذلك: تعهدهم بالخضوع لمحاكم منظمة التجارة العالمية، التي سوف تفصل في النزاعات التجارية.

هبْ أن الولايات اعتقدت المتحدة ـ على سبيل المثال ـ بأن اليابان تميّز بصورة غير عادلة في تعاملها مع الويسكي الأمريكي، عن طريق فرض رسوم أعلى على الكحول المستورد في مقابل الكحول المحلي؛ أي: الويسكي الياباني المصنوع من شعير الأرز. ثم تزعم اليابان ـ في المقابل ـ أن الويسكي الذي تصنعه مختلف بالكلية عن ويسكي البربون الأمريكي، ولهذا السبب لا تعد الضريبة المختلفة تمييزاً. يمكن للولايات المتحدة أن تلجأ إلى منظمة التجارة العالمية من أجل رفع قضية ضد اليابان. حال لم يتمكن الطرفان من حل مشاكلهما بنفسيهما، فإن القضية سيحسمها هيئة من الخبراء المستقلين.

من حق الخاسر أن يستأنف لدى جهاز الاستئناف المكون من مجموعة من خبراء قانون التجارة من كل أنحاء العالم بجنيف. يحق لفريق من جهاز الاستئناف أن يرد الحكم، أو يعدل القرار الذي أصدرته الهيئة الأساسية[١].

ثم يأتي هنا الجزء المثير! فلنتخيل انتصار الولايات المتحدة. حال لم ترتدع اليابان فإن قانون منظمة التجارة العالمية يتيح للولايات المتحدة الرد عن طريق فرض رسوم مماثلة على بعض الواردات اليابانية. وغير مسموح بأن تتخطى هذه الضرائب العقابية التكلفة الكلية التي تسببها اليابان للولايات المتحدة. لكن لا يشترط أن ترتبط بالويسكي؛ فبإمكان الولايات المتحدة أن تختار بين أي منتج تستورده من اليابان، لنقل مثلاً: المسجلات أو التلفازات.

غالباً ما تلجأ الدول التي تفوز بقضايا داخل منظمة التجارة الدولية إلى معاقبة أحد الصناعات القوية التي تمتلكها الدولة التي كانت على خصومة معها في القضية، على أمل أن تدفع الصناعة المستهدفة حكومتها إلى إنهاء السياسة التجارية التي وصفت بأنها تمييزية. فالنظام مصمم من أجل السماح للمنتصر باختيار القصاص الذي يفضله!

النتيجة هي آلية تطبيق فعلية. فمن ينتهك معاهدات التجارة الدولية سيدفع ثمن ذلك الانتهاك، وهذا الثمن تحدده هيئة دولية[٢]. في الوقت نفسه؛ فإن منظمة التجارة الدولية ـ بتنظيمها حجم العقاب ـ فإنها تساعد الدول على

---

(١) يصف هذا حالة حقيقية: ضرائب اليابان على المشروبات الكحولية، تقارير الهيئة ١ و٢، تقرير لجنة الاستئناف. متاح على هذا الرابط:

https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/FE_Search/FE_S_S006.aspx?Query=(@Symbol=%20wt/ds8/*)&Language=ENGLISH&Context=FomerScriptedSearch&languageUIChanged=true

(٢) حتى الآن صُرِّح بالعقوبات على التكاليف التي تُكُبدت منذ لحظة اتخاذ اللجنة قرارها وليس بأثر رجعي. قاد هذا إلى فتح نقاش حول ما يسمى بفرصة للرجوع؛ حيث إن الدول بإمكانها ـ نظرياً ـ أن تخدع النظام عن طريق الاستفادة من المكاسب التي تحصلت عليها من السياسات التجارية التمييزية، ثم توقف هذه السياسات قبل أن تتعرض إلى أي عقوبات. انظر مثلاً:

[Rachel Brewster, "The Remedy Gap: Institutional Design, Retaliation, and Trade Law Enforcement," *The George Washington Law Review* 80, no. 1 (2011): 102].

على كل؛ فإن العقوبات بموجب القانون يمكن في الأساس أن يتم توقيعها على الأضرار التي وقعت قبل اتخاذ اللجنة لقرارها. أدين بهذه الملحوظة الأخيرة إلى مارك وو Mark Wu.

تجنب تصاعد الحروب التجارية بآثارها المدمرة. تذكرنا تلك الآلية التطبيقية بلعبة تعود إلى أيام المدرسة؛ حيث كان يسمح لأحد الطلبة بأن يوجه لكمة حرة لآخر بدون أن يخشى القصاص.

يعد هذا التصميم مثالاً واضحاً على الكيفية التي يمكن بها للقانون الدولي أن يحكم السلوكيات بدون وجود حاجة حقيقية إلى طاغية دولي يفرض سيادته عبر القوة العسكرية. ما يهم ـ هنا ـ هو أن الأعضاء يرغبون في استمرار التبادل التجاري الحر فيما بينهم. مما يعطيهم الدافع من أجل أحترام محاكم منظمة التجارة الدولية والانصياع لأحكامها. وإذا لم يفعلوا؛ فإنهم بشكل عام سوف يجدون أنفسهم خارج نظام التجارة الذي يخدم مصالحهم[1].

عندما بدأت الصين ـ أيام الحرب الباردة ـ مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية = كانت ما تزال في طور القيام بإصلاحات السوق، ولم تكن قد استمتعت بعد بالنمو الرهيب الذي تلا ذلك. كان من النادر أن تراها تقدم شكاوى ضد الدول الأخرى خلال السنوات الأولى من انضمامها رسمياً، عندما كانت لاعباً جديداً في لعبة التجارة الدولية. وكانت حكومتها تغضب إزاء الشكاوى التي تقدم ضدها. وقد عكست الشكوك حيال منظمة التجارة الدولية ازدواجية الصين في التعامل مع السياسات التجارية غير التمييزية، وربما عكست ـ أيضاً ـ بعض التوتر حيال الخضوع إلى منظمة دولية لا تستطيع الصين أن تؤثر فيها.

لقد تغير كل هذا! تقوم الصين الآن بتقديم شكاوى إلى منظمة التجارة الدولية بانتظام. كما أنها تدافع بانتظام ـ أيضاً ـ عن الشكاوى المقدمة ضدها من قبل الدول الأخرى. لقد حسنت كثيراً من مهارتها وتمرسها في استخدام النظام التجاري. يشارك طلبة الجامعات الكبرى في بكين ببرنامج نموذج منظمة

(١) Mark Wu, "Free Trade and the Protection of Public Morals," *Yale Journal of International Law* 33 (2008): 215-51].

التجارة العالمية Model WTO تماماً كما يشارك الشباب من جميع أنحاء العالم ببرنامج نموذج الأمم المتحدة Model UN، ويفعلون ذلك باستخدام اللغة الإنجليزية[١]. يمثل كل ذلك علامات على وجود التزام نشط بأحد أهم كيانات القانون الدولي فاعلية. تتطلع الصين ـ كأي مشارك ذي قوة داخل نظام قانوني ـ ليس فقط إلى استغلال منظمة التجارة العالمية كما هي، بل إنها في الأساس ترغب في إعادة تشكيلها لتخدم مصالحها[٢].

هل من الممكن أن يأخذ نموذج المعاهدات الواجبة النفاذ الخاص بمنظمة التجارة العالمية إلى مجالات أخرى غير التجارة؟ ربما يمكن حدوث هذا في مجال الاقتصاد. فمنظمة التجارة العالمية نفسها قامت بتوسيع مجالها بمرور الوقت؛ ليشمل بضائع وخدمات أكثر. تتطلب كل جولة توسع مفاوضات مكثفة، ولم يحدث كل توسع بالصورة التي يرغبها الداعون له. لكن على نحو عام، فإن التوجه كان يسير نحو زيادة التعاون وليس تقليله.

المعاهدات الدولية التي تحكم الاستثمار هي مجال كبير للنمو يماثل نموذج منظمة التجارة الدولية. هناك حوالي ثلاثة آلاف معاهدة موجودة[٣]. وفي حين أنَّ اتفاقية منظمة التجارة العالمية هي اتفاقية واحدة تشمل الجميع = نجد معاهدات الاستثمار تتسم باللامركزية. لكن في الغالب تنصت الدول الكبرى إلى محاكم الاستثمار. اتفاقية التجارة الحرة للشمال الأمريكي NAFTA هي اتفاقية معروفة للأمريكيين على وجه الخصوص؛ فدائماً ما تتم ملاحقة الولايات المتحدة قضائياً بسببها، ورغم ذلك لم تنسحب منها بعد.

---

(١) [Liu Ting, "CUEB Delegation Won the 2nd Prize for the First China WTO Moot Court Competition,].
متاح على هذا الرابط:
http://english.cueb.edu.cn/News/latest_news/24721.htm

(٢) نفس المرجع.

(٣) [Anthea Roberts, "Clash of Paradigms: Actors and Analogies Shaping the Investment Treaty System," *American Journal of International Law* 106 (2012)].

الزاوية القانونية:

مع ازدياد حجم التعاون بين الولايات المتحدة والصين في المجال الاقتصادي، وكذلك الخلافات المتعلقة بهذا التعاون. سيجد كلاهما مميزات متبادلة لوجودهما المشترك في كيانات مثل منظمة التجارة العالمية. فالانسحاب من المعاهدة وآلياتها الإجرائية ليس بالطريق الأصلح لدول تحرص على الوجود في داخل منظومة التجارة العالمية. يبدو أنه على الولايات المتحدة والصين في النهاية أن يتعاونا.

هذه النوعية من التعاون المشترك هي برهان واضح على أن القانون الدولي هو قانون فعلي. فهي تتطلب معاهدات رسمية ملزمة بين الدول. وسوف تخلق المعاهدات القواعد التي تتحكم في سلوك الدول الموقعة عليها؛ لتكون بهذا حجر الأساس لتعاون دولي، ولقانون دولي. عندما يريد الأفراد صياغة اتفاقات يضمنون إعمالها؛ فإنهم يحرصون على صياغتها طبقا لقانون الدولة. وعندما يتعلق الأمر برغبة الدول في التأكد من تطبيق الاتفاقات المبرمة بينها؛ فإنها تلجأ إلى الكيانات الدولية[١].

تعمل الجهات التنفيذية ـ مثل منظمة التجارة الدولية ـ على الرغم من عدم وجود طاغية دولي. تُخرق القوانين الدولية في بعض الأحيان، لكنها تتبع أيضاً. هناك العديد من المؤسسات الأخرى، التي قد تشكل كل منها عبر اتفاقاتها الخاصة، وتتداخل العديد منها بعضها مع بعض. قد لا توجد لدى هذه المؤسسات نفس قدرة منظمة التجارة الدولية على فرض العقوبات بفاعلية، لكنهم يشاركونها جزءاً من نفس البنية القانونية. الاتحاد الأوربي هو نتاج عدد من المعاهدات الدولية، كما أنه يعمل وفق نظام قانوني؛ فهو يصنع

(١) يمكن للدول ـ مثل البشر ـ أن تقوم باتفاقات غير نافذة، أو ـ ربما ـ وعود غير ملزمة، بدلاً من ضمانات حقيقية. العاقبة الوحيدة للفشل في الالتزام هي تعرض سمعة هذه الدولة للأذى. وقد تجد الدولة التي لم تحصل على ثقة الدول الأخرى صعوبة في التعاون مع أي جهة. لكن الوعود التي لا يمكن تنفيذها أكثر فائدة من الوعود القابلة للتنفيذ. قد يريد الموقعون على المعاهدات شيئاً أكثر قرباً إلى صيغة العقد، صيغة يمكن تنفيذها ولها عواقب فعلية.

القوانين ومن ثم يتبعها أعضاؤه. الالتزام بالقانون الدولي هو مكون محوري لعالم «الحرب الهادئة».

ماذا لو طبّق نموذج منظمة التجارة العالمية التنفيذي عبر المحاكم التي تتيح للأطراف المختلفة أن يعاقب بعضها بعضاً في مجالات أخرى؛ بعيداً عن المجالات الاقتصادية الخالصة؟ فلنتخيّل نزاعاً حدودياً بين دولتين. من حيث المبدأ؛ فإن المعاهدة قد تلزمهما بإحالة النزاع إلى محكمة، وسوف تحكم المحكمة لصالح طرف واحد، ثم تحدد التعويضات اللازمة، ومن ثم تدفع عبر عقوبات تجارية، بنفس الطريقة التي تتم بها الأمور في منظمة التجارة العالمية اليوم.

هذا المخطط التخيلي مبني في الأساس على البصيرة النافذة للأنظمة القانونية. يمكن ترجمة هذه التعويضات التي فرضت بسبب فعل خاطئ إلى أموال. كانت الأنظمة القانونية القديمة تحدد العين بالعين. لكن مع بدايات تاريخ القانون البشري بدأت الأنظمة القانونية بتحديد تعويضات مالية؛ بدلاً من الاقتصاص الجسدي. أعطى نموذج التعويضات هذا للنظام القانوني صلاحيات واسعة على نطاق واسع من العلاقات المتبادلة المتنوعة التي تخص البشر.

وقد تدمج العديد من هذه العلاقات المتبادلة بين الدول في قانون دولي باستخدام أسلوب التعويضات القانونية. تظهر الصعوبات عندما تتعمد دولة انتهاك حقوق دولة أخرى باحتلالها وقتل مواطنيها ـ مثلاً ـ، ثم يردعها التهديد بفرض عقوبات مالية! ما الذي قد يحدث إذن؟! طبقاً لنموذج منظمة التجارة العالمية؛ فإننا سنحتاج إلى عقد ملتقى مشابه من أجل تحديد القصاص المناسب. لكن يصعب في أيامنا هذه إقناع الدولة المعتدية بأن تتلقى ضربة عقابية بصدر رحب، في صيغة السماح بقتل بعض جنودها (أو مواطنيها).

الرد بالمثل ـ الاسم التقني لهذه الضربة ـ التي كانت في الماضي سلوكاً مألوفاً بالنسبة للدول، وكان يعد قانونياً تماماً أو ـ على الأقل ـ سلوكاً شائعاً. عندما قامت القوات الفرنسية في معركة أجينكور Agincourt بقتل أتباع النبلاء الإنجليز والمدنيين المؤيدين لهم، بما يشمل الأطفال، أمر هنري الخامس

بقتل السجناء الفرنسيين على سبيل القصاص. القتل المتبادل مرفوض في أيامنا هذه، على الرغم من أنه ما زال يحدث أحياناً.

في ظل القانون الدولي الحالي يحق للدولة التي تُحتل أن تستخدم العنف من أجل الدفاع عن نفسها. في هذا الجانب يحذو القانون الدولي حذو نموذج منظمة التجارة الدولية. أزمة مواجهة القوة بالقوة هي: أننا نجد أنفسنا أمام حالة حرب. سيستمر الطرفان في القتال حتى الوصول إلى نهاية. ونجد أنفسنا مفتقدين لخاصية من خصائص منظمة التجارة الدولية، التي قد يكون لها منهج مميز هنا؛ أي: تحديد مقدار القصاص المسموح للدولة المعتدى عليها عن طريق الممارسات التجارية التمييزية. من حيث المبدأ: فإن الدفاع عن النفس يجب أن يكون متناسباً مع حجم التهديد، لكن في عالم الواقع يصعب تجنب التصعيد؛ حيث إنه أمر منطقي أن تقول الدولة المعتدى عليها بأن الطريقة الوحيدة لصد التهديد هو هزيمة العدو في حرب شاملة.

أحد البدائل التي من الممكن أن تمنع الحرب هو فرض عقوبات مالية عقب انتهاء الحرب. وقد جُرِّبت هذه الفكرة الجذابة من حيث المبدأ عبر التاريخ، وكانت نتائجها مروعة. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقَّعت قوات التحالف المنتصرة عقوبات مالية كبيرة على ألمانيا في معاهدة فرساي Treaty of Versailles، وكانت هذه العقوبات أبعد ما تكون عن منع حدوث هجمات في المستقبل، بل إنها كانت بمنزلة الحافز الذي دفع ألمانيا إلى إعادة تسليح نفسها، ثم القتال مرة أخرى.

كما أن أحد أكبر مساوئ فرض عقوبة مالية هو أن الحكومة تجمع الأموال من الشعب الذي قد يكون ـ أو قد لا يكون مسؤولاً ـ عن تصرفات حكومته في النهاية. نفس الأمر ينطبق على فرض عقوبات على نظام حكومي خارج على القانون. كان للعقوبات التي فرضت على حكومة صدام حسين ـ في سنوات ما بين حربي الخليج الأولى والثانية ـ عواقب سيئة للغاية على المواطن العراقي العادي، الذي لم يكن مسؤولاً بأي صورة عن تصرفات صدام حسين.

لكن جدير بالملاحظة أن نموذج منظمة التجارة العالمية لا يفرض عقوبات مباشرة على الكيان المسؤول عن الممارسة التجارية غير العادلة؛ فالعقوبات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية غالبا ما تكون موجهة ضد الصناعات الخاصة، الصناعات التي توظف عامة الناس، غير المسؤولين عن السياسات التي سَنَّتها حكومتها. مع ذلك، ورغم أن منظمة التجارة العالمية تتشارك هذه السمة مع أنظمة العقوبات الدولية الأخرى، إلا أنه من النادر أن ينتقدها أحد بسبب هذا الانحراف. بل على العكس، فإن هذه المنظومة غالباً ما يتم مدحها بسبب أنها تتيح للدولة المتضررة حرية اختيار أي مجال اقتصادي لتقتص من خلاله. وينبني على ذلك تخطي الظلم الواضح الذي يأتي من معاقبة المواطنين على أفعال حكوماتهم. وبذلك يمكننا إعادة تقديم العقوبات المالية كرادع مانع للحرب حال ما كانت غير مبالغ فيها.

إذا تجاوزنا تلك المشكلة، فإن محكمة مماثلة لمحاكم منظمة التجارة الدولية قد تكون آلية فعالة من أجل إدارة الصراعات الدولية العنيفة. وقد نكون مبالغين في التفاؤل إذا قلنا: إن هذا الحل قد يظهر خلال «الحرب الهادئة». لكن في الوقت نفسه تخلق «الحرب الهادئة» الظروف الملائمة للترابط، واتباع القانون؛ مما قد يجعل من مثل هذا التفكير غير التقليدي أمراً ممكناً، كما أنها تخلق الدافع لتجربته.

السعي للسلام، والاستعداد للحرب:

لقد عززت الكيانات الدولية المماثلة لمنظمة التجارة العالمية ـ من ناحية أنها تفرض التزامات قانونية واجبة النفاذ على الدول الأعضاء ـ الأطروحة الكانطية الجديدة. بشكل متكرر ـ بل في أغلب الوقت ـ نرى الدول تلتزم بالقانون. إذا كان العالم بالأساس مكاناً تتنافس فيه الدول بصورة غير منظمة؛ فكيف وُجِدت ـ إذن ـ تلك المؤسسات التي تتحرك من منطلق التعاون؟! ولماذا يوجد تعاون على نطاق واسع؟!

الإجابة الواقعية هي أن الدول تتعاون بحسب الموقف؛ بهدف إدارة

التنافس فيما بينهم. في النهاية: إذا تجاوز التنافس مداه سيخلف آثاراً مدمرة. إذا لم تحسن الدول حساباتها فإن سباقات التسليح بينها قد تتحول إلى حروب شاملة، وتتحول النزاعات التجارية إلى حروب تجارية عقابية. التعاون - إذن - هو الآلية التي تستخدمها الدول كي لا يبتلعها التنافس. يمكن للقانون الدولي أن يخفف من حقيقة التنافس المؤلمة، لكن لن يغيرها جذرياً. اللحظة التي سترغب فيها دولة ما بالتغيير، وتفوق فيها المنافع المترتبة على الانفصال تكاليف البقاء داخل المعاهدة، هي اللحظة التي سيخرق فيها نظام المعاهدة.

وقد دعمت الحرب الباردة بأدلة جوهرية هذا التصور الواقعي عن التعاون الدولي. فكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانا يستخدمان الأمم المتحدة من أجل إدارة مخاطر اشتعال حرب نووية؛ فقد التقيا في الأمم المتحدة من أجل مناقشة مشاكلهما، لكن في وقت آخر كانت أسلحتهما مصوبة دائماً - مباشرة - بعضهما نحو بعض.

بمواجهة صعوبة - أو ربما استحالة - معرفة ما إذا كان التعاون ممكناً أو أن المنافسة لا يمكن تجنبها، وجدنا الولايات المتحدة والصين يسيران نحو إستراتيجية مزدوجة. ببساطة؛ فإن كلا الطرفين في أثناء الحرب الباردة سيتصرفان من منطلق أنهما لا يعرفان حقيقة ما إذا كان التعاون بينهما سينجح أم لا؟ سيتحرك كلا الطرفين بنفس أسلوب التعاون بين الدول الأوربية، وسيصدقان في مساعي التغيير من أجل تحويل التعاون بينهما إلى سمة أساسية في علاقتهما الثنائية. في الوقت نفسه، لن يكون لدى الطرفين خيار سوى الاستعداد للحرب.

الدول ليست مجرد أفكار مبهمة. بل هي نتاج لمعتقدات وأفعال يقوم بها أشخاص حقيقيون، أصحاب اهتمامات حقيقية. سيبقى لدى قادة الصين، الآن وفي المستقبل المنظور، دافع مُلح من أجل إبقاء أنفسهم في موقع السلطة. وفوق كل هذا؛ فإن قادة الصين لا توجد لديهم أي نية في الذهاب ببلدهم إلى أي وضع أقل من كونها دولة ذات سيادة مستقلة تماماً. فمن المستبعد أن تجدهم ينظرون إلى الولايات المتحدة كشريك سياسي محتمل بنفس نظرة الشركاء الأوربيين بعضهم إلى بعض.

فلا شك في أن كلا الطرفين سيستمران في السعي إلى بناء إستراتيجيات تعاون، وفي السعي إلى أن يروا دولهم تستفيد جيدا عبر شبكة من الاتفاقات الدولية الملزمة. لكن سيستتبع ذلك أن السعي إلى التعاون بين الولايات المتحدة والصين سيبلغ أقصى حد له في النهاية؛ بسبب دوافع الصين الخاصة وفكرة ريادتها. هذه الحد بدوره سيقود الطرفين إلى الحفاظ على البناءات والأفكار المرتبطة بالمواجهة الجيوسياسية الواقعية، المتعلقة بالتحجيم من ناحية، والضغط العسكري من ناحية أخرى.

ليس من الضروري أن يؤدي استمرار الدوافع الواقعية إلى تحول العلاقة بين الولايات المتحدة والصين إلى مواجهة. فكما يتحتم على كل الأطراف أن تقر بإمكانية بل باحتمالية حدوث مواجهة، عليهم ـ أيضاً ـ أن يقروا عقلانياً بوجود فرص حدوث تعاون ممتد وعميق؛ من أجل المنفعة المتبادلة. لن تتمكن القيادة الصينية الحالية من التعايش في ظل وجود مواجهة مباشرة؛ لأن الانهيار السريع في معدلات النمو الاقتصادي من شأنه أن يدمر مصالحها الاقتصادية وشرعيتها الشعبية. لذلك؛ فإن القيادة الصينية عليها أن تتعاون من أجل أن تبقى. وسوف تستمر الحاجة إلى التعاون في المستقبل المنظور. وبناء على هذا الدافع؛ فإن التعاون لديه القدرة على تغيير دوافع كلا الطرفين بصورة كبيرة.

حال وجود «الحرب الهادئة»، يمكن أن تعمل المؤسسات الدولية على إدارة الصراع بين خصوم لا يجمعهم أي إطار قانوني مشترك، و- أيضاً ـ على فتح مجال للتعاون المشترك في ظل القانون. مجلس الأمن الذي صُمِّم من أجل إدارة الصراع بين أطراف الحرب الباردة الذين كانوا في حالة فوضوية هوبزية Hobbesian Anarchy فيما بينهم، سوف يلعب نفس الدور مرة أخرى بين الولايات المتحدة والصين. في الوقت نفسه سيعمل قانون التجارة الدولي كترتيب قانوني كانطي جديد بسبب الترابط الاقتصادي. قد يتمكن الترابط من إخضاع بعض جوانب الحرب والسلام إلى قوانين متماثلة، حتى في ظل غياب طاغية يفرض أحكامه الخاصة. قد يبدو أن هناك تناقضاً في وقوع هذه التطورات في زمن واحد، لكن هذا هو ـ بالتحديد ـ تناقض «الحرب الهادئة».

الفصل التاسع

الشركات و«الحرب الهادئة»

عندما أُسِّست «جوجل» سنة ١٩٩٨ جعل الطالبان خريجي جامعة ستانفورد Stanford ـ أحدهما مهاجر من الاتحاد السوفييتي السابق ـ شعار الشركة «لا تكونوا أشراراً Don't be evil». بعد ست سنوات كان على الشركة أن تتخذ قرارا حيال إطلاق محركها البحثي في الصين. وكان شرط دخول أحد أسرع شركات العالم نموا إلى أحد أسرع أسواق العالم نموا هو قبول «جوجل» بالقيود التي تفرضها الصين على المحتوى. وكان هذا هو أول اختبار قوي لمصداقية شعار شركة «جوجل» غير الرسمي.

ثم اتضح بعد ذلك أن كلمة «أشرار» توفر مساحة كبيرة للمراوغة؛ حيث قال حملة أسهم شركة «جوجل» لأنفسهم: إن العمل في الصين من شأنه أن يسمح بحرية تداول المعلومات بها على المدى البعيد (أو حرية أكبر على الأقل)، وبذلك قبلت «جوجل» بشروط الصين.

فشلت التجربة! لم تتمكن شركة «جوجل» من الحصول على أرض كافية في السوق. كما كانت خوادم الشبكة خاصتها تتعرض لهجمات شبكية مستمرة، والتي كانت موجهة من قبل حكومة الصين نفسها، بحسب بعض التسريبات الدبلوماسية الرسمية، وربما بإشراف أحد أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي. على ذكر مخاوف حرية الخطاب ـ وهي المخاوف التي كانت «جوجل» على استعداد للتحامل على نفسها بقبولها من أجل تحقيق

مكاسب للشركة ـ هجرت «جوجل» السوق الصيني[1].

مع ذلك، قامت «جوجل» قبل ترك الصين باستخدام إستراتيجية خلاقة للغاية لتضغط على الصين من أجل أن تسمح لها بالحصول على حصة عادلة في السوق. عبر المنظمات غير الحكومية التي قامت بتمويلها، لجأت «جوجل» إلى ممثلي الغرفة التجارية الأمريكية من أجل أن تقدم شكوى تفيد بأن الصين تقوم بممارسات تمييزية ضدها فيما يخص تقييد الخدمات الشبكية. القيود المفروضة على المحتوى ـ بحسب ما قالت جوجل ـ كانت تحمل تعاملاً غير عادل في مقابل محركات البحث الصينية الكبرى مثل بايدو. وقد زعمت «جوجل» أن هذا التمييز هو انتهاك للاتفاقات التجارية بين الصين وبين بقية العالم. أرادت «جوجل» من حكومة الولايات المتحدة أن تضغط على الصين أمام منظمة التجارة الدولية[2].

لا يوجد أي شيء غير مألوف حيال شركة تواجه مشاكل في سوق أجنبي، وتطالب حكومتها بأن تأخذ ادعاءاتها بوجود ممارسات تمييز تجاري ضدها = بعين الاعتبار. ما جعل القضية غير مألوفة هو فحوى مزاعم جوجل؛ فقد قالت جوجل: بأن القيود التي تفرضها الصين على حرية الخطاب كانت تمييزاً ضدها، ونظريتها حيال ذلك: هي أن الخدمات الشبكية يجب أن تكون متاحة بحرية؛ حتى لا تكون تمييزية. «جوجل» ـ من حيث الجوهر ـ كانت تسعى لأن تأتي بمزاعم تتعلق بحقوق الإنسان أمام هيئة منظمة التجارة الدولية.

---

(١) [James Glanz and John Markoff, "Vast Hacking by a China Fearful of the Web," *New York Times*, December 4, 2010].

تلك التسريبات كانت موجودة على ويكيليكس. من أجل رؤية أكاديمية، انظر:

[Cynthia Liu, "Internet Censorship as a Trade Barrier: A Look at the WTO Consistency of the Great Firewall in the Wake of the China-Google Dispute," *Georgetown Journal of International Law* 42, no. 4 (2011): 1199-1240].

(٢) أصدرت جوجل ورقة بيضاء لتوضح حجتها:

["Enabling Trade in the Era of Information Technologies: Breaking Down Barriers to the Free Flow of Information,"]

وهي متاحة على هذا الرابط:

http://static.googleusercontent.com/external_content/untrusted_dlcp/www.google.com/en/us/googleblogs/pdfs/trade_free_flow_of_information.pdf

ليس هناك حاجة لأن نقول بأن تحركات «جوجل» كانت بعيدة عن الالتزام بقضايا حقوق الإنسان؛ فالشركة أنشئت من أجل تحقيق أرباح، وليس المبادئ. بل قد سبق لجوجل أن أظهرت ترحيبها بالتغاضي عن مبادئها المعلنة من أجل دخول السوق الصيني. «جوجل» في الحقيقة تسعى إلى استغلال حقوق الإنسان والقانون الدولي من أجل إحراج الحكومة الصينية، ومن أجل تحسين موقفها على مائدة المفاوضات؛ فقد كانت تستخدم وقع «الحرب الهادئة» الجديد بهدف الضغط على الصين والولايات المتحدة على حد سواء. ومن أجل أن تحقق ذلك، كان عليها أن تتعامل مع القومية الأمريكية والمصالح القومية من أجل أن تقنع حكومة الولايات المتحدة بأن تتحدث نيابة عنها في منتديات القانون الدولي وبلغة حقوق الإنسان. تحاول «جوجل» الآن توليد منافسة بين الولايات المتحدة والصين بعد اشتراكها في تجارة تعاونية مع الصين!

الأعمال على طريقة «الحرب الهادئة»:

تحمل تجربة «جوجل» بالصين، ودخولها المؤقت في الدفاع عن حقوق الإنسان! دروساً هامة تتعلق بفهم الكيفية التي ستتفاوض بها الشركات في فضاءات «الحرب الهادئة» الدولية المتشابكة، وما الذي ستعنيه مشاركة الشركات الكبرى بالنسبة للاعبين الآخرين.

الدرس الأول هو أن الصورة التقليدية التي لدينا حول هوية الشركات؛ ككيانات وطنية أو عابرة للحدود الوطنية سوف تتغير. جوجل، التي هي شركة عالمية مقرها الرئيس بالولايات المتحدة، هي شركة هادفة للربح، واجباتها الأساسية موجهة نحو المساهمين بها. لكن منافسي «جوجل» في مجال الخدمات البحثية داخل الصين كانت شركات صينية ـ وبالأخص بايدو ـ تنظر إلى هويتها وأهدافها بشكل مختلف. لقد صعد محرك «بايدو» ليستحوذ على ٨٠٪ من السوق عقب انسحاب جوجل. ورغم أن «بايدو» ذاتها هي شركة هادفة للربح، تبيع حصصاً في بورصة نازداك NASDAQ، وليست شركة

مملوكة للدولة، إلا أن رئيسها روبن لي Robin Li، يسعى بأقصى ما يمكنه ألا يغضب الحزب. يدرك لي Li ـ تماماً ـ أن الاستمرار في تحقيق الأرباح داخل السوق الصيني على المدى البعيد يعتمد على تلبية مطالب واحتياجات الحزب. لا يخجل مسؤولو الحزب من التعبير عما يفضلونه، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق إعلام الدولة. كما أن لي Li يفهم تماماً أنهم يحتاجون إلى استجابة سريعة(١).

وقد ظهر هذا في صيف ٢٠١١، حيث دخل رئيس الحزب ببكين إلى داخل مكتب سينا ويبو Sina Weibo، رائد التدوين المصغر في السوق الصيني، وقال للمديرين التنفيذيين بالشركة بأنه يتوقع منهم «أن يضعوا حداً للمعلومات المغلوطة المضللة» الموجودة على موقعهم(٢). لم يكن هذا تحدياً سهلاً بالنسبة لموقع يضع زواره منشوراتهم لتظهر مباشرة. ورغم ذلك وجدنا سينا ويبو Sina Weibo بحلول صيف ٢٠١٢ يطورون نظام مراقبة خاص بهم على مستخدمي موقعهم. (يبدأ العملاء من ١٠٠ نقطة ثم يخسرون نقاطاً إذا ما نشروا معلومات مكذوبة، أو انتقدوا الحكومة، أو لأي سلوك شبكي غير ملائم آخر. إذا انتهت نقاطهم يحذف الحساب نهائياً). بالتأكيد لم تكن إدارة تسويق الموقع تسعى بهذا إلى زيادة المستخدمين أو أن تبقي على المستخدمين الحاليين! كان الهدف بالأحرى هو إثبات ولائهم للحزب، حتى لو كان ذلك على حساب عدم رضا عملائهم.

حتى في الغرب، تجد أن المؤسسات سريعة النمو عليها أن تبقي أعينها على الحكومة. فقط اسأل مايكروسوفت، التي واجهت دعاوى مكافحة احتكار كبيرة في نهاية التسعينيات كان من الممكن أن تضر بالنموذج الذي تعمل به. لدى «جوجل» محامون وجماعات ضغط داخل واشنطن وكل الأدوات الأخرى

---

(١) انظر مثلاً:

["Bashing Baidu: State Television Fires on China's Google," Economist, April 27, 2011].

هناك محرك بحث جديد مملوك للدولة اسمه Jike لكنه لم يكن موجوداً وقت أحداث «جوجل» سنة ٢٠١٠.

(٢) نفس المصدر.

التي قد تحتاجها شركة كبرى لإدارة ما يقال عنه مجازاً «علاقات مع الحكومة». تمتلك الشركات المنافسة أسلحة على نفس النسق. فجميع الشركات تعرف أن استخدام الدعاوى القضائية والترتيبات الحكومية من أجل مهاجمة أحد المنافسين هوِ من ضمن قواعد اللعبة. لكن لم يكن لدى أي من منافسي «جوجل» المحليين اهتمام بخدمة مصالح الحكومة، فكانوا جميعاً - مثلهم مثل جوجل - يركزون على المساهمين.

المنافسة مع مؤسسة خاصة أخرى شيء، والمنافسة مع مؤسسة متأثرة بعمق بالقوى التي تدير الدولة - التي يوجد بها السوق الذي تعمل خلاله - شيء آخر. لقد قضت «جوجل» على منافسيها الآخرين في مجال محركات البحث، سواء محلياً أو في أوربا عن طريق تقديم منتج أفضل، ثم تسويقه، ثم تحقيق الأرباح عن طريق بيع الإعلانات. الأسلوب نفسه لم يكن كافياً لضمان النجاح عندما كان منافسها يشارك الحزب الشيوعي الفراش.

فرض الحزب لرقابته نعمة كبيرة تتنعم بها الشركات التي على شاكلة بايدو، كما هو الحال بالنسبة لكل الشركات الأخرى التي تعتمد على الحزب من أجل ازدهارها. فمصالح الحزب يمكنها أن تقف في وجه أفضل الاختيارات الإستراتيجية الجالبة للأرباح، وعلى المديرين التنفيذيين للشركات أن يأخذوا بعين الاعتبار المعنى السياسي لأي قرارات حساسة تتعلق بأعمالهم. لكن في الوقت نفسه هناك منافع كبيرة تستفيد منها الشركات المرتبطة بالحزب عن قرب؛ فعندما تتأزم المواقف تجد الحزب مستعداً لحمايتهم من المنافسة. فالهجمات الشبكية التي حدثت ضد «جوجل» تثبت أن الحزب لم يرغب في أن تهيمن «جوجل» على سوق محركات البحث المحلي. الحدود التي رُسِمت لقدرة «جوجل» على العمل في ذاتها هي قيود على نموذج «جوجل» للعمل، والذي يهدف بالأساس إلى الوصول بقدرة المستخدم على الحصول على المعلومات إلى أقصى مدى ممكن. وكانت «بايدو» هي المستفيد المحظوظ من هذا الخيار. على نحو أكثر دقة، كانت شركة «بايدو» تعمل كأداة بيد الحزب، الذي هو واحد من بين كيانات قليلة فقط على وجه الأرض أقوى من جوجل.

عند دخولها السوق الصيني لم تكن «جوجل» تتوقع هذا الاحتمال كلياً. وعندما اصطدموا بالواقع الذي يقول بأن الحزب ميز منافسهم الرئيس عليهم، وجدت «جوجل» نفسها توحد اهتماماتها مع كيانات أقوى على الأرض حتى من الحزب الشيوعي؛ أي: حكومة الولايات المتحدة التي لجأت إليها جوجل؛ أملاً في أن تجد من يناصرها.

وقد رأت «جوجل» أنه من أجل الحصول على مساعدة حكومة الولايات المتحدة فإنه يتعين عليها أن تقدم ادعاءً قانونياً؛ حيث إنه من الصعوبة بمكان أن تلاحق الحزب قضائياً داخل محاكم صينية، لجأت «جوجل» إلى القانون الدولي. في مجال قانون التجارة - كما في معظم مجالات القانون الدولي - لا يمكن لشركة أن تقدم دعوى من نفسها. فقط الحكومة يمكنها أن تذهب إلى منظمة التجارة الدولية؛ نيابة عن الشركة التي تزعم وجود خرق للقانون الدولي.

الخلاصة هي: أن «جوجل» كان عليها أن تتصرف ليس كشركة عابرة للحدود الوطنية تهتم بمصالح المساهمين بها، لكن كمؤسسة أمريكية تسعى إلى إقناع حكومتها بأن تساعدها. وكجزء من المجهود الذي بذل في سبيل ذلك، اصطفت «جوجل» مع قيم حقوق الإنسان العالمية وحرية الخطاب. كانت خطة مرتبة ولم تكن صدفة. كانت «جوجل» تأمل في أن ترحب حكومة الولايات المتحدة - لأسبابها الخاصة - بانتقاد الصين؛ لانتهاكها حقوق الإنسان.

يترتب على ذلك أنه في حالة رغبة الشركات العابرة للحدود الوطنية في أن تدخل في منافسة مع المؤسسات الصينية التي يتحكم بها الحزب، سوف يحتاجون في النهاية إلى مساعدة حكوماتهم من أجل تمهيد الساحة لدخولهم. ستبقى الشركات الغربية الهادفة للربح تعرِّف نفسها على أنها تعمل لصالح المساهمين. وسيستمرون في العمل مع الصين، تماماً كما فعلت «جوجل» نفسها في مجالات بعيدة عن تكنولوجيا محركات البحث. لكن خدمة المساهمين ستتطلب منهم الآن أن يقدموا أنفسهم - بدرجة أكبر من ذي قبل - بصورة تتوافق مع حكومات الدول التي هم مؤسسون بها.

جرت عبر العقود الماضية نقاشات حول الشركات العابرة للحدود الوطنية كمتعاقدين أحرار يحركون رأس المال بسهولة من مكان إلى آخر، بدون الخوف من الدول التي أُسِّست بها. ستتزايد حاجة الشركات التي تريد المنافسة مع نظرائها في الصين إلى التفكير في كيفية الاصطفاف مع نظرائهم في داخل بلادهم. لن تقضي «الحرب الهادئة» على حركية الشركات العابرة للحدود الوطنية، لكنها ستجعل هذه الشركات تبحث عن حلفاء حكوميين، وستذكرنا بأن الدول ـ وليست الشركات ـ سوف تبقى هي محور القوة العالمية النهائي.

مخاطر جديدة:

الدرس الثاني المرتبط بمساعي «جوجل» في الصين هو أن ظروف الحرب الباردة تواجه مشاريع الأعمال بمخاطر من أنواع جديدة. من الطبيعي أن تكون «جوجل» قد قدَّرت المخاطر المحيطة بمشروع دخولها الصين، وبأنه قد ينتهي نهاية سيئة ويفشل في جذب عدد كافٍ من المستخدمين. لكن كانت هناك مخاطر أخرى، بعيدة عن الموقف الجديد.

أحد هذه المخاطر هو أن الحكومة الصينية قد تتورط في هجمات شبكية ضد العمليات التي تقوم بها جوجل، سواء بهدف سرقة ملكياتها الفكرية أو من أجل إضعاف أعمالها؛ فالتجسس الصناعي ليس بالأمر الجديد. أحد كهنة الجزويت[1] الفرنسيين قام بسرقة سر صناعة البورسلين الصيني في القرن السابع عشر[2]. الكثير من التقدم الذي شهدته الثورة الصناعية كان مسروقاً من إنجلترا، وجُلب إلى أوربا والولايات المتحدة. كما أن التخريب الصناعي له تاريخ طويل.

---

(١) الجزويت فرقة كاثوليكية تنتشر في أوروبا بصفة عامة، وفي فرنسا والبرتغال وأسبانيا بصفة خاصة. (الناشر)

(٢) [FranSois Xavier d'Entrecolles. See William T. Rowe, China's Last Empire: *The Great Qing* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2009), 84].

لكن الهجمات الشبكية لها فاعلية خاصة، حيث يمكن إنكارها، كما أنها وسيلة متناقلة بين التخريب والتجسس. لقد فتحت الصين مجالاً جديداً بأن جعلت للحكومة دوراً أساسياً في تشكيل هذه الأدوات المألوفة للاقتصاد الدولي. التي هي ـ أيضاً ـ مكونات للحرب.

لن تكون المخاوف المتزايدة حيال الهجمات الشبكية وسرقة حقوق الملكية الفكرية مقصورة بعد الآن على المؤسسات التي تدخل السوق الصيني لأول مرة مثل جوجل. لا يعد التقارب الجغرافي عائقاً جاداً في العالم الشبكي. يمكن لأي مؤسسة تضطر إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع أي منافس صيني قوي = أن تتوقع تعرضها لحرب بموافقة الحكومة.

فقدان بعض أغلفة الحماية التي تستخدمها جوجل؛ بسبب سعيها تحسين موقف علامتها التجارية عن طريق موافقتها على العمل مع المراقبين الصينيين = هو أحد الأنواع الجديدة من المخاطر التي واجهتها. قد يبدو هذا الخطر ضئيلاً نسبياً، مقصوراً على مؤسسة أنشأها بعض المثاليين (أو على الأقل بشر يبدون وكأنهم مثاليون)، لكن في الحقيقة فإن مخاطر الظهور بمظهر عديم الفضيلة بسبب التعاون مع العناصر الصينية ليست قليلة. وقد اتضح بعد ذلك أنه في ظل ظروف «الحرب الهادئة» فإن العديد من المؤسسات لديها اهتمام بأن تظهر بمظهر الفاعل الجيد أكثر مما كان الحال في الماضي.

فأي مؤسسة أجنبية ساعية إلى تنفيذ أعمال تضطرها إلى العمل في الصين ستصبح عرضة للانتقادات من منطلق أنها تعمل مع نظام أوتوقراطي. لقد واجهت «جوجل» عار التعامل مع المراقبين. كما تكافح المؤسسات الصناعية الاتهامات التي توجه إليها بأن العمالة الصينية هي عمالة منخفضة الأجر، تعامل بشكل سيئ، ولا يُستمع لها في الاجتماعات، أو حتى بأن المصانع الصينية تستخدم الأطفال والعمالة بالسخرة. عانت شركة آبل ـ على سبيل المثال ـ مع المزاعم التي تقضي بأن الأجزاء التي تصنع بالصين من هاتف «آي فون» الذي تنتجه = هي منتج أتى من ظروف عمل متدنية.

يمكن لهذه المزاعم بمجرد ظهورها أن تؤثر في عمليات التسويق. إذا ما

أردات المؤسسة أن تموضع نفسها كممثل للقيم الغربية، فعندما تقوم بذلك فإن التكاليف تصبح أكثر فداحة. لا تروج «آبل» لنفسها كداعم لحقوق الإنسان، لكنها في الوقت نفسه لا تروج لمنتجاتها على أنها تجسيد للاستقلالية الفردية. في الحقيقة فإن أحد أهم ما يميز هذا المنتج هو أنه مصمم من أجل أن يكون امتدادا لذات المستخدم.

فكرة تسويقية إبداعية: أن يتمكن المستخدم بثقة من تخصيص جهاز «آبل» الخاص به؛ لكن تصبح هذه الفكرة أشد صعوبة عندما نتخيل أن هناك أطفالاً أجبروا على العمل على بعض أجزائه. الحقائق أهم من التصورات في مجال التسويق، والتصورات المثالية حول المنتجات يمكن أن تتبدد بسهولة.

أكبر من أن تنجح:

آخر أنواع المخاطر القوية التي واجهتها «جوجل» في الصين هو أنه لم يكن ليسمح لها بالنجاح في داخل السوق الصيني بسبب طبيعة منتجها. فقد نشأت «جوجل» كعائلة، يدخل منتجها في اللغة كمؤثر؛ لأن محركها البحثي يسهل من عملية الفرز والتصنيف عبر كميات مهولة من المعلومات. قد تكون المعلومات متاحة مجاناً أو لا، لكنها بالتأكيد لن تكون مفيدة إلا عندما تكون منظمة. سيكون تنظيم المعلومات بدوره أعلى قيمة عندما يعرف المستخدم أنه أتى عبر جمع لا نهائي من المعلومات. يتبع ذلك أن ظاهرة البحث عبر شبكة الإنترنت ـ في أساسها ـ عملية تحصيل معلومات معينة عبر مصادر شديدة الامتداد.

فضائل «جوجل» هي مساوئ بالنسبة للحزب؛ فالحزب مطالب بالتحكم في سيولة المعلومات إلى حد ما؛ حتى يتمكن من الحفاظ على موقعه. مما يعني أنه يجب أن يضع قيوداً على البحث. فالمستخدم يعرف أكثر ما يمكن معرفته، بأسرع صورة ممكنة حول الموضوع الذي يبحث عنه. أما الحزب فإنه يريد وضع قيود على الكم، والسرعة، والموضوع، وكل العناصر الرئيسة لعملية البحث. كان السماح بهيمنة لاعب يهدف إلى تحقيق أرباح عن طريق

زيادة سيولة المعلومات هو أمل شديد الخطورة على الحزب.

بمجرد أن تهيمن «جوجل» على السوق الصينية بنفس الطريقة التي تهيمن بها على سوق المحركات البحثية بالغرب، فإنها كانت ستصبح لاعباً رئيساً في بناء الحياة المعلوماتية في الصين، كما هو وضعها في الغرب. حتى لو استمرت «جوجل» الصين في العمل تحت رقابة، فإنها كانت ستحرص دائماً ـ وعلى المدى البعيد ـ على أن تقلل من هذه الرقابة وتقلل من سيطرة الحزب. ليست القيم الأخلاقية لمديري «جوجل» التنفيذيين هي ما تدفعهم إلى السعي إلى تقليل الرقابة، لكن طبيعة المنتج الذي تقدمه.

تمتد مخاطر عدم السماح لمنافس أجنبي بالنجاح في الصين إلى أبعد من مجال المشاريع المتعلقة بالمحركات البحثية. فهناك العديد من الصناعات الأخرى تلعب دوراً في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية. صناعة الحديد ـ على سبيل المثال ـ هي شرط لا غنى عنه من أجل التقدم الصناعي. تميل المجمعات التجارية الضخمة إلى إبعاد المحلات الصغيرة عن العمل، مما يؤثر في أنماط الأعمال الحرة، واستغلال الملكيات، والتخطيط العمراني. يروج بائعو السلع الاستهلاكية ذات العلامات التجارية لأسلوب حياة قد يتوافق أو لا يتوافق مع خطط الحزب لتطوير الاقتصاد الاستهلاكي المحلي. يحدد أصحاب الأعمال واسعة النطاق شروطاً وأجوراً تؤثر في توقعات موظفي المنافسين. في كل الحالات، فإن المؤسسات الأجنبية التي تدخل الصين عليها أن تتعامل مع خطر عدم السماح لهم بالتفوق على منافسيهم الصينيين لأسباب سياسية في المقام الأول.

ولا يقل الأمر أهمية عن مسألة الشركات الصينية التي تخضع لتحكم الحزب، مما يعطيها النفوذ والقدرة على تحقيق المكاسب لأعضائها. وهناك فرص كبيرة لأن تجد لكبار أعضاء الحزب وعائلاتهم والقريبين منهم = حصصاً في المؤسسات الصينية الهامة. والحزب نفسه سوف يتحكم في مجالس إدارات الشركات المملوكة للدولة، ومن المرجح أن يحافظ على هذا التحكم حتى لو تمت خصخصة هذه الشركات تدريجياً. مما يعطي أعضاء الحزب

دافعاً مستمراً لوضع حدود لنجاح أي منافس أجنبي، مهما كانت سابقة أعماله ضعيفة. لا يمكن فصل المنافسة الاقتصادية عن السياسية في صين «الحرب الهادئة».

أدوات التجارة:

في سبيل تخفيف مخاطر إقامة أعمال في ظل بيئة الحرب الباردة سعت «جوجل» إلى الاصطفاف مع حقوق الإنسان، وإلى إقامة ادعاء قانوني دولي ضد الحكومة الصينية. ما حدث هو أن حكومة الولايات المتحدة أصدرت بياناً تعلن فيه فتح تحقيقاتها حيال الأمر ومطالبة الصين بتفسير حول أسباب تعاملها مع «جوجل» على هذا النحو. مع ذلك، لم تقدم ادعاءً رسمياً أمام منظمة التجارة الدولية ضد الصين حيال قضية «جوجل».

لو قامت الولايات المتحدة بتقديم ادعاء تجاري ضد الصين، هل كان من الممكن أن تكون لذلك أي نتيجة؟ هل يحمل تعامل الصين مع «جوجل» انتهاكاً فعلياً لأي من بنود عمل منظمة التجارة الدولية؟ وإذا نجح ذلك، هل يمكن لأي مجال أعمال آخر أن يلتف بعباءة حقوق الإنسان ليأتي بادعاءات مماثلة؟

كي تفوز دولة ما أمام هيئة منظمة التجارة الدولية، فإنه عليها أن تظهر أن الدولة الأخرى قامت بالتمييز ضد مؤسسة أجنبية لصالح مؤسسة أخرى محلية. لقد خلُص معظم خبراء التجارة إلى أنه كان من الصعوبة بمكان على الولايات المتحدة أن تثبت أن الصين قامت بالفعل بالتمييز ضد «جوجل» لصالح «بايدو»، أو أي مؤسسة صينية أخرى تعمل في مجال محركات البحث. سعت «جوجل» إلى الدفع بأن وضع حدود على سيولة المعلومات هو - في ذاته - انتهاك لقانون التجارة الدولي. لكن في النهاية، فإن «بايدو» نفسها كانت تخضع لنفس القيود المتعلقة بالمحتوى؛ مثلها مثل «جوجل». قيود حرية الخطاب كانت تنطبق عليهما، وسيصعب تحديد موضع الانتهاك حال ما كانت القيود متساوية فعلاً.

المعارضة هنا تأتي من أنه على الصعيد العملي فإن الصين كانت تهدف إلى التأكد من أن الشركات المحلية الخاضعة لتحكم الحزب، تحافظ على الحصة الأكبر في سوق المحركات البحثية. ونفس الأمر ينطبق على المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي. ولا شك في أن هذا الهدف ينتهك قواعد التجارة الدولية. فهو مبني في الأساس على التمييز لصالح المؤسسات المحلية التي من الراجح ألا يكون لديها اعتراضات ضد الرقابة التي تفرضها عليها الحكومة. وتحقق الصين هدفها هذا عن طريق تحجيم «جوجل».

التحدي الذي يواجه «جوجل» هو أن تثبت هذا النمط للجهة غير المنحازة لأي من الطرفين، والمعنية باتخاذ القرار القانوني مثل محكمة منظمة التجارة الدولية.

يعد الاعتداء على «جوجل» عبر هجمات شبكية دليلاً قوياً على وجود معاملة تمييزية. «جوجل» نفسها يبدو أنها كانت تعرف أن تلك الهجمات كانت تقف خلفها الحكومة الصينية. ومن المؤكد أن الاستخبارات الأمريكية كان لها دور في التحقيق في تلك الهجمات وتتبعها. إذا أمكن الكشف عن دليل تعقب الهجمات بدون التضحية بالأمن القومي، فإن ذلك سيمكن الولايات المتحدة من افتراض وجود هذا النمط لسير الأحداث.

يمكن ـ إذن ـ في المستقبل المنظور أن تتمكن الولايات المتحدة من إقناع هيئة منظمة التجارة الدولية من أن مؤسسة مثل «جوجل» تعرضت لتمييز ممنهج؛ من أجل تقليل أو إزاحة حصتها داخل السوق الصيني. تتزايد حاجة المؤسسات التي تواجه مثل هذا التمييز إلى إقناع حكومات دولهم بأن تسعى خلف قضاياهم. من الممكن لمنظمة التجارة الدولية أن تصبح جبهة لهجوم مضاد ضد تفضيل الحزب للمؤسسات التي يتحكم بها.

الحزب في صورة شركة:

لا يقتصر تأثير «الحرب الهادئة» على المؤسسات الدولية التي تريد المنافسة مع مشاريع الأعمال الصينية، لكنها ستؤثر ـ أيضاً ـ في المؤسسات

الصينية التي تعمل بالخارج. فإذا قمنا بسؤال شخص عن أول طلقة بدأت «الحرب الهادئة»، فستكون الإجابة هي ٢٣ يونيو ٢٠٠٥، اليوم الذي قدمت فيه شركة النفط البحري المملوكة للدولة (المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC) عرضا بقيمة ١٨,٥ مليار دولار من أجل شراء شركة الغاز الأمريكية العملاقة «أنوكال» Unocal.

كانت الصفقة ستضمن للصين مصدراً كافياً وموثوقاً للنفط بسعر معقول، وهي ضرورة قصوى بالنسبة لاقتصاد متنامي[1]. لكن حتى قبل الانكماش الاقتصادي الذي ضرب الولايات المتحدة في ٢٠٠٥، وقبل أن يتحول صعود الصين إلى موضع جدل عام على الصعيد المحلي، كانت لدى السياسيين في أمريكا تخوفات حيال امتلاك مؤسسة أجنبية لأحد أكبر منتجي الطاقة في أمريكا. وقد زاد الأمور سوءاً سعر النفط الذي كان يرتفع بسبب الحرب في العراق وزيادة الطلب من قبل الصين. وقد سحبت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC عرضها في بداية شهر أغسطس، عقب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي له[2].

لقد خلفت تلك التجربة جراحاً عميقة لدى المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC على وجه الخصوص، ولدى المؤسسات الصينية ذات التوجهات التوسعية على نحو عام. فالعرض كان كبيراً للغاية وسريعاً للغاية.

---

(١) حول دوافع الصين في مخالصة مؤسسات بترولية، انظر مثلاً:

[Ilan Alon and Aleh Cherp, "Is China's Outward Investment in Oil a Global Security Concern?," *Columbia FDI Perspectives*, no. 81, October 22, 2012].

[CNOOC Withdraws Unocal Bid," Xinhua News Agency, August 3, 2005].

متاح على هذا الرابط:

http://www.china.org.cn/english/2005/Aug/137165.htm

ثم بيعت شركة Unocal لاحقاً إلى Chevron بمبلغ ١٨,٤ مليار دولار، أدنى قليلاً من عرض Cnooc/: ["Chevron Nabs Unocal," Petroleum News, April 10, 2005].

متاح على:

http://www.petroleumnews.com/pntruncate/25987919.shtml

(٢) محاكمات كبار المسؤولين الألمان في الحزب النازي أمام المحكمة العسكرية الدولية، والتي جرت في نورمبرغ بألمانيا ابتداء من ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥م. (الناشر)

لكن نُظِر إلى الشركة على أنها محتل اقتصادي، الحكومة الصينية في صورة شركة! محاولة شراء أصل شديد الأهمية بقيمة «أنوكال» Unocal في وقت حساس بالنسبة لسوق الطاقة العالمي كان تصرفاً أخرقاً. فقد نجحت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC في خلق كراهية قومية ضد الصينيين في الولايات المتحدة عن غير قصد. فبدلاً من أن يحسن هذا العرض من موقف الصين الإستراتيجي على الصعيد العالمي، تسبب هذا العرض في تراجعه.

وقد كان من الآثار المترتبة على هذا الجدل حول المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC وأنوكال Unocal، صعوبة تصور قدرة الشركات والصناعات الوطنية على القيام بصفقات كبرى في قلب أرض خصومهم في أثناء الحرب الباردة. وتوافق هذا ـ تماماً ـ مع الدروس المستفادة من مشكلة «جوجل»، التي لم تتمكن خلالها الولايات المتحدة في النهاية من غزو السوق الصيني في أحد القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية، ألا وهي مجال المحركات البحثية.

ورغم ذلك، رأينا المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC تحاول مرة أخرى في صيف ٢٠١٢؛ أي: بعد مرور سبع سنوات على فشل عرضها المقدم إلى «أنوكال» Unocal. الهدف هذه المرة كان شراء مؤسسة الطاقة الكندية «نيكسين» Nexen. كان من الضروري أن يحصل عرض المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC الذي تتجاوز قيمته ١٨ مليار دولار على موافقة الحكومة الكندية، وأيضاً حكومة الولايات المتحدة فيما يخص أجزاء منه. كانت هناك أسباب قوية تدعو إلى التصديق بأن العرض الذي تمت صياغته بعناية شديدة سوف يمر هذه المرة، أسباب مبنية على منطق «الحرب الهادئة»!

علينا في البداية أن نوضح أن المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC تسعى خلف مؤسسة كندية أهم أصولها غير موجودة بكندا. تحقق شركة «نيكسين» ٣٠٪ فقط من أرباحها من النفط من مصادر كندية، ويأتي

الباقي من مصادر بحرية: في البحر الشمالي، ونيجيريا، وخليج المكسيك. حال ما كانت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC تسعى خلف شراء شركة ترتكز أعمالها داخل الأراضي الكندية، كان الأمر ليبدو وكأنه قوة إمبريالية تسعى إلى وضع قدم لها داخل الشمال الأمريكي. لكن شراء أصول موزعة حول العالم ـ ولو كانت تدار من قبل مؤسسة واحدة ـ جعلها تبدو كلاعب عالمي آخر في صناعة عالمية في ذاتها.

وقبل كل هذا فإن المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC كانت حكيمة في اختيار هدفها الشمال أمريكي في كندا بدلاً من الولايات المتحدة؛ حيث تزيد حدة المشاعر القومية المعادية للصين. كما أن دعم الروابط الاقتصادية مع الصين مفيد تماماً من منظور كندا. ستبقى كندا مرتبطة بشدة بالولايات المتحدة لأسباب جغرافية وتاريخية. فأمنها مضمون ما دامت الولايات المتحدة تعتني بأمنها الخاص. ولهذا فإن لديها كلَّ الأسباب التي تجعلها تستخدم هذا الضمان الأمني الضمني، وفي الوقت نفسه تستغل الاستثمار الصيني المباشر من أجل تحسين وضع التوازن التجاري. على طريقة الحرب الباردة، فإن كندا كان سيتعين عليها أن تتوخى الحذر حيال عبور الممر من أجل أن تتعامل مع الاتحاد السوفييتي. أما في الحرب الباردة فإن التحالفات الأمنية مع طرف يمكن ضمها إلى العلاقات الاقتصادية مع الآخر! هذه بالفعل هي السمة العامة لـ«الحرب الهادئة»!

لكن ما زال على المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC أن تحصل على موافقات الجهات الرقابية بالولايات المتحدة وبريطانيا؛ حيث إن شركة «نيكسين» تمتلك آباراً داخل المياه الإقليمية لكلا الدولتين. لكنها لم تتحرك في هذا الاتجاه قبل حصولها على موافقة رسمية من كندا في ديسمبر ٢٠١٢. فمن هذه النقطة سيكون هناك اهتمام لدى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا باحترام القرارات الكندية؛ حيث إن تورط السياسيين في الولايات المتحدة وبريطانيا في تخريب صفقة كندية في المقام الأول كان سيؤثر سلباً في علاقتهما مع كندا. بعبارة أخرى، يمكننا القول: إن المؤسسة الوطنية الصينية

للنفط البحري CNOOC قامت ببناء تحالف إستراتيجي مع كندا؛ من أجل أن تضمن الموافقة على الصفقة. كانت تنشِئ نقطة دفاعية، ليس عن طريق استخدام القوة، لكن باستخدام مهارات التفاوض.

يبرز لنا هذا الاتفاق بين المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC وشركة «نيكسين» مجموعة من الدروس المتعلقة بمجال الأعمال على المستوى الدولي، مختلفة عما خرجنا به من الأزمة بين «جوجل» والصين.

أولاً: حتى لو كانت المؤسسة مملوكة للحكومة الصينية؛ فإنه ما زال بإمكانها أن تعقد الصفقات حال ما اختارت هدفها بعناية. كان منطقياً أن نتوقع أن المؤسسات الصينية سوف تخفض من درجة تحكم الدولة بها على المدى المتوسط؛ من أجل أن يتم التعامل معهم في الخارج على أنهم مستثمرون شرعيون. لكن صفقة «نيكسين» أثبتت خطأ هذا. إذا كانت المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC تستطيع أن تقوم بعقد صفقات حساسة في الخارج، وأن تحصل على موافقة الحكومات الأجنبية، فما الذي يمنع المؤسسات ـ ليس فقط تلك المملوكة للدولة، لكن ـ أيضاً ـ تلك الخاضعة لسيطرة الحزب ـ من شراء أهداف أجنبية.

ثانياً: يجب أن يشكل الحرص الشديد حيال الحساسيات السياسية جزءا من الاختيار. إذا لم تتمكن المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC في ٢٠٠٥ من شراء «أنوكال» Unocal، عندما لم تكن «الحرب الهادئة» قد اعترف بها بعد، فإنها بكل تأكيد لم تكن لتتمكن من شراء أي مؤسسة طاقة أمريكية كبرى في ٢٠١٢. لكن باختيارها مؤسسة كندية ـ وأكثر من ذلك: مؤسسة معظم أصولها خارج حدودها الوطنية ـ أصبحت فرصة المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC كبيرة في تحصيل الجائزة. في سياق «الحرب الهادئة»؛ فإن الصفقات الكبيرة هي بمنزلة تحركات داخل لعبة إستراتيجية كبرى. يجب أن تدرس بعناية كبيرة وبالتفكير مسبقاً في الكيفية التي ستنظر بها الدول المستهدفة إلى هذه الصفقات.

ثالثاً: وهو الدرس الأكثر أهمية، من الممكن استخدام المصالح

الاقتصادية من أجل تحديد النهايات السياسية. فاحتياج كندا إلى استثمار أجنبي مباشر كان ـ ولا شك ـ هو الحافز الرئيس الذي دفع حكومتها إلى السماح بإتمام الصفقة. لكن عبقرية المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC الحقيقية تكمن في طريقة بنائها لموافقات الجهات الرقابية؛ بحيث تتحول كندا إلى حليف لها في مساعيها نحو الحصول على موافقات المرحلة الثانية لإتمام الصفقة من بريطانيا والولايات المتحدة. بشكل عام؛ فإن مصالح كندا الجيوسياسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا أكبر بكثير منها مع الصين. ورغم اصطفافها مع الصين، بقيت كندا مهتمة بالحصول على موافقة حلفائها بمجرد أن أنهت الاتفاق مع الصين. على المدى الطويل، ستقرب العلاقة الاقتصادية القريبة التي ستنشأ بين كندا والصين بين مصالحهما السياسية.

شركات «الحرب الهادئة»:

تعتمد الشركات متعددة الجنسيات في الأساس على استقرار العلاقات القانونية بين الدول، كما ينظر إليها في بعض الأحيان على أنها نذر عالم ما بعد سلطوي تتوزع فيه القوة على نطاق واسع، ويفوق فيه رأس المال القوة في قيادة شؤون البشر. تُظهر أمثلة «جوجل» والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC أن هيمنة الشركات متعددة الجنسيات في عالم «الحرب الهادئة» لن تكون مطلقة. فمن ناحية: وجدنا «جوجل» تفشل في اختراق السوق الصيني، رغم حجمها الكبير، والمهارات المذهلة التي تمتلكها، ربما لأنها كبيرة إلى الدرجة التي يمكن أن تشكل تهديداً للحزب. ومن ناحية أخرى وجدنا المؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري CNOOC، رغم أنها أحد أذرع الحكومة الصينية، تتمكن في النهاية من عقد صفقة في الشمال الأمريكي، وكان ذلك إلى حد كبير بسبب أن حكومة الصين وجدت الطريقة التي تجعل بها هذه الصفقة في صالح الحكومة الكندية.

الخلاصة: هي أن الشركات في ظل «الحرب الهادئة»، يجب عليها أن تتعامل مع ممثلي الحكومة الأقوياء، وأن تفعل ذلك بطرق جديدة. عليهم أن

يقدموا أنفسهم من خلال حكوماتهم عندما تستدعي الحاجة ذلك، وأن يتنكروا لهم عندما تستدعي الحاجةِ ذلك. وفوق كل هذا، فإنه يجب على الشركات الكبرى متعددة الجنسيات أن تبقى حذرة ومتيقظة حيال العواقب الاقتصادية والسياسية الواسعة لتصرفاتهم والأدوار التي يلعبونها. فعندما ينهار الحاجز الفاصل بين الاقتصاد العالمي والجيوسياسة، ينهار معه الحاجز الفاصل بين الأعمال والسياسة.

الفصل العاشر

مستقبل حقوق الإنسان

كانت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون Hillary Clintorn ووزير الخزانة تيموثي جايتنر Timothy Geithner الأمريكيان يستعدان في مايو ٢٠١٢ إلى زيارة نادرة للصين من أجل حوار إستراتيجي واقتصادي رفيع المستوى. تزامن حضور هذان الوزيران المهمان مع توقيت حرج في العلاقة بين البلدين مما يدلل على أهمية الأمر. فقد كانت العلاقات الاقتصادية والجيوسياسية على أجندة اللقاء في الوقت نفسه.

لكن في ٢٢ أبريل، في قرية دونجشيو الصغيرة في شرق مقاطعة شاندونغ، حدث أمر ما قد يطغى على الزيارة. فقد نجح تشنغ قوانغ تشنغ Chen Guancheng (محام ناشط منشق وضرير) في تسلق حائط مرتفع؛ ليهرب من المبنى الذي كان موضوعا فيه رهن الإقامة الجبرية منذ عامين. وقد كسرت قدمه في أثناء الهرب، ثم نجح عقب ذلك بعد عدة أيام في قطع مسافة تصل إلى أربعة آلاف ميل بمساعدة بعض النشطاء ليصل أخيراً إلى بكين، ثم ذهب به إلى السفارة الأمريكية. في ٢٧ أبريل، عندما كان بداخل السفارة رفع فيديو عبر يوتيوب يوجه فيه رسالة إلى رئيس الوزراء وين جيا باو Wen Jiabao يطالبه فيها بمعاقبة المسؤولين الذين قاموا باعتقاله.

في الأيام التالية، تحول مستقبل تشين Chen إلى واقعة عالمية على أعلى مستوى؛ فقد كان يصر في البداية على أنه لا يرغب في ترك الصين، لكنه عدل عن رأيه بعد أن نقل إلى مستشفى صينية من أجل معالجة قدمه. في فاصل رمزي من «الحرب الهادئة» قام تشين باستخدام تليفون مستعار من أجل

توجيه خطاب مفتوح إلى أعضاء مجلس الشيوخ في «واشنطن». فقد أخبر رجال الكونجرس، والعالم، بأنه يخشى على أمن عائلته، وأنه يرغب في الذهاب إلى الولايات المتحدة.

شغلت أزمة تشين Chen الصفحات الأولى للصحافة الأمريكية، وأخذت أعين الغرب بعيداً عن الزيارة الوزارية. أخيراً، بعد عدة أيام من المفاوضات بين مسؤولي الولايات المتحدة ونظرائهم في الصين، حصل تشين Chen على حق دخول الولايات المتحدة كطالب مميز، وهو ما وفر على الصين إحراج سفره كلاجئ سياسي. وتم تجاهل القضايا الملحة التي كان من المفترض أن تناقش في أثناء الزيارة، وحلت محلها قضية حقوق الإنسان.

تُعطينا حادثة تشين مؤشراً حول الطريقة الشديدة التعقيد والأهمية التي ستشكل بها قضايا حقوق الإنسان في «الحرب الهادئة». فقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لوضع قضايا حقوق الإنسان في المقدمة وفي المركز، حتى مع وجود قضايا أخرى من المفترض أن توضع على المائدة. هناك مجال لتصور أن الابتعاد عن لقاء دبلوماسي شديد الأهمية من أجل التركيز على قضية تشين Chen قد يكون مدبراً عن طريق أحد من داخل حكومة الولايات المتحدة؛ حيث إن قصة الهرب كلها يصعب تصديق حدوثها بدون مساعدة. حتى لو كان توقيت هربه هو محض صدفة، كانت سفارة الولايات المتحدة ستتخذ قراراً حيال قبوله بداخلها؛ مما يخلق أزمة لا مفر منها. سواء كان هذا أو ذاك؛ فإن الولايات المتحدة قامت بوضع قضايا حقوق الإنسان في المقدمة أمام الجمهور بذكاء كبير.

من وجهة نظر الصين، فإن الحادثة كلها كانت محبِطة ومحرجة. مصادر دبلوماسية ضخمة دخلت في نقاشات حول مصير ناشط في مجال حقوق الإنسان لم يكن معروفاً في السابق. وبدلاً من أن تُحترم كقوة عالمية صاعدة، وُبِّخت على انتهاكها لحقوق الإنسان. لقد بدا أن الولايات المتحدة تستخدم حقوق الإنسان من أجل إضعاف الصين، ومن أجل أن تتقدم خطوة في النقاشات بينهما.

تخلق اللحظة التاريخية الناشئة سياقاً جديداً لخطاب وممارسات حقوق الإنسان. فلأول مرة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي نجد الولايات المتحدة لديها دافع من أجل دعم أجندة حقوق الإنسان دولياً. فما دامت الصين تنتهك حقوق الإنسان، لن تكون هناك أداة أيديولوجية أفضل من تلك بالنسبة للولايات المتحدة لتتقدم بها في ظل محيط «الحرب الهادئة».

من أجل أن نستوعب مسار واستخدام حقوق الإنسان في العصر القادم، وكيف يمكن لنا أن نتوقع الطريقة التي سترد بها الصين = سيتعين علينا أن نعود إلى أصول أفكارنا وممارساتنا لحقوق الإنسان. يعود الإيمان الصادق والتلاعب الساخر في مجال حقوق الإنسان إلى الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ويثبت كيف أنه من الضروري أن يكون لقوة السياسة دور في تطور حقوق الإنسان في المستقبل.

حقوق باردة:

منذ محاكمات نورمبرج[(١)] Nuremberg Tribunals صار مقبولاً من حيث المبدأ أن العالم عليه أن يحاول جَلب أسوأ منتهكي القانون الإنساني الدولي إلى العدالة، وهو ما ينطبق على أوقات الحرب[(٢)]. ليس كل ما يتم ذكره عن محاكمات النازيين يطابق حقيقتها، والعديد من المحللين المعاصرين يؤمنون بأنها لم تكن سوى عدالة المنتصر[(٣)]. ورغم ذلك فإنها خلقت سابقة جديدة هامة. فلأول مرة يتم احتجاز أعضاء حكومة من قبل كيان دولي على خلفية اتهامات (بالإضرار بأفراد) وقد ارتكبوها وهم في مواقع السلطة. على الأقل

---

(١) يقارن الكتبة القانونيون القانون الإنساني الدولي الذي يتم تطبيقه كاملاً في أثناء الحروب مع قانون حقوق الإنسان، المنظومة التي تنطبق في وقت السلم. (ويسمح باستثناءات مؤقتة في بعض الأحيان). في النقاشات العادية، تعتبر الحقوق التي يكفلها القانون الإنساني الدولي نماذج لحقوق الإنسان، وتجدني أتفق مع هذا الزعم.

(٢) [Noah Feldman, Scorpions: *The Battle and Triumphs of FDR's Great Supreme Court Justices* (New York: Twelve, 2010), 276-80].

(٣) [Samuel Moyn, *The Last Utopia* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2010), 3].

من هذا الجانب أظهرت حقوقَ الإنسان العالمية، وأوضحتها وعملت بها.

لكن من الناحية العملية لم يحدث الكثير بعد ذلك. مع بدايات الحرب الباردة تبنت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لم تعد هذه الوثيقة قانوناً على كل حال، ولم تكن - حتى - قانوناً دولياً. لقد سُمِّيت إعلانا لأنها كانت كذلك، بمصطلحات قانونية، يمكننا القول بأنها مجرد بيان يحمل مجموعة من الأفكار الطموحة المتفائلة، لكنه لا يحوي أي آلية تنفيذية، ولا أي إلزام قانوني تجاه الموقعين عليه.

لم يظهر موضوع حقوق الإنسان في الخطاب السياسي الأمريكي على المستوى الدولي سوى في مرات نادرة عبر السنوات الخمسة والعشرين التي تلت ذلك. ليس من الصعب أن نرى سبب ذلك. فحتى سنة ١٩٥٤ كان لدى الولايات المتحدة نظام قانوني رسمي ملزم من قبل الحكومة بالفصل العنصري في العديد من ولاياتها. وحتى سنة ١٩٦٤ لم يكن هناك قانون فيدرالي واحد يمنع صراحة التمييز العنصري في العمل. وقد مر العقد التالي في عملية مؤلمة حول التفاوض على محاولة الدمج العنصري، ليس فقط في جنوب أمريكا، لكن أيضا في الولايات الشمالية؛ حيث كان التمييز العنصري أمراً واقعاً حتى لو لم يكن منصوصاً عليه في القانون. كانت الولايات المتحدة تتجنب النقاش العام حول حقوق الإنسان خلال تلك السنوات. فالاتحاد السوفييتي كان بإمكانه أن يشير إلى التمييز العنصري كدليل على نفاق الولايات المتحدة.

في منتصف سنة ١٩٧٠، بدأت الأمور في التغير[١]. وعندما قلت فرص تعرض الولايات المتحدة للاتهام بالعنصرية المؤسسية، أصبح بإمكانها استخدام أيديولوجيا حقوق الإنسان من أجل مهاجمة الاتحاد السوفييتي. وقد بدأت إدارة الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter في تأسيس انتقاد قضايا حقوق الإنسان. فقد أعطى مجلس الشيوخ صلاحية لتقارير سنوية تراقب انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، بما يشمل حلفاء الولايات المتحدة. في ذلك

(١) G. B. Trudeau, *Doonesbury's Greatest Hits* (New York: Holt, Rinehart & Winston, 1978)].

الوقت كان ينظر لهذا الأمر على أنه شيء جديد، وربما مضحك. قام رسام «الكاريكاتير» والمعلق السياسي جاري ترودو Garry Trudeau بتصميم شخصية جديدة (شخصية دونزبيري Doonesbury)، وهو مسؤول عن حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية في حكومة كارتر، جذاب وغير ذي نفع، وقد حصل على العديد من الجوائز السخيفة «لالتزامه» بحقوق الإنسان بسببه(١). لم يكن تأثير هذه الرسومات في الأساس هو اتهام حكومة الولايات المتحدة بالنفاق، بل من أجل إبراز ما إذا ما كنت السخرية التي أدت إلى هذه القوة الآتية من الحرب الباردة بدأت تستخدمها لتتحدث بلغة الحقوق بدلاً من لغة القوة.

في الوقت نفسه، فإن دول شرق أوربا المنشقة خاطرت بشدة بتوقيعها وثيقة مثل ميثاق ٧٧ الذي يدين نظام الاتحاد السوفييتي بانتهاك حقوق الإنسان، التي أعلن التزامه بها رمزياً خلال اتفاقات هيلسينكي Helsinki سنة ١٩٧٥. كانت هذه إستراتيجية جديدة، نتيجة لعصر بريجنيف Brezhnev. كانت الدول المنشقة تراهن على اهتمام الغرب ودعم حكوماته، وقد حصلوا على ما راهنوا عليه. دخلت حركة حقوق الإنسان كحركة شعبية اجتماعية حيز التنفيذ بسرعة شديدة(٢).

لقد أظهرت حركة تحرير اليهود السوفييت مثالاً بارزاً على أيديولوجيا حقوق الإنسان في أثناء الحرب الباردة. فقد كانت الحركة في الأساس عبارة عن مجموعة من اليهود في دولة يطالبون بحقوق يهود دولة أخرى: في ممارسة دينهم، وفي الهجرة إلى إسرائيل. لكن أعلنت عن نفسها كدعوة لعالمية حقوق الإنسان وحرية الضمير والتنقل، هدفها كان الاتحاد السوفييتي! في البداية نبذ واقعيو السياسة الخارجية مثل كسينجر Kissinger الحركة الباحثة عن الحرية، فقد أخبر الرئيس نيكسون Nixon على نحو لا يقبل التأويل بأنه لا توجد أي مصلحة قومية على الإطلاق لدى الولايات المتحدة تجعلها تساعد اليهود

---

(١) [Moyn, *Last Utopia*, 121].

(٢) [Clyde Haberman, "Decades Later, Kissinger's Words Stir Fresh Outrage Among Jews," *New York Times*, December 16, 2010].

السوفييت حتى لو كانوا سيُخنقون بالغاز[1]. لكن تمكنت الحركة ـ لاحقاً ـ من الاصطفاف مع إستراتيجية الحرب الباردة. نجح السيناتور هنري جاكسون Henry «Scoop» Jackson في استصدار تشريع يربط المساعدات الموجهة إلى الاتحاد السوفييتي بتحرير اليهود السوفييت المنشقين[2].

عندما انتهت الحرب الباردة، تغير موقف حقوق الإنسان مرة أخرى. فلأول مرة منذ محاكمات نورمبرج Nuremberg، حيث تعاون الأمريكيون والسوفييت في أعقاب تحالفهما في أثناء الحرب العالمية الثانية، تظهر محاكم دولية جديدة من أجل معاقبة المخطئين. لم يكن من الممكن أن تحدث المحاكمات الجنائية الدولية ليوغوسلافيا وروواندا التي تأسست سنة ١٩٩٠ لو كنا في وقت الحرب الباردة، ليس بسبب عدم وجود انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان أو حتى عمليات إبادة جماعية في ذلك الوقت، لكن لأن كل منتهك لحقوق الإنسان، وكل ديكتاتور سفاح = كان في جيب أحد الطرفين. بغياب الاتحاد السوفييتي ـ تماماً ـ عن المشهد أصبح بإمكان الولايات المتحدة والغرب الأوربي استخدام المحاكم الجنائية من أجل تحقيق بعض التعويضات عقب الفشل في منع بعض الجرائم المروعة التي أعقبت الحرب الباردة.

بينما كانت المحاكمات تزيد بسرعة كبيرة، كانت القوى الأوربية الغربية، بمشاركة حذرة من الولايات المتحدة قد قامت بتسويد معاهدة روما وحصلت على بعض التوقيعات من حول العالم، وأنشأت المحكمة الجنائية الدولية. من

---

(١) Gal Beckerman, *When They Come for Us, We'll be Gone: The Epic Struggle to Save Soviet Jewry* (New York: Mariner Books, 2011)].

(٢) حتى الآن لم تفتح المحكمة الجنائية الدولية سوى سبعة تحقيقات، جميعها مركّز في أفريقيا. في حالة الرئيس السوداني عمر البشير، قامت المحكمة الجنائية الدولية باتخاذ خطوات تجاه القبض على رئيس موجود في السلطة باتهامه بارتكاب مجازر جماعية وجرائم ضد الإنسانية. لكن هناك قيود على المحكمة الجنائية الدولية؛ فهي تركز على أبشع انتهاكات القانون الإنساني: المجازر، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والعدوان الدولي. لكنها لا تملك سلطة قضائية فيما يخص القيود العادية التي توضع على حقوق الفرد؛ مثل: وضع دولة قيود على حرية الخطاب. من المرجح أنها إذا قامت بفعل ذلك، فإنها لم تكن لتحصل ـ أبداً ـ على العدد الكافي من التوقيعات الذي يجعل لها ثقلاً.

المفترض لهذا الكيان الدائم أن يكون ملتقى منتظم من أجل تنفيذ عمل المحاكم الخاصة التي تنشأ عقب وجود مجازر جماعية[1]. لقد كان يصعب تصور وجود المحكمة الجنائية الدولية هي الأخرى في أثناء الحرب الباردة؛ فقد كانت القوتان ستخافان من أن يوجه كيان مثل هذا اتهامات لعملائهم من الأنظمة الديكتاتورية، مما يضر بهما سياسياً.

وقد طرأ تغيير جديد على تصورات الولايات المتحدة بخصوص تنفيذ حقوق الإنسان على المستوى الدولي عقب احتلالها لأفغانستان والعراق. لقد قامت إدارة كلينتون Clinton بتوقيع معاهدة روما التي نشأت بموجبها المحكمة الجنائية الدولية. لكن قامت الولايات المتحدة بسحب توقيعها رسمياً تحت إدارة بوش Bush. ففي فترة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر، وبسبب خوض حربين، خشي الأمريكيون من أن يجدوا جنودهم أو حتى قادتهم المدنيين أنفسهم متهمين بارتكاب جرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية[2].

وخلف القلق المباشر حيال خطر انتهاك القانون الإنساني الدولي في أثناء القتال يكمن سبب بنيوي أعمق يقلق الولايات المتحدة. فبما أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة عالمياً عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، إذن يمكنها بصورة أو بأخرى أن تفعل ما تريد على الصعيد الدولي؛ مما يجعل هناك فرصة لأن ينتقد القانون الدولي الولايات المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، فإن دعم منظومة حقوق الإنسان قد يجعل لتحركات الولايات المتحدة تكاليف باهظة. وقد تحدث وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld من هذا المنطلق قائلاً: «القانون الدولي هو أداة الضعفاء». وقد احتج الخبراء على مبدأ «الحرب القانونية» (أي: استخدام قانون حقوق الإنسان من أجل تحقيق أهداف سياسية وعسكرية) طبقاً لهذه

---

(١) [Lee Feinstein and Tod Lindberg, *Means to an End* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2009), 47].
لم يصدق مجلس الشيوخ على المعاهدة.

(٢) [Jack Landman Goldsmith, "The Self-Defeating International Criminal Court," *University of Chicago Law Review* 70 (2003): 89].

الرؤية؛ فإن عرقلة حرية حركة الولايات المتحدة كانت تعادل انتهاك الأهداف الخالصة لحقوق الإنسان(١).

من أجل التأكيد، كان موقف الولايات المتحدة في أثناء حرب أفغانستان والعراق يوصف بالازدواجية حيال القانون الدولي وحقوق الإنسان، وليس بالرفض الكامل. كانت الولايات المتحدة - في الحقيقة - تحرص على الالتزام بقوانين الحرب كما لم تفعل من قبل. ورغم أن الفرع التنفيذي انتهك القانون الدولي في جوانتانامو، إلا أن محكمة الولايات المتحدة العليا (فرع آخر من الحكومة) أمرت بتنفيذ القانون الدولي هناك، على الأقل بالقدر المدرج في القانون الداخلي الأمريكي. طلبت المحكمة سماع المعتقلين، ثم أسقطت المحاكم الخاصة التي أنشأتها إدارة بوش. لعب القانون الدولي دوراً هاماً في المرتين(٢).

إذن؛ فإنه حتى في ظل وجود جورج بوش George W. Bush لم تقم الولايات المتحدة - أبداً - بإدارة ظهرها تماماً لمنظومة الحقوق الدولية؛ لأن حقوق الإنسان تخدم مصالح الولايات المتحدة. ففي معظم الوقت، وتحت

---

(١) في [Hamdi v. Rumsfeld, 542 U.S. 617 (2004), 548-52] القضية التي حددت العملية المطلوبة من أجل حقوق المعتقلين على خلفية الحرب ضد الإرهاب، فسر القاضي دافيد ساوتر David Souter في طعنه بأنه لا يمكن للحكومة أن تزعم اعتقالها لحمدي بحكم قانون الحرب؛ حيث إن هذا يعد انتهاكاً لاتفاقيات جنيف من وجه إبقائه منعزلاً، وبدون جلسات استماع. وفي [In Hamdan v. Rumsfeld, 548 U.S. 557 (2006)] حكم القاضي جون باول ستيفنز Jouhn Paul Stevens بأن اتفاقيات جنيف تنطبق - أيضاً - على معتقلي جوانتانامو، وأن الكود الموحد للعدالة العسكرية يتضمن المطالبات الموجودة في الاتفاقات التي تقول بأنه: يجب أن تتم محاكمة المعتقلين في المحاكم، بنفس قواعد المحاكم العسكرية.

(٢) من أجل مناقشة، انظر:

[Michael A. Barr, "Lee Kuan Yew and the 'Asian Values' Debate," *Asian Studies Review* 24, no. 3 (2000): 309-34].

وانظر أيضاً:

[Joshua Cooper Ramo's interview with Lee Kuan Yew appended to Ramo, "The Beijing Consensus,].

متاح على هذا الرابط:

http://www.chinaelections.org/uploadfile/200909/20090918021638239.pdfl

أغلب الظروف، نجد الولايات المتحدة تحترم حقوق الإنسان أكثر من معظم الأنظمة غير الديمقراطية. هذا الاحترام يجعلها أكثر شرعية كفاعل دولي، بنفس الطريقة التي تجعلها بها الانتهاكات تبدو غير شرعية. ترك قضايا حقوق الإنسان بالكامل سيأخذ من الولايات المتحدة مصدراً هاماً لشرعيتها الدولية. وقد تمنح ميزة على المدى الطويل للدول التي تنتهك حقوق الإنسان منهجياً أو تتجاهلها.

إذن؛ كانت حكومة الولايات المتحدة دائماً ما تستخدم أيديولوجيا حقوق الإنسان كأداة تظهر عندما يكون الأمر مقنعاً ويتم تجاهلها إذا كان الوضع خلاف ذلك. فقد تحالفت مع منتهكي حقوق الإنسان في أثناء الحرب الباردة، وفي أثناء الحرب على الإرهاب، وقد بررت انتهاكاتها لحقوق الإنسان بضرورة حماية أمن الدولة الليبرالية الديمقراطية. الآن، بعد انتهاء الحروب في أفغانستان والعراق، واستمرار الصين في الصعود، يبدو اهتمام الولايات المتحدة بالتركيز على حقوق الإنسان أكبر بكثير.

تظهر حادثة تشين Chen إلى أي مدى يمكن أن تذهب حكومة الولايات المتحدة، في أن تحرج الصين بدون الخوف من تأثير ذلك في العلاقة بين البلدين. عندما تصطف الولايات المتحدة مع حركة حقوق الإنسان الدولية في انتقاد الصين، فإن الحركة سترحب بذلك؛ لأن الصين تنتهك حقوق الإنسان أكثر بكثير مما تفعل الولايات المتحدة، ولأن الصين - أيضاً - لم تقبل بعد بالمفهوم الغربي العالمي لحقوق الإنسان الذي تدافع عنه الحركة.

هل من الممكن أن تتغير الصين؟

هل من الممكن أن يتغير كل هذا؟ هل من الممكن أن تتحول الصين إلى دولة تحترم حقوق الإنسان، حتى بدون أن تتحول إلى ديمقراطية؟ على المدى القصير، فالإجابة هي: لا. فمن وجهة نظر الصين تشكّل أجندة حقوق الإنسان الدولية خطراً، ويمكننا أن نتوقع منها مواجهتها. اليوم، لو نظر الحزب إلى الاتحاد السوفييتي كنموذج سلبي، فإنه سيؤمن بأن رفع القيود على

الخطاب والتظاهر والعديد من جوانب المجتمع الصيني الأخرى قد ينهي حكم الحزب. ومصالح الحزب العامة (البقاء في السلطة) تستبعد حدوث تقدم سريع في مجال حقوق الإنسان.

نفس النظرة ستنعكس على المدى القريب في سلوك الصين تجاه منتهكي الحقوق الآخرين، الذين يعدون حلفاء محتملين. ومع قوتها المتعاظمة، تمتلك الصين قدرة متزايدة على منع المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان. ولذلك على سبيل المثال، يمكنني أن أقول بثقة: إن الصين لن تسمح لأي محاكم دولية خاصة مرة أخرى بأن تحاكم القادة الذين يرتكبون مجازر جماعية. ستتحرك المحكمة الجنائية الدولية ببطء وحذر حتى إشعار آخر؛ حيث لا تتخوف فقط من عدم قبول الولايات المتحدة لها، لكن ـ أيضاً ـ من المواجهة مع الصين.

لكن ليس من الضروري أن تستقر هذه الرؤية المتشائمة على المدى القصير. فعلى المدى البعيد قد يتطور احترام الصين لحقوق الإنسان، وظروف «الحرب الهادئة» قد تدعم ذلك التطور. بداية من حقيقة أن موقف الصين حيال حقوق الإنسان مختلف بالفعل عما كان عليه في بدايات ما بعد الحرب الباردة. فقد وضح تعاطف قادة الصين سنة ١٩٩٠ مع ما أسماه لي كوان يو Lee Kuan Yew، رئيس وزراء سنغافورا فيما بعد باسم «القيم الآسيوية»، التي كانت تهدف إلى أن تكون بديلاً لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية الغربية. طبقا لهذا المفهوم، فإن بعض المبادئ الغربية ـ مثل: حرية الخطاب، وقيم استقلال الفرد ـ كانت متعارضة بشكل قاطع مع الحكم «الآسيوي». أطروحة لي Lee كانت تجعل الفردية الغربية تدور مع الجماعية الآسيوية. فبدلاً من الديمقراطية والاستقلالية، عرض نظاماً سلطوياً ناعماً مبنياً على الأبوية الكونفوشوسية[١].

(١) ولذلك نجد خطة العمل الرسمية الوطنية لحقوق الإنسان بالصين The National Human Rights Action Plan of China للفترة (٢٠١٢ ـ ٢٠١٥)، الصادرة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٢، والمتاحة على هذا الرابط: http://news.xinhuanet.com/english/china/2012-06/11/c_131646129.htm

على النقيض، الصين اليوم لا تنكر كون حقوق الإنسان عالمية أو حقيقية. فنخب الصين تستدعي القيم الآسيوية (أو بعض الأحيان القيم الكونفوشوسية) في المقام الأول من أجل تبرير مسار التنمية الذي سيقود في النهاية إلى استقلالية الفرد. قد تمر القيم الآسيوية على الطريقة الصينية عبر الأبوية، كمرحلة وسيطة على طريق الوصول إلى حقوق الفرد وحرياته. لكن الهدف النهائي لا يوصف بطريقة شديدة التباين عن الأهداف النهائية للحقوق الليبرالية من منظور الديمقراطية. عدد قليل من هذه النخب ـ الآن ـ هو الذي يزعم أنه لا مفر من كون القيم الصينية قيما جماعية وليست فردية[١].

عندما تواجه قادة الصين بأسئلة حول انتهاكات حقوق الإنسان، فإن إجاباتهم تكون شديدة البراجماتية. فبحسب الحكومة الصينية، فإنه يجب تعريف حقوق الإنسان بحيث لا تشمل فقط الحقوق السلبية ضد إساءة المعاملة، لكن يجب أن تشمل ـ أيضاً ـ الحقوق الإيجابية المرتبطة بالرخاء الاقتصادي. يقولون: إن طريق الصين عبر قيادة الحزب مشوار التنمية الاقتصادية هو ضرورة من أجل خلق الظروف التي يمكن بها ضمان حقوق الإنسان من صحة ورخاء. ويرون أن القيود على حرية الخطاب وحق الضمير هي قيود ضرورية في هذه المرحلة وفي ظل هذه الظروف[٢].

(١) تأخذها على هذا النحو: «الأخذ بكل أنواع حق الإنسان من منطلق أنها مترابطة وغير قابلة للفصل، وقد قررت الحكومة الصينية دعم التنمية الاقتصادية بالتنسيق مع الحقوق الاجتماعية والثقافية مع الحقوق المدنية والسياسية، والتنمية المتوازنة لحقوق الإنسان على مستوى الفرد والمجموعة». (الخط المائل مضاف)

(٢) تعبر خطة عمل حقوق الإنسان الوطنية صراحة عن ما تسميه: «مبدأ السعي إلى الممارسة العملية»، كما يلي: «تحترم الحكومة الصينية مبدأ عالمية حقوق الإنسان، لكنها في الوقت نفسه تؤيد الانطلاق من الظروف الداخلية في الصين، والواقع الجديد؛ من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان لديها على أسس عملية». وتضيف الخطة: «يجب أن تتذكر أن الصين هي دولة نامية مشحونة بالمشاكل بسبب النمو غير المستقر، وغير المنتظم وغير المستدام. وبسبب التأثيرات والقيود التي تفرضها العوامل الطبيعية، والتاريخية، والثقافية، وأيضاً: المعدل الحالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإن الصين تواجه العديد من التحديات المتعلقة بتحسين وضع حقوق الإنسان، وأمامها طريق طويل لتتمه قبل أن تتمكن من تحقيق هدفها الكبير بالتمتع بحقوق الإنسان كاملة». ورغم ذلك يزعم التقرير: «أصرت الحكومة =

من حيث المضمون فإن قادة الصين يقولون بأن: ضمان حقوق للفرد مماثلة لتلك الموجودة في الديمقراطيات الغربية قد يتسبب في سقوط نظامهم. والنظام يبرر وجوده بحقيقة أنه يسهل من عملية النمو الاقتصادي السريع. وبذلك، فإنهم يخلصون إلى أن اعتقال المنشقين وقمع المظاهرات ليست انتهاكات لحقوق الإنسان. بل هي تقوم بدورها من أجل تحقيق حقوق إنسان أخرى لا تقل أهمية.

قد تبدو أطروحة مستحيلة بالنسبة لمستمع غربي، لكنها تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار. فهم يدَّعون بأن حقوق الإنسان تشمل حق الحياة الكريمة الرغدة، وهو حق لا يمكن تحقيقه في الدولة إلا عن طريق تحقيق بعض التنمية الاقتصادية، وهو ما قد يبدو مقبولاً بالنسبة للغربيين. تخيّل شخصاً معدماً يعيش في إحدى مدن الهند الكبيرة بلا سكن، ولا صرف صحي، ولا تعليم، أو تغذية مناسبة. قد يكون لديه حق حرية التعبير وحق الممارسة الدينية، وقد يكون لديه حق الانتخاب. لكن لا شك في أن هذا لا يكفي بالنسبة لشخص مشهد حياته محدود للغاية بسبب الظروف.

وقد تعرض بعض الفلاسفة لهذه المشكلة معرفين حقوق الإنسان بأنها: «وجود حقوق متساوية لجميع الأفراد تمنحهم القدرة على أن يعيشوا الحياة التي يختاروها لأنفسهم». العيش في مكان به حد أدنى من النمو الاقتصادي هو شرط أساسي من أجل وجود القدرة على ممارسة الإنسان لمؤهلاته المختلفة. بحسب هذه الرؤية، فإن النمو الاقتصادي في حد ذاته هو حق من

= الصينية على مزج حماية حقوق الإنسان بالتقدم العلمي والتوافق المجتمعي، واستمرت في تحسين الترتيبات المؤسسية من أجل تأكيد تحسين حياة شعبها، ودعمت فرص العمل بقوة، وزادت من سرعة تنمية العديد من المشاريع الاجتماعية، وحسنت ـ أيضاً ـ من مشكلة تكافؤ فرصة الحصول على الخدمات العامة؛ سواء لسكان المدن أو الريف، واجتهدت في تحسين المشاريع الثقافية والتعليمية، وضمنت ـ فعلياً ـ لجميع أعضاء المجتمع تكافؤ فرص الإسهام في التنمية».

حقوق الإنسان، بل هو أساس مهم لحقوق أخرى عديدة للإنسان[١].

حتى نكون على يقين، فإن الحكومة الصينية لم تتبنّ ـ تماماً ـ ذلك المنهج المبني على المؤهلات في ممارستها لحقوق الإنسان. لكن المدافعين عن النظام الصيني ـ سواء أدركوا ذلك أم لا ـ يعطون بديلاً له. فهم يزعمون أن التحرر من تدخلات الحكومة يكون ذا قيمة فقط عندما يكون المجتمع ثرياً بما يكفي ليتمكن من استخدام تلك الحقوق.

لا يجب على مناصري حقوق الإنسان أن يفترضوا أن هذه الأطروحة التدريجية هي على سبيل النفاق؛ فالعديد من نخب الحزب الشيوعي تؤمن فعلاً بأن نظام الحكومة الذي يطورونه براجماتياً يوفر أفضل حل ممكن من أجل تحسين حياة المواطنين في الصين. من الواضح أنه من مصلحتهم ـ تماماً ـ أن يؤمنوا بأن بقاءهم في السلطة ضروري من أجل تحقيق حقوق إنسان فعلية. لكن معظم النخب في كل مكان في العالم تؤمن بأن تأثيرهم وسلطتهم تخدم الصالح العام، ويكونون على حق في بعض الأحيان![٢].

ما يعنيه كل هذا هو أنه بعكس الشيوعية الصينية التقليدية، بكل التزامها بإعادة التأهيل وخلق نوع جديد من الكائن البشري ونوع جديد من المجتمع، فإن حكومة الصين اليوم لا يوجد لديها أسباب مبنية على مبادئ خاصة لرفض حقوق الإنسان. فالفردية في الواقع تزيد في الصين كنتيجة لسياسة الحزب الداعمة للأعمال الحرة والاستهلاك.

---

(١) [Amartya Sen, *Inequality Reexamined* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992)]; [Martha C. Nussbaum and Amartya Sen, eds., *The Quality of Life* (Oxford: Clarendon Press, 1993)]; [Martha Nussbaum, "Capabilities as Fundamental Entitlements: Sen and Social Justice," *Feminist Economics* 9 (2003): 33-59]

وأيضاً:

[Amartya Sen, "Human Rights and Capabilities," *Journal of Human Development* 6, no. 2 (2005): 151-66].

(٢) تتعامل نسخة الحزب الشيوعي الصيني من حقوق الإنسان مع حقوق الإنسان على أنها وسائل تفيده في تحقيق أهدافه، وليست كأهداف في ذاتها. مع ذلك هناك البعض في الغرب مستعد للقبول بتصور انتهاكات مؤقتة لحقوق معينة تحت ظروف محددة؛ مثل: تعذيب إرهابي مشتبه به؛ بهدف إيجاد موقع قنبلة موقوتة.

حقوق المستهلك:

يرغب مخططو الحزب في خلق سوق صيني محلي قادر على شراء البضائع الصينية. باختصار، يرغبون في إنشاء أمة من المستهلكين. يتطلب هذا النوع من الاستهلاك ـ بدوره ـ ثقافة الفرد؛ حيث يشتري المواطنون الأشياء لأنفسهم ولا يكتفون بالتوفير من أجل عائلاتهم ومستقبلهم. سوف تخلق الثقافة الفردية الناشئة في الصين مطالبات محلية بحُرية أكبر.

الاستهلاكية سواء أتت بنتائج جيدة أو سيئة، إلا أنها مرتبطة ـ بشدة ـ بالأفكار الحديثة حول حقوق الإنسان. تعطي حقوق الإنسان للأفراد حرية السعي وراء خطط حياتهم التي يختبروا فيها أنفسهم عن طريق تحديد خياراتهم: خيار الدين، أو المعتقد، والحكومة التي تناسب طريقتهم. حق المعاملة بالمثل له أهمية حتى يشعر الإنسان بحريته، كما أن القدرة على عمل ولو بعض الخيارات البسيطة = هو أدنى شرط للكرامة.

من المرجح أن يطالب المواطنون الذين يقومون بعمل خيارات حرة في الأسواق من الحكومة أن تزيد من الخيارات المتاحة لهم كأفراد، والعكس صحيح. تشمل هذه الخيارات قرارات حياتية هامة. لكنها تشمل ـ أيضاً ـ خيارات بسيطة تتعلق بالحياة اليومية، خيارات تتعلق بكسب لقمة العيش وشراء الأشياء بأموال الفرد الخاصة. الإنتاج والاستهلاك هما مساحات هامة لحرية الاختيار في المجتمع الغربي. لذلك؛ فإنه ليس من قبيل الصدفة أن أفكار وممارسات حقوق الإنسان قد ظهرت في أماكن تتمتع فيها الخيارات الاقتصادية بحرية نسبية.

مع أنه يمكن للصين أن تطور ثقافة استهلاكية بدون الحاجة إلى توليد مطالبات متزايدة متعلقة بحقوق الإنسان، إلا أنه من المرجح بشدة أن تسير الزيادة التدريجية لثقافة الاستهلاك يداً بيد مع مطالبات متزايدة حول حقوق الإنسان. بشكل عام، فإنهما يسيران بترتيب ترادفي. حتى دولة الهند شديدة الفقر بها ثقافة استهلاكية كبيرة[1]، جزئياً بسبب تقاليد حقوق الإنسان التي

(١) حول تزايد الثقافة الاستهلاكية في الهند، انظر مثلاً:

[Reeba Zachariah, "D-Street Looks for New Growth Leaders in Consumerist India," *Times of India*, March 14, 2011].

صاحبت فترة ما بعد الاحتلال. وقد طورت روسيا ثقافة استهلاكية في نفس الوقت الذي كانت تحدث فيه توسعات في حقوق الإنسان، ورغم أنها تراجعت عن مسألة الحقوق إلا أن الاستهلاكية لم تشهد أي تراجع. المملكة العربية السعودية، واحدة من العديد من الاستثناءات، لديها ثقافة استهلاكية متزايدة بدون احترام، ولو أسس حريات الأفراد؛ ورغم ذلك فإنه لا يوجد لدينا اليوم نموذج لدولة لديها حقوق إنسان، وتفتقد لثقافة المستهلك.

قد يكون لدى الحزب أسباب متزايدة تجعله يحترم حقوق الإنسان إذا ما أمكنه فعل ذلك بدون التخلي عن موقعه في السلطة، حال ما تمت مواجهته بمطالب تزيد تدريجياً متعلقة بها. خارجياً: فإن لتوسيع حقوق الإنسان في الصين فوائد حقيقية. فاحترام الحقوق قد يضعف من فرص الغرب في انتقاد الصين. وقد يزيل أحد أهم الأطروحات التي تستخدمها الولايات المتحدة مع جيران الصين لتخوفهم من صعودها في منطقتهم. داخلياً: فإن الاستجابة لرغبة الناس، في الحصول على حقوقهم، قد تدعم شرعية الحزب. السؤال الأهم هنا هو: هل فوائد زيادة احترام الحقوق ستفوق خطر إضعاف قبضة الحزب على السلطة، عن طريق تخفيف التحكم في المجتمع الصيني أم لا؟

لكي نتمكن من تصور إمكانية احترام حكم الحزب لحقوق الإنسان، سيتعين علينا أن نُنحي قناعتنا بأن الديمقراطيات تحترم حقوق الإنسان جانباً. فمن منظور تاريخي، تمكنت الحكومات السلطوية وحريات الفرد من التعايش معاً؛ حيث كانت الدول الأوربية ـ على سبيل المثال ـ مستمرة في توسيع حقوق الإنسان عبر قرن كامل، قبل أن تتبنى الديمقراطية.

من الممكن أن يدعم الحزب سيادة القانون مع مرور الوقت، ويبتعد عن الاعتقالات التعسفية، ويوسع الحريات الدينية، ويسمح بخطاب أكثر حرية، ويظل مع هذا يحافظ على هيمنته ومعاقبة أي محاولة ثورية تسعى إلى تحدي

= متاح على هذا الرابط:

http://timesofindia.indiatimes.com/business/india-business/D-Street-looks-for-new-growth-leaders-in-consumerist-India/articleshow/7696904.cms?referral=PM

سلطته. قد تأتي هذه الرؤية من الطرق التي يسعى بها الحزب ـ الآن ـ إلى تطوير نظام حكم يتعامل مع مشكلات الديمقراطية بدون إجراء انتخابات. إذا كانت شرعية الحزب يمكن الحفاظ عليها عن طريق: الاستجابة، والمساءلة، وإشراك أصحاب الكفاءات، وفي الوقت نفسه تسير عملية النمو الاقتصادي، فإن الشعب قد لا يستخدم حقوقه من أجل إضعاف الحكومة وتأسيس ديمقراطية.

قانون من أجل الإنقاذ؟

تثير احتمالية احترام الصين لحقوق الإنسان على المدى البعيد سؤالاً آخر يتعلق ببقية العالم على نحو عام: هل من الممكن أن نتخيل قانوناً دولياً يبدأ في تطبيق حقوق الإنسان؟ في الوقت الحاضر، لا توفر أهم معاهدات حقوق الإنسان الدولية أي نصوص تتعلق بتطبيقها. فأقصى ما يمكن أن تتعرض له دولة تنتهك حقوق الإنسان هو إخراجها من المجتمع الدولي. وإذا كان هناك شعور واحد يمكن للمنتهكين المتسلسلين لحقوق الإنسان أن يظهروه فهو شعور الخزي.

بدون اللجوء إلى الطوباوية، يمكننا أن نفهم بعض وسائل «الحرب الهادئة» بالنسبة لأجندة الحقوق الدولية. المفتاح الأهم بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان هو أن يجدوا الرابط بين الحقوق والاقتصاد. أكثر عنصر من عناصر القانون الدولي يتم تطبيقه الآن هو القانون الاقتصادي، وخاصة قانون التجارة. حيث تكون انتهاكات حقوق الإنسان هي ـ أيضاً ـ انتهاكات للاتفاقات الاقتصادية الدولية، وقد تنعكس السيادة النامية للقانون الدولي على حقوق الإنسان.

لنفرض أن دولة ما سمحت للمؤسسات المحلية باستخدام العمالة بالسخرة[1]، فقد تأتي دولة أجنبية أمام منظمة التجارة العالمية لتقول: إن هذا

(١) تقوم (زاخاريا) بوصف عرض أسهم للجمهور في شركات مخصصة في السوق الاستهلاكي الهندي المحلي. انظر أيضاً:

الانتهاك لحقوق الإنسان يمثل دعماً للمنتجات المصنعة محلياً باستخدام عمالة تعمل بالسخرة. أو لنتخيل دولة تعذب مواطنيها من أجل استخراج النفط من مناطق معينة يريد قاطنوها حصة أكبر من القيمة التي أتت من النفط المكتشف، فقد تقول الدول الأجنبية: إن القمع يتسبب في تخفيض أسعار تصدير النفط، ويُعد ذلك تمييزاً ضد مصنعي النفط الآخرين[1].

سوف تختلف طبيعة الادعاء من حالة لأخرى. عملياً، قد تلفت التحالفات المؤقتة بين نشطاء حقوق الإنسان والشركات التي يستفيد منافسوها من تلك الانتهاكات = نظر الحكومات الغربية إلى تلك الانتهاكات، بنفس الطريقة التي حاولت بها «جوجل» مواجهة رقابة الصين على الخطاب. الهدف الإستراتيجي يسير: فمنظمة التجارة العالمية تعد بتنفيذ فعلي ملزم تطيعه الدول. فلأول مرة، يصبح هناك إمكانية للضغط على حكومات الغرب من أجل مواجهة دول أخرى حيال قضايا تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، بطريقة تجعل للانتصار القانوني نتائج عملية. إذا حدث هذا بالفعل، فستبدو قوانين حقوق الإنسان الدولية كقوانين فعلية، أكثر من كونها مجموعة من الطموحات المثالية.

= [Leela Fernandes, "The Political Economy of Lifestyle: Consumption, India's Middle Class, and State-Led Development," in *The New Middle Classes: Globalizing Lifestyles, Consumerism and Environmental Concern*, ed. Hellmuth Lange and Lars Meier (London: Springer, 2009), 219]

في ظل اتفاقية الجات GATT هناك «استثناء أخلاقي» يسمح بالتمييز ضد الدول التي تتورط ـ على سبيل المثال ـ في تجارة الرقيق. انظر:

[Steve Charnovitz, "The Moral Exception in Trade Policy," 38 *Virginia Journal of International Law* 689 (1998)].

ولكن ما أطرحه أنا يسير في الاتجاه المعاكس؛ من حيث اتهام الدولة التي تتورط في تجارة الرقيق بالتمييز التجاري.

(١) عادة؛ تطالب معاهدات الاستثمار الدولية ـ مثل: المعاهدات التجارية ـ الحكومات بأن تعامل المؤسسات الأجنبية بإنصاف. من الممكن أن نقدم نفس الأطروحات باستخدام نظام المركز الدولي لفض المنازعات الاستشارية ICSID. بالطبع يمكن استخدام دعاوى حقوق الإنسان بطريقة معاكسة من أجل تبرير الإجراءات الرقابية التي تعرقل المؤسسات الأجنبية الاستثمارية. انظر:

[Luke Eric Peterson, *Human Rights and Bilateral Investment Treaties: Mapping the Role of Human Rights Law within Investor-State Arbitration* (Montreal, Que.: Rights and Democracy, 2009]

كما كان الحال دائماً، فإن الرهان الحقيقي للمدافعين عن قضايا حقوق الإنسان هو أن يجعلوا الحكومات الصديقة تمارس ضغطها على أسوأ المنتهكين. حتى يعمل هذا المنهج، فإن الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ يجب أن تقتنع بأن فوائد إقامة شكوى تفوق تكلفتها المحتملة. فحكومة الولايات المتحدة لديها اهتمام بتمهيد الساحة للشركات الأمريكية كي تعمل في الصين. وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة مهتمة بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان، سواء من حيث المبدأ أو من أجل أن تحرز تقدما في سباق التحالفات.

تحويل منظمة التجارة العالمية إلى ملتقى يُستمع فيه إلى دعاوى حقوق الإنسان، ولو بصورة غير مباشرة، قد يزيد من خطر انسحاب الصين من المعاهدة. وتهديد صيني مثل هذا = من شأنه أن يقضي على أي فرصة لمنظمة التجارة العالمية في توسيع حقوق الإنسان. لكن إذا ما قامت الصين ـ وعندما تبدأ في ذلك فعلياً ـ بتحسين ظروف حقوق الإنسان داخلياً، فإن ما ستجنيه من منظمة التجارة العالمية سيجعلها تميل إلى البقاء والمحاربة بدلاً من الخروج من المنظومة التجارية. فتكلفة المجادلة والدفاع أمام محكمة منظمة التجارة العالمية بأن هذه الممارسات التي يتم انتقادها لا تمت بصلة للتمييز التجاري = ستكون أقل بكثير. وما دامت الصين تتبنى هذه الإستراتيجية ستتمكن الدول الأخرى من أن تذهب إلى منظمة التجارة العالمية بقضايا حقوق إنسان مرتبطة بالتجارة.

النقطة الأكثر عمقاً هنا هي: أن الدرس المحوري المستفاد من «الحرب الهادئة»: أن الترابط الاقتصادي يمكنه أن يفيد في المساعدة على إدارة صراع سياسي حقيقي ذي قيمة بالنسبة لحقوق الإنسان. كما رأينا، فإن القانون الدولي ما زال بمقدوره أن يعمل، ويتم إنفاذُه بدون الحاجة إلى سلطة عليا، ما دامت المصالح الاقتصادية للمشاركين الرئيسيين تقودهم إلى البقاء داخل المنظومة، حتى وهم يخسرون القضايا، ويضطرون إلى دفع تعويضات. بالفعل، يمكن لهذا أن يحدث حتى عندما يكون لاعبان بحجم الولايات المتحدة والصين موجودين معاً في ساحة منافسة القوى العالمية.

القانون الدولي النافذ يمكنه أن يتعايش مع الصراع الرئيس بين القوى العظمى؛ ليفتح إمكانية توسعة المجالات التي يعمل فيها القانون. يشير مثال حقوق الإنسان إلى أنه ليس من الضروري أن تقودنا ظروف «الحرب الهادئة» إلى اليأس. بل على النقيض، هناك مساحة للتحسن حتى في عالم خطر، معقد كالذي نعيش فيه الآن.

الخاتمة

إلام ستنتهي؟

هناك احتمالات جيدة لأن تشهد المياه الصينية، أو مضيق تايوان، ولو لحظة درامية واحدة خلال السنوات القادمة مماثلة لأزمة الصواريخ الكوبية. في هذا العالم من المصالح المتعارضة والنزاع الأيديولوجي = سيحتاج القادة على الجانبين إلى شحذ جميع مهاراتهم من أجل منع الكبرياء الوطني من التسبب في مواجهة مباشرة.

ومن المحتمل ـ أيضاً ـ أن نرى ـ وبالتوافق مع مصلحة كلا الطرفين ـ تبادل إطلاق نار بين حلفاء الولايات المتحدة والصين، على نفس شاكلة الحروب بالوكالة أيام الحرب الباردة. قد تكون تلك الحروب هي حروباً بين متمردين وحكوماتهم، وهو ما كان شائعاً أيام الحرب الباردة، وما زال في أيامنا هذه. فالصين تقوم بالفعل بدعم نظام بشار الأسد، في حين تقوم الولايات المتحدة وأوربا ـ ولو بصورة غير مباشرة ـ بتسريب أسلحة إلى المعارضة السورية. وقد دعم الغرب المعارضة التي قامت بالانفصال عن جنوب السودان، وقامت الصين بتدعيم عمر البشير في الخرطوم.

قد تكون الحروب بالوكالة بين الدول أيضاً. إذا نشبت حرب بين إسرائيل وإيران فإن الولايات المتحدة سوف تدعم إسرائيل، وأما الصين فلن ترغب في أن ترى إيران تُهزم تماماً، على الأقل وهي تحارب باستخدام

صواريخ وأسلحة قامت بشرائها من الصين. حرب مثل هذه، والتي سوف تشمل لبنان بكل تأكيد، سوف تشمل العديد من الجوانب المشتركة مع الحروب بالوكالة التي حدثت في الشرق الأوسط في سنوات ١٩٦٧، ١٩٧٣، و١٩٨١. قد تكون الحرب بين الكوريتين أكثر مباشرة كحرب بالوكالة بين حلفاء الطرفين.

ليس من الضروري أن تتحول الحروب التي تشهد تبادل إطلاق النار إلى صراعات عالمية، أكثر مما حدث في حروب المتمردين بنيكاراجوا، والسلفادور، وأفغانستان أو الحرب بين دولتي كوريا وفيتنام. في الحقيقة: فإن مخاطر خروج الحرب عن السيطرة أقل الآن مما كانت عليه في وقت الحرب الباردة. فعلاوة على صعوبة الانتصار، حال خوض حرب نووية، فإن الولايات المتحدة والصين يتشاركان خطر هلاك اقتصادي وشيك.

مع ذلك؛ فإن مخاطر الحرب، والخسائر المحتملة التي قد تسببها كبيرة للغاية، إلى الحد الذي يجب معه أن يكون الهدف الأمني المشترك للعالم بأسره في أثناء سنوات «الحرب الهادئة» هو إبعاد الصراع عن كل ما يزيد من حرارته ما دام ذلك ممكناً. تقود التحليلات المقدمة في هذا الكتاب إلى استنتاجات عديدة حول كيفية تحقيق ذلك.

أولاً: يجب أن تُبقي محاولات إدارة «الحرب الهادئة» في ذهنها ـ دائماً ـ المكاسب الكبيرة التي حققتها كل من الولايات المتحدة والصين، والتي ستظل تحققها كنتيجة للتعاون الاقتصادي. على الطرفين أن يستغلا تأثير العلاقة الاقتصادية النفعية المتبادلة بينهما من أجل تقليل الانجذاب إلى القتال. لن تقضي المنافع الإيجابية للتجارة على الصراع الجيوسياسي، لكن التركيز عليها من شأنه أن يحد من العودة السريعة إلى العنف.

ثانياً: تتطلب السيطرة على «الحرب الهادئة» التركيز على الكيفية التي تقاد بها كل من الولايات المتحدة والصين. لا يكفي فهم الاهتمامات بعيدة المدى للدولتين، لكن من المهم ـ أيضاً ـ معرفة نوايا النخب السياسية الموجودة بمواقع السلطة. تريد قيادة الحزب الشيوعي الصيني الحفاظ على

موقعها ودعم شرعيتها بدون تعريض نفسها لانتخابات ديمقراطية. وعلى أي مبادرة سياسية أن تنتبه إلى دوافع هؤلاء القادة. وعلى الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب أن يشاركوا الحزب مصلحته، بدون التخلي عن حقوق الإنسان.

ثالثاً: سوف يتغير العالم في ظل ظروف «الحرب الهادئة»، وعلى أي محاولة لتجنب العنف أن تأخذ هذه التغيرات في الاعتبار. نشأت شبكات جديدة من التحالفات الدولية. سوف تزيد قوة منظمات؛ مثل: مجلس الأمن ومنظمة التجارة العالمية، ويجب أن تستخدم هذه المنظمات برويَّة وبأساليب خلَّاقة. من الممكن أن تتزايد فرص إنفاذ القانون الاقتصادي الدولي كنتيجة للمصالح المشتركة للمشاركين. وسوف تطور الشركات العالمية ولاءات جديدة كجزء من عالم «الحرب الهادئة»، لكن يمكنها ـ أيضاً ـ أن تثبط من العنف والخسائر الاقتصادية المتعلقة به. ستبقى حقوق الإنسان التي تم التعامل معها لمدة طويلة كركيزة للحوار بين القوى الكبرى تستخدم كأداة في هذا الحوار. لكن قد تدخل حقوق الإنسان في اهتمامات الصين مع مرور الوقت، ومع التوابع الهامة لتطبيق حقوق الإنسان في كل مكان.

ما يوحّد هذه الاستنتاجات هو: الترحيب بقبول التناقضات كحقيقة من حقائق عالمنا. علينا أن نكون مستعدين للترحيب بقبول المصالح المتعارضة، و ـ أيضاً ـ المساحات المشتركة. علينا أن نكون واضحين حيال التباعد الأيديولوجي، لكن نبقى منفتحين على إمكانية تخطي هذا التباعد تدريجياً. علينا أن نبقى متنبهين للمصالح الذاتية المستمرة، ونتذكر في الوقت نفسه أن ما نظن أن فيه مصلحتنا قد يتبدل عما هو عليه حالياً.

الولايات المتحدة والصين هما خصمان حقيقيان، ويريدان لبعضهما الازدهار بالفعل. يتطلب قبول كل هذا تغيير بعض أفكارنا حيال الأصدقاء والأعداء، الحلفاء والمنافسين. كما يعني أنه علينا أن نقر بأن القوى والأفكار المتخاصمة ليس من الضروري أن تتحول دائماً إلى توافقات كبرى، كما أن صراعهم لا يحتاج إلى أن يتحول إلى معركة تخاض إلى النهاية.

النهايات

كيف ستنتهي «الحرب الهادئة»[1]؟

هو سؤال صعب، لكن من المهم أن نطرحه! إذا كنا نعلم مسبقاً من سيخرج منتصراً من حرب ما، لن يكون هناك داع لأن نخوضها من الأساس. إذا كانت الولايات المتحدة تعرف ـ يقيناً ـ أن الصين سوف تصعد لا محالة لتكون قوة عظمى مماثلة لها أو أكبر منها، فسيكون من الحماقة ـ إذن ـ أن تنفق رأس مال سياسي أو مالي في محاولة عرقلة ذلك الصعود. وإذا كانت الصين من جانبها تعلم ـ يقيناً ـ أن مساعيها نحو الهيمنة الإقليمية، ومن ثم العالمية سوف يتم إيقافها لا محالة، فإنه لن يكون لديها أي سبب لإنفاق مصادر عملاقة في محاولة الوصول إلى هناك.

حقيقة أن «الحرب الهادئة» لن يتم خوضها باستخدام القوة التقليدية لن تغير من طبيعة هذه المعادلة. لقد حاججت بأن مصالح الدول تتعلق تماما بقدراتها. فالقدرات الجيوإستراتيجية لا تقاس بمعزل عن قدرات القوى الأخرى بل بالتناسب معها. توقع فترة الحرب الباردة هو بمنزلة توقع أن كلا الطرفين لا يملك الثقة التي تجعله يقول بأنه سوف ينتصر. حقيقة امتلاك كل طرف لأسباب جيدة تجعله يتوقع أنه هو الذي سيخرج منتصراً = لها أهمية مفصلية في توقع خوض الحرب من الأساس.

---

(١) أدين بهذه الصيغة إلى جامين فيلدمان Jaemin Feldman.

لا يوجد ما هو أقدر على رفع قيمة هذا الكتاب مثل هذا التأكيد على أن السلام أمر منطقي، وأن الأطراف العاقلة على كلا الجانبين سوف تتجنب الصراع عن طريق التصرف بحكمة. هذه كانت الروح التي ختم بها نورمان أنجل Norman Angell كتابه «الوهم الكبير The Great Illusion». وحتى هنري كسينجر Kissinger الواقعي المتزمت ختم كتابه «عن الصين On China» بنفس النبرة المتفائلة.

ولكنه استنتاج يتخلى عن التحليلات التي قمت بها. لم أشر إلى منتصر بعينه في «الحرب الهادئة»؛ لأنه في الوقت الحالي، لا يوجد من يمكنه أن يقول أيهما أقرب للانتصار. إذا أمكننا تجنب العنف، وتحسَّن مستوى رفاهية البشر، وتمدَّدت حقوق الإنسان، فربما سيخرج الجميع فائزاً. مع ذلك، إذا قادت المواجهة إلى العنف، فمن المحتمل أن يخرج الجميع خاسراً.

أقدم ادعاءً يسيراً بدلاً من ذلك: لا مفر من الصراع الجيوإستراتيجي، لكن الترابط الاقتصادي من شأنه أن يساعد على إبقاء هذا الصراع تحت السيطرة. وستكون المؤسسات الدولية ـ التي كثيراً ما تهان، أو يقلل من شأنها ـ جزءاً من هذه المنظومة.

التشابه بين الولايات المتحدة والصين هو أكبر مما نعتقده. ورغم أن مصالحهما سوف تستمر في التعارض، إلا أن التشابه بينهما يتزايد تدريجياً ولا يقل. إذا كان القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان يمثلون فجوات حقيقية، إلا أن الصين مع ذلك لديها فرص حقيقية في الارتباط بالعديد من جوانب هذه القيم. لن تنتهي «الحرب الهادئة» عبر جيل، لكن الجيل الذي سيرثها سوف يستوعب أبعادها بشكل أفضل بكثير ليتمكن من تشكيل المستقبل العالمي بثقة ومهارة أكبر.

شكر

أود أن أشكر أوجه الشكر لزميلاي ويليام ألفورد William Alford ومارك وو Mark Wu على كرمهما، وتعليقاتهما، ونقاشاتهما وتوجيههما. برنامج الدراسات القانونية الشرق آسيوية بمدرسة هارفارد للقانون The East Asian Studies Program at Harvard Law School ومركز شنغهاي بهارفارد Harvard Center Shanghai قدما دعماً بحثياً. كما أنني ممتن إلى العديد من المفكرين الصينيين الذين ناقشوا معي الأفكار المطروحة هنا في بكين وشنغهاي، وصوبوني أحياناً، ولم يتفقوا معي في معظم الأحيان. وأريد أن أوجه شكراً خاصاً إلى أستاذي بول جويرتس Paul Gewirtz، الذي ذهب بي إلى الصين لأول مرة، وإلى جوليان جويرتس Julian Gewirtz الذي تعلمت منه الكثير في هذا المجال. وقد استفدت من ورشة عمل في مركز جراهام أليسون بلفر للعلم والشؤون الدولية Graham Allison's Belfer center for Science and International Affairs، ومركز وودرهيد للشؤون الدولية Weatherhead Center for International Affairs، ومدرسة هارفارد للقانون Harvard Law School.

كما أود أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء دورة شتاء ٢٠١١ بمدرسة هارفارد للقانون: «الحرب الهادئة: التنافس، التعاون، وأسس القانون الدولي»، والذين قمتُ بمناقشة العديد من الأفكار المطروحة بهذا الكتاب معهم طوال الفصل الدراسي. كما أنني ممتن أيضاً إلى المساعدة البحثية التي تلقيتها من إلي إيزنمان Eli Aizenman، وأريل دافيدوف Ariel Davidoff، ويايرا دوبين Yaira

Dubin، وأليكس تريانتافيليس Alex Triantaphyllis، وآلان روزينشتين Alan Rozenshtein، وميدا جارجيا Medha Gargeya، وكارولين إليسون Caroline Ellison. وقراءة هيلاري شوت Hillary Chute للنص كاملاً بصبر وعناية، أشكرها بعمق على هذا، وعلى أشياء أخرى كثيرة.

المؤلف

- نوح فيلدمان Noah Feldman أستاذ القانون الدولي بجامعة هارفارد، وزميل قديم بمجتمع زمالة هارفارد.

- حصل فيلدمان على درجة البكالريوس من هارفارد Harvard، ودرجة في القانون من يال Yale، ودكتوراة في الفكر الإسلامي من أكسفورد Oxford. عمل كاتباً مع القاضي دافيد ساوتر David Souter بالمحكمة العليا. وفي ٢٠٠٣ عمل كمستشار دستوري لدى تحالف السلطة المؤقتة بالعراق، وعمل بعد ذلك كمستشار لمجلس الحكم العراقي بخصوص كتابة دستور مؤقت. وقد كان كاتبا مشاركا في مجلة نيويورك تايمز The New York Times، وكان له عمود في بلومبرج فيو Bloomberg View.

من أعماله:

Scorpions: The Battles and Triumphs of FDR's Great Supreme Court Justices The Fall and Rise of the Islamic State.

Divided by God: America's Church-State Problem-and What We Should Do About It What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building.

After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy.

لمتابعته على تويتر: https://twitter.com/NoahRFeldman/